مادة : تخريج الأحاديث

أستاذ المادة : د.عادل حسن

المحاضرة الأولى

عنوان هذه المحاضرة :

(تعريف التخريج ، وأهميته وفائدته ووجه الحاجة إليه)

أولاً: تعريف التخريج

تعريف التخريج:

أ- التخريج في اللغة:

التخريج مصدر الفعل :(خَرَّجَ) . بمعنى أظهر وأبرز ،

١- فالتخريج هو: الإظهار والإبراز .

ومنه قوله تعالى: ﴿كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ ﴾ ، وقوله تعالى: ﴿ يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ بِالْحَقِّ ذَلِكَ يَوْمُ الْخُرُوجِ﴾ ، وقوله تعالى: ﴿وَأَغْطَشَ لَيْلَهَا وَأَخْرَجَ ضُحَاهَا ﴾.

ومنه قول المحدثين عن الحديث: (أخرجه البخاري) ؛ أي: أبرزه للناس وأظهره لهم ، ببيان مخرجه ؛ وذلك بذكر رجال إسناده الذين خرج الحديث من طريقهم.

ويطلق على معان أخرى، أشهرها :

٢- التدريب : قال في «القاموس» : خرَّجه في الأدب فتخرَّج وهو خِرِّيج.

٣- التوجيه: تقول: خَرَّجَ المسألة: وجهها ؛ أي بين لها وجها.

والمَخْرَج: موضع الخروج ؛ يقال: خرج مخرجا حسنا، وهذا مخرجه.

ومنه قول المحدثين: (هذا حديث عُرف ب- التخريج في الاصطلاح :

يطلق التخريج عند المحدثين على عدة معان:

١- على أنه مرادف للإخراج : أي: إبراز الحديث للناس بذكر مخرجه ؛ أي: رجال إسناده الذين خرج الحديث من طريقهم.

فيقولون مثلاً: "هذا حديث أخرجه البخاري" ، أو : "خرجه البخاري" ؛ أي: رواه وذكر مخرجه استقلالاً.

قال ابن الصلاح: " وللعلماء بالحديث في تصنيفه طريقتان:

إحداهما: التصنيف على الأبواب ، وهو تخريجه على أحكام الفقه وغيرها.... والثانية: تصنيفه على المسانيد..." .

فالمراد بقوله: "تخريجه" أي: إخراجه وروايته للناس في كتابه مخرجه) ؛ أي: موضع خروجه ، ورواة إسناده الذين خرج الحديث من طريقهم.

٢- على معنى إخراج الأحاديث من بطون الكتب وروايتها:

أي : إخراج المحدث المتأخر أسانيد مروياته من بطون المصنفات والأجزاء والمشيخات الحديثية.

قال السخاوي في "فتح المغيث" :

«والتخريج : إخراج المحدث الأحاديث من بطون الأجزاء ، والمشيخات ، والكتب ونحوها ،

وسياقها من مرويات نفسه أو بعض شيوخه أو أقرانه أو نحو ذلك ،

والكلام عليها ،

وعزوها لمن رواها من أصحاب الكتب والدواوين».

٣- ويطلق على معنى الدلالة :

أي: الدلالة على مصادر الحديث الأصلية وعزوه إليها، وذلك بذكر من رواه من المؤلفين.

قال المناوي في "فيض القدير" عند قول السيوطي: «وبالغتُ في تحرير التخريج» :

«بمعنى : اجتهدت في تهذيب عزو الأحاديث إلى مخرجيها من أئمة الحديث ، من الجوامع والسنن والمسانيد ، فلا أعزو إلى شيء منها إلا بعد التفتيش عن حاله وحال مخرِّجه ، ولا أكتفي بعزوه إلى من ليس من أهله - وإن جلّ - كعظماء المفسرين» .

وقال العراقي في مقدمة كتابه: «تخريجُ الأحاديث والآثار الواقعة في منهاج البيضاوي» :

"ذكرتُ في هذه الأوراق الأحاديث التي ضمنها قاضي القضاة ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوي...

ذاكرًا من خرجها من الأئمة ،

وصحابيَّ كل حديث ، أو من رواه مرسلاً ،

مع التنبيه على صحتها وضعفها على سبيل الاختصار" .

والمعنى الثالث – أي : الدلالة على مصادر الحديث الأصلية وعزوه إليها، بذكر من رواه من المؤلفين - هو الذي شاع واشتهر بين المحدثين، وكثر استعمال هذا اللفظ فيه ، لاسيما في القرون المتأخرة بعد أن بدأ العلماء بتخريج الأحاديث المبثوثة في بطون بعض الكتب ؛ لحاجة الناس إلى ذلك.

ب- التخريج في الاصطلاح:

التخريج : هو الدلالة على موضع الحديث في مصادره الأصلية التي أخرجته بسنده، ثم بيان مرتبته عند الحاجة

شرح التعريف:

- قولنا في التعريف : (الدلالة على موضع الحديث) :

معناه : عزو الحديث ، أي : نسبة الحديث إلى من أخرجه من الأئمة .

ولهذا العزو صورتان:

الأولى: العزو الإجمالي : وذلك بأن يقتصر على مجرد الإحالة إلى من أخرج الحديث ، أو ذكر اسم المصدر الذي يروَى فيه الحديث .

فيقال مثلاً: " أخرجه البخاري في صحيحه".

وهذه طريقة المتقدمين في الغالب ؛ لاكتفائهم بذلك في معرفة موضع الحديث.

الثانية: العزو التفصيلي : وللمتأخرين فيه عدة مسالك :

منها: أن يزاد على ما سبق : ذكر ترجمة الكتاب التفصيلي، وترجمة الباب ، ورقم المجلد والصفحة والحديث .

فيقال مثلاً : "أخرجه أبو داود في سننه ، كتاب الطهارة ، باب في طهور الأرض إذا يبست ، حديث رقم: (٣٨٢) ، ج: ١ ص: ١٩٨ " وهكذا.

وسيأتي تفصيل لذلك في محاضرة أخرى

- وقولنا في التعريف: (في مصادره الأصلية التي أخرجته بسنده):

المصادر نوعان:

١- مصادر أصلية.

٢- مصادر فرعية.

أولًا : المصادرُ الأصلية:

تعريفها:

المصدر الأصلي: هو كلُّ كتاب يروي فيه مصنفه الأحاديث بأسانيده عن شيوخه عمن فوقهم حتى يصل إلى المتن.

أقسام المصادر الأصلية:

القسم الأول: كتب السنة الشريفة التي صُنفت من أجل جمع الأحاديث بالأسانيد .

أي : كتب السنة التي جمعها مؤلفوها عن طريق تلقيها عن شيوخهم بأسانيد إلى النبي صلى الله عليه وسلم ؛ كالكتب الستة، وموطأ مالك، ومسند أحمد، وغيرها.

وهي على أنواع ، أشهرها:

١- الجوامع:

جمع : جامع.

والجامع هو: كل كتاب يَجمع فيه مؤلفه جميع أبواب الحديث الثمانية ،

وهي: العقائد، والعبادات، والمعاملات، والسير، والمناقب، والرِّقاق، والفتن، وأخبار يوم القيامة.

ومن أمثلة ذلك : "الجامع الصحيح" للبخاري.

- المسانيد:

جمع : مسنَد.

والمسند هو: كل كتاب جمع فيه مرويات كل صحابي على حدة، من غير النظر إلى الموضوع الذي يتعلق به الحديث.

ومن أمثلة ذلك : "المسند" للإمام أحمد بن حنبل

٣- السنن:

والسنن هي : الكتب المصنفة على أبواب الفقه ؛ لتكون مصدرًا للفقهاء في استنباط الأحكام.

وتختلف عن الجوامع في: أنها لا يوجد فيها ما يتعلق بالعقائد، والسير، والمناقب، وما إلى ذلك،

بل هي مقصورة على أبواب الفقه وأحاديث الأحكام.

ومن أمثلة ذلك : "سنن أبي داود".

٤- المعاجم:

جمع : معجم.

والمعجم هو: كل كتاب جمع فيه مؤلفه الحديث مرتبا على أسماء شيوخه، على ترتيب حروف المعجم غالبا.

ومن أمثلة ذلك : "المعجم الأوسط" ، و"المعجم الصغير" للطبراني.

٥- الأجزاء:

جمع : جزء.

والجزء الحديثي هو:

كل كتاب صغير جُمع فيه :

أ- مرويات راوٍ واحد من رواة الحديث،

ب- أو ما يتعلق بموضوع واحد على سبيل الاستقصاء.

ومن أمثلة ذلك : "جزء رفع اليدين في الصلاة" للبخاري

٦- المستدركات:

جمع : مستدرك.

والمستدرك هو: كل كتاب جمع فيه مؤلفه الأحاديث التي استدركها على كتاب آخر، مما فاته على شرطه.

ومن أمثلة ذلك : "المستدرك على الصحيحين" لأبي عبد الله الحاكم.

٧- المستخرجات:

جمع : مستخرج.

والمستخرج هو:

كل كتاب خرج فيه مؤلفه أحاديث كتاب لغيره من المؤلفين بأسانيد لنفسه، من غير طريق المؤلف الأول،

وربما اجتمع معه في شيخه، أو من فوقه.

ومن أمثلة ذلك : "المستخرج على الصحيحين" لأبي نعيم الأصبهاني.

القسم الثاني من المصادر الأصلية: كتب مصنفة في علوم شتى، ولكن مصنفيها يوردون الأحاديث والآثار بالأسانيد عن شيوخهم إلى نهاية السند.

فهم لم يقصدوا أصلاً جمع الحديث ، ولكن عند حاجتهم للاستشهاد بحديث أو أثر ما ، فإنهم يروونه بالأسانيد.

ومن أمثلة هذه الكتب:

١- «جامع البيان في تأويل آي القرآن» للطبري.

٢- «معالم التنزيل» للبغوي.

فهذان الكتابان في التفسير لكنهما يوردان الأحاديث والآثار بأسانيد مستقلة لمؤلفيهما ؛ فلذلك يعدُّ كل منهما مصدرًا أصليًّا يصحُّ التخريج منه.

٣- «كتاب الأم» ، للشافعي.

٤- «المحلَّى» لابن حزم الظاهري.

فهذان الكتابان في الفقه ، لكن تروَى فيها الأحاديث والآثار بأسانيد مستقلة لمؤلفيهما ؛ فلذلك يعدُّ كل منهما مصدرًا أصليًّا يصحُّ التخريج منه.

٥- «تاريخ الأمم والملوك» للطبري.

وهو كتاب يتحدث عن تاريخ البشرية منذ آدم عليه السلام إلى زمان المؤلف.

٦- «تاريخ دمشق» لابن عساكر.

وهو يؤرخ لكل من حلَّ بمدينة دمشق من العلماء والفقهاء والزهاد والمحدثين والأمراء وغيرهم حتى عصره .

فهذان الكتابان في التاريخ ، لكن تروَى فيه الأحاديث بأسانيد مستقلة للمؤلفين ؛ فلذلك يعدُّ كل منهما مصدرًا أصليًّا يصحُّ التخريج منه.

فعلى هذا :

فكلُّ كتاب يورد فيه مؤلفه الأحاديث والآثار بالأسانيد يعدُّ مصدرًا أصليًّا يصحُّ التخريج منه والعزو إليه ، وإن لم يقصد مؤلفه من تأليفه جمع الأحاديث والآثار.

ثانيًا : المصادرُ الفرعيةُ:

المصادر الفرعية هي كل كتاب يجمع فيه مصنفه الأحاديث من المصادر الأصلية من غير رواية لها بأسانيده.

أي أنها الكتب التي جمعت بعض الأحاديث لا عن طريق التلقي عن الشيوخ ، وإنما من المصنفات السابقة لها.

فلا يعتبر العزو إليها تخريجًا على الاصطلاح في فن التخريج.

مثل: كتاب «بلوغ المرام من أدلة الأحكام» للحافظ ابن حجر،

و«الجامع الصغير» للسيوطي،

و«رياض الصالحين» للنووي ،

و«مجمع الزوائد» للهيثمي ،

وغيرها.

- وقولنا في التعريف: (ثم بيان مرتبته عند الحاجة) :

أي توضيح درجة الحديث من حيث القبول أو الردّ.

أي بيان رتبة الحديث من الصحة والضعف وغيرها إذا دعت الحاجة لذلك.

فليس بيان المرتبة إذن شيئًا أساسيًّا في التخريج ، وإنما هو أمر متمم يؤتى به عند الحاجة إليه.

ولاشك أن غالب كتب التخريج القديمة تعتني بالحكم على الحديث؛ لأنه الثمرة الأخيرة من العزو ودراسة الإسناد .

لكن قد يقوم المخرّج بتخريج الحديث ولا يحكم عليه بحكمٍ ما.

وهذا يحصل حتى في كتب التخريج المشهورة ، مثل: «التلخيص الحبير» لابن حجر، و «نصب الراية» للزيلعي .

ويكثر عند ابن كثير في كتابه: «تحفة الطالب في تخريج أحاديث مختصر ابن الحاجب» ،

وعند السيوطي في كتابه: «تخريج أحاديث الشفا»،

فهؤلاء يكتفون بالعزو فقط ، ولا يحكمون على الحديث غالبًا .

وعلى ذلك فإن الحكم على الحديث ليس شرطًا في التخريج.

ثانيا : أهميته وفائدته ووجه الحاجة إليه

- علم التخريج من أهم ما يجب على كل مشتغل بالعلوم الشرعية أن يعرفه ، ويتعلم قواعده وطرقه.

٢- بواسطته يهتدي الشخص إلى مواضع الحديث في مصادره الأصلية الأولى التي صنفها الأئمة.

٣- لا يسوغ لطالب العلم أن يستشهد بأي حديث أو يرويه إلا بعد معرفة من رواه من العلماء المصنفين في كتابه مسندًا.

٤- تمييز صحيح السنّة من سقيمها .

٥- معرفة الأحاديث التي يُعمل بها ، والتي لا يُعمل بها

المحاضرة الثانية

لمحة عن تاريخ التخريج ، وأشهر كتبه ، والتعريف ببعضها)

أولاً: لمحة عن تاريخ التخريج

١- لم يكن العلماء في القرون الأولى بحاجة إلى معرفة القواعد والأصول التي أطلق عليها – فيما بعد – اسم: أصول التخريج.

لماذا؟

لأن اطلاعهم على مصادر السنة النبوية كان اطلاعاً واسعاً.

٢- بعد عدة قرون صعب على كثير من العلماء معرفة مواضع الأحاديث التي استشهد بها المصنفون في العلوم الشرعية وغيرها.

٣- فنهض بعض العلماء لتخريج أحاديث بعض الكتب المصنّفة في غير الحديث، وعزوها إلى مصادرها من كتب السنة النبوية

٤- ثم ظهر ما يسمى بكتب التخريج.

وكان من أوائل تلك الكتب : الكتب التي خرّج الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) أحاديثها ، وأشهرها تخريج الكتب التالية:

أ- «الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب» للشريف أبي القاسم الحسيني.

ب- «الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب» لأبي القاسم المهرواني.

٥- ثم تتالت كتب التخريج حتى شاعت وكثرت، وبلغت عشرات المصنفات.

٦- ثم اقتضى الأمر تصنيف كتاب يشتمل على قواعد وأصول تبيّن كيفية التخريج وطرقه ؛ بسبب قلة المعرفة في ذلك.

وهذا ما سنوضحه لاحقاً.

أشهر كتب التخريج

١- «تخريج أحاديث (المهذب) لأبي إسحاق الشيرازي» :

تصنيف: محمد بن موسى الحازمي (ت٥٨٤هـ).

٢- «تخريج أحاديث (المختصر الكبير) لابن الحاجب» :

تصنيف: محمد بن أحمد المقدسي (ت٧٤٤هـ).

٣- «نصب الراية لأحاديث (الهداية) للمرغيناني» :

تصنيف: عبد الله بن يوسف الزيلعي (٧٦٢هـ).

٤- «تخريج أحاديث (الكشاف) للزمخشري» :

تصنيف: عبد الله بن يوس أشهر كتب التخريج

١- «تخريج أحاديث (المهذب) لأبي إسحاق الشيرازي» :

أشهر كتب التخريج

١- «تخريج أحاديث (المهذب) لأبي إسحاق الشيرازي» :

تصنيف: محمد بن موسى الحازمي (ت٥٨٤هـ).

٢- «تخريج أحاديث (المختصر الكبير) لابن الحاجب» :

تصنيف: محمد بن أحمد المقدسي (ت٧٤٤هـ).

٣- «نصب الراية لأحاديث (الهداية) للمرغيناني» :

تصنيف: عبد الله بن يوسف الزيلعي (٧٦٢هـ).

٤- «تخريج أحاديث (الكشاف) للزمخشري» :

تصنيف: عبد الله بن يوسف الزيلعي (٧٦٢هـ) أيضًا.

- «البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في (الشرح الكبير) للرافعي» :

تصنيف: عمر بن علي بن الملقن (٨٠٤هـ).

٦- «المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في (الإحياء) من الأخبار» :

تصنيف: عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت٨٠٦هـ).

٧- «تخريج الأحاديث التي يشير إليها الترمذي في كل باب» :

تصنيف: عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت٨٠٦هـ) أيضًا.

- «التلخيص الحبير في تخريج أحاديث (شرح الوجيز الكبير) للرافعي» :

تصنيف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ).

٩- «الدراية في تخريج أحاديث (الهداية)» :

تصنيف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) أيضًا.

١٠- «تحفة الراوي في تخريج أحاديث البيضاوي» :

تصنيف: عبد الرؤوف بن علي المناوي (ت١٠٣١هـ)

ثالثًا : التعريف ببعض كتب التخريجأ- نصب الراية لأحاديث الهداية

١- مؤلفه: الحافظ جمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي، الحنفي، (٧٦٢هـ).

٢- موضوعه: تخريج للأحاديث التي استشهد بها العلامة علي بن أبي بكر المرغيناني الحنفي (ت٥٩٣هـ)، في كتابه: «الهداية» ، في الفقه الحنفي.

٣- مزاياه: أ- هو من أجود كتب التخريج، وأشملها ذكراً لطرق الحديث، وبيان مواضعه في كتب السنة،

ب- ذكر أقوال أئمة الجرح والتعديل في رجال إسناد الحديث، بشكل واف.

٤- أثره فيمن بعده: استفاد من طريقته من جاء بعده من أصحاب كتب التخريج، لا سيما الحافظ ابن حجر العسقلاني.

٥- دلالة الكتاب على علم المؤلف: هذا الكتاب يدل على تبحر مؤلفه في الحديث وعلومه، وسعة اطلاعه على مصادره الكثيرة.

٦- طريقة تخريجه:

أ- أنه يذكر نص الحديث.

ب- ثم يذكر من أخرجه من أصحاب كتب الحديث، وطرقه.

ج- ثم يذكر الأحاديث التي تدعم وتشهد لمعنى الحديث الذي ذكره صاحب الهداية، ويخرّجه.

د- ويرمز لهذه الأحاديث بـــــ : «أحاديث الباب».

ه- ثم إن كانت المسألة خلافية يذكر الأحاديث التي استشهد بها العلماء المخالفون لما ذهب إليه الحنفية، ويرمز لهذه الأحاديث بأحاديث الخصوم، ويذكر تخريجها.

٧- الإنصاف منهج المؤلف: يتميز منهجه بالنزاهة والإنصاف من غير تعصب لمذهبه.

٨- ترتيب الكتاب: أحاديث الكتاب مرتبة حسب ترتيب الكتب الفقهية، فيبدأ بكتاب الطهارة، ويستمر إلى آخر أبواب الفقه.

٩- قيمة الكتاب: الكتاب موسوعة ضخمة لتخريج أحاديث الأحكام التي استدل بها سائر الفقهاء من أصحاب المذاهب المتبوعة.

١٠- طبعات الكتاب:

أ- طبع بالهند في أوائل القرن الرابع عشر الهجري:

ووقع فيها أغلاط في الأسانيد والمتون، وتصحيف، وسقط،

فلا يعتمد عليها.

ب- طبع بالقاهرة عام (١٣٥٧هـ)، بدار المأمون، بإشراف: إدارة المجلس العلمي بباكستان:

وهي جيدة ومحققة.

نموذج من الكتاب

هو تخريج حديث يتعلق بكيفية تطهير المني من الثوب، في كتاب الطهارة، باب الأنجاس.

قال الزيلعي:

«الْحَدِيثُ الثَّالِثُ: رُوِيَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ لِعَائِشَةَ رضي الله عنها فِي الْمَنِيِّ:"فَاغْسِلِيهِ إنْ كَانَ رَطْبًا، وَافْرُكِيهِ إنْ كَانَ يَابِسًا"، قُلْتُ: غَرِيبٌ، وَرَوَى الدَّارَقُطْنِيُّ فِي سُنَنِهِ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ رضي الله عنه، ثَنَا بِشْرُ بْنُ بَكْرٍ، ثَنَاالْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، قَالَتْ: كُنْت أَفْرُكُ الْمَنِيَّ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم إذَا كَانَ يَابِسًا، وَأَغْسِلُهُ إذَا كَانَ رَطْبًا، انْتَهَى.

وَرَوَاهُ الْبَزَّارُ في مسنده، وقال: لَا يُعْلَمُ من أَسْنَدَهُ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها إلَّا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ رضي الله عنهما هَذَا، وَرَوَاهُ غَيْرُهُ عَنْ عَمْرَةَ مُرْسَلًا،

قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي التَّحْقِيقِ: وَالْحَنَفِيَّةُ يَحْتَجُّونَ عَلَى نَجَاسَةِ الْمَنِيِّ بِحَدِيثٍ رَوَوْهُ عَنْ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله وسلم أَنَّهُ قَالَ لِعَائِشَةَ رضي الله عنها:"اغْسِلِيهِ إنْ كَانَ رَطْبًا، وَافْرُكِيهِ إنْ كَانَ يَابِسًا"، قَالَ: وَهَذَا حَدِيثٌ لَا يُعْرَفُ، وَإِنَّمَا رُوِيَ نَحْوُهُ مِنْ كَلَامِ عَائِشَةَ رضي الله عنها، ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ الدَّارَقُطْنِيِّ الْمَذْكُورَ، وَاَللَّهُ أَعْلَمُ.

وَمِنْ النَّاسِ مَنْ حَمَلَ فَرْكَ الثَّوْبِ عَلَى غَيْرِ الثَّوْبِ الَّذِي يُصَلِّي فِيهِ.

وهذا ينتقض بِمَا وَقَعَ فِي مُسْلِمٍ: "كُنْت أَفْرُكُهُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم فَيُصَلِّي فِيهِ"، وَعِنْدَ أَبِي دَاوُد:"ثُمَّ يُصَلِّي فِيهِ"، وَالْفَاءُ تَرْفَعُ احْتِمَالَ غَسْلِهِ بَعْدَ الْفَرْكِ.

وَحَمَلَهُ بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ عَلَى الفرك بالماء.

وهذا ينتقض بِمَا فِي مُسْلِمٍ أَيْضًا:" لَقَدْ رَأَيْتنِي وَإِنِّي لَأَحُكُّهُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم بِظُفْرِي"، وَاَللَّهُ أَعْلَمُ.

أحاديث الباب:

- رَوَى الْبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رضي الله عنها:" أَنَّهَا كَانَتْ تَغْسِلُ الْمَنِيَّ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم، فَيَخْرُجُ، فَيُصَلِّي فيه وَأَنَاأَنْظُرُ إلَى بُقَعِ الْمَاءِ فِي ثَوْبِهِ"، انْتَهَى.

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: وَهَذَا لَا مُنَافَاةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِهَا:" كُنْت أَفْرُكُ مِنْ ثَوْبِهِ، ثُمَّ يُصَلِّي فِيهِ"، كَمَا لَا مُنَافَاةَ بَيْنَ غَسْلِهِ قَدَمَيْهِ وَمَسْحِهِ عَلَى الْخُفَّيْنِ، انْتَهَى.

وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: لَيْسَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ حُجَّةٌ؛ لِأَنَّ غَسْلَهُ كَانَ لِلِاسْتِقْذَارِ، لَا لِلنَّجَاسَةِ.

- حَدِيثٌ آخَرُ:" إنَّمَا يُغْسَلُ الثَّوْبُ مِنْ خَمْسٍ"، سَيَأْتِي قَرِيبًا.

- الْآثَارُ: رَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مُصَنَّفِهِ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بُرْقَانَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ أَبِي عَزَّةَ، قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه، فَقَالَ: إنِّي احْتَلَمْتُ عَلَى طُنْفُسَةٍ، فَقَالَ:" إنْ كَانَ رَطْبًا فَاغْسِلْهُ، وَإِنْ كَانَ يَابِسًا فَاحْكُكْهُ، وَإِنْ خَفِيَ عَلَيْك فَارْشُشْهُ بِالْمَاءِ"، انْتَهَى.

- أَحَادِيثُ الْخُصُومِ: رَوَى أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ، أَنْبَأَنَا عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَّارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، قَالَتْ:"كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ يَسْلُتُ الْمَنِيَّ مِنْ ثَوْبِهِ بِعِرْقِ الْإِذْخِرِ، ثُمَّ يُصَلِّي فِيهِ، وَيَحُتُّهُ يَابِسًا ثُمَّ يُصَلِّي فِيهِ"، انْتَهَى.

- حَدِيثٌ آخَرُ: أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي سُنَنِهِ، وَالطَّبَرَانِيُّ فِي مُعْجَمِهِ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ يُوسُفَ بن الْأَزْرَقِ، عَنْ شَرِيكٍ الْقَاضِي، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، قَالَ: سُئِلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ عَنْ الْمَنِيِّ يُصِيبُ الثَّوْبَ، قَالَ:" إنَّمَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ

الْمُخَاطِ أَوْ الْبُزَاقِ"، وَقَالَ:" إنَّمَا يَكْفِيك أَنْ تَمْسَحَهُ بِخِرْقَةٍ أَوْ بِإِذْخِرَةٍ"، انْتَهَى.

قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: لَمْ يَرْفَعْهُ غَيْرُ إسْحَاقَ الْأَزْرَقِ، عَنْ شَرِيكٍ، انْتَهَى.

قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي التَّحْقِيقِ: وَإِسْحَاقُ إمَامٌ مُخَرَّجٌ لَهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ، وَرَفْعُهُ زِيَادَةٌ، وَهِيَ مِنْ الثِّقَةِ مَقْبُولَةٌ، وَمَنْ وَقَفَهُ لَمْ يَحْفَظْ، انْتَهَى.

وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي الْمَعْرِفَةِ؛ مِنْ طَرِيقِ الشَّافِعِيِّ، ثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، وَابْنِ جُرَيْجٍ، كِلَاهُمَا عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما مَوْقُوفًا، وَقَالَ: هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ مَوْقُوفٌ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ شريك، عن ابن لَيْلَى، عَنْ عَطَاءٍ مَرْفُوعًا، وَلَا يَثْبُتُ، انْتَهَى».

ب- الدراية في تخريج أحاديث الهداية

١- مؤلفه: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ).

٢- موضوعه: هو تلخيص لكتاب نصب الراية للحافظ الزيلعي، وترتيبه كترتيب الأصل.

٣- مزاياه: يسهل على المبتدئ، ويختصر له الوقت عند المراجعة فيه.

٤- نقده: ليس فيه كبير فائدة مع وجود الأصل.

لماذا؟

لأن مبنى التخريج النافع على استقصاء طرق الحديث، وبيان مواضعه، مع كمال التوضيح، لتتم الفائدة، ويكمل الانتفاع، على حين أن الكتاب مختصر.

نموذج من الكتاب

في كتاب الطهارة، باب الأنجاس، قال المؤلف:

«حَدِيث: قَالَ النَّبِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ لعَائِشَة رضي الله عنها فِي الْمَنِيّ:" فاغسليه إِن كَانَ رطباً، وافركيه إِن كَانَ يَابساً" :

لم أَجِدهُ بِهَذِهِ السِّيَاقَة،

وَهُوَ عِنْد الْبَزَّار وَالدَّارَقُطْنِيّ من حَدِيث عَائِشَة رضي الله عنها قَالَت:" كنت أفرك الْمَنِيّ من ثوب رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ إِذا كَانَ يَابساً، وأغسله إِذا كَانَ رطباً" ،

وَلمُسلم من وَجه آخر:" لقد رَأَيْتنِي وَإِنِّي لأحكه من ثوب رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ يَابساً بظفري"،

وَلأبي دَاوُد:" كنت أفركه من ثوب رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ فركاً فَيصَلي فِيهِ"،

وَلأَحْمَد من طَرِيق عبد الله بن عبيد بن عُمَيْر، عن عائشة رضي الله عنها: "كَانَ رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ يَسْلت الْمَنِيّ من ثَوْبه بعرق الْإِذْخر، ثمَّ يُصَلِّي فِيهِ، ويحته يَابساً، ثمَّ يُصَلِّي فِيهِ".

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ عن عائشة رضي الله عنها: "كَانَ رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ يَسْلت الْمَنِيّ من ثَوْبه بعرق الْإِذْخر، ثمَّ يُصَلِّي فِيهِ، ويحته يَابساً، ثمَّ يُصَلِّي فِيهِ".

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ عَن عَائِشَة رضي الله عنها:" أَنَّهَا كَانَت تغسل الْمَنِيّ من ثوب رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ"،

وَرَوَى ابْن أبي شيبَة من طَرِيق خَالِد بن أبي عزة: سَأَلَ رجل عمر رضي الله عنه فَقَالَ: "إِنِّي احْتَلَمت عَلَى طنفسة، فَقَالَ: إِن كَانَ رطباً فاغسله، وَإِن كَانَ يَابساً فاحككه، فَإِن خَفِي عَلَيْك فارششه".

وَرَوَى الشَّافِعِي ثمَّ الْبَيْهَقِيّ من طَرِيقه بِإِسْنَاد صَحِيح عَن عَطاء، عَن ابْن عَبَّاس رضي الله عنهما فِي الْمَنِيّ:"إِنَّمَا هُوَ بِمَنْزِلَة المخاط والبزاق"، قَالَ الْبَيْهَقِيّ: هَذَا هُوَ الصَّحِيح مَوْقُوف، وَرَفعه شريك، عَن ابْن أبي لَيْلَى، عَن عَطاء، وَلَا يثبت، انْتَهَى، وَهُوَ عِنْد الدَّارَقُطْنِيّ وَالطَّبَرِي).

ج- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث شرح الوجيز الكبير

١- مؤلفه: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ).

٢- موضوعه: هو تلخيص لكتاب: «البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في (الشرح الكبير) » ، لسراج الدين عمر بن علي بن المُلَقّن (ت٨٠٤هـ)،

وقد لخّص ابن الملقن كتابه: «البدر المنير» في أربعة مجلدات، وسمّاه: «خلاصة البدر المنير» ، ثم انتقاه في جزء وسمّاه: «منتقى خلاصة البدر المنير».

وكتاب: «الشرح الكبير» هذا : هو في الفقه الشافعي ، ومؤلفه هو: أبو القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي (ت٦٢٣هـ).

وممن اعتنى بتخريج أحاديث كتاب «الشرح الكبير» كل من ابن الملقن (ت٨٠٤هـ)، وعز الدين ابن جماعة (ت٧٦٧هـ)، وحفيده بدر الدين ابن جماعة (٨١٩هـ)، وابن النقاش (ت٨٤٥هـ)، والزركشي (ت٧٧٤هـ)، والسيوطي (ت٩١١هـ).

٣- استفادة ابن حجر ممن سبقه: استفاد ابن حجر العسقلاني من كتاب «المنتقى» دون كتاب «الخلاصة» ، لابن الملقن.

وكذلك استفاد ابن حجر العسقلاني من كتاب « نصب الراية» ، للزيلعي.

٤- أهمية الكتاب: يعتبر كتاب التلخيص الحبير مصدرًا مهمًّا من مصادر التخريج لأحاديث الأحكام التي يستدل بها الفقهاء من شتى المذاهب.

٥- طريقة المؤلف في الكتاب: ويشبه طريقة تصنيف كتاب «التلخيص الحبير» طريقة تصنيف كتاب «الدراية في تخريج أحاديث (الهداية)» لنفس المصنف.

٦- ترتيب الكتاب: رتبت أحاديث الكتاب حسب ترتيب الكتب الفقهية

نموذج من الكتاب

هو تخريج حديث في كتاب الزكاة ، باب أداء الزكاة وتعجيلها.

«حَدِيثُ عَلِيٍّ رضي الله عنه: أَنَّ الْعَبَّاسَ رضي الله عنه سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ فِي تَعْجِيلِ صَدَقَتِهِ قَبْلَ أَنْ تَحِلَّ، فَرَخَّصَ لَهُ :

أخرجه أَحْمَدُ، وَأَصْحَابُ السُّنَنِ، وَالْحَاكِمُ، وَالدَّارَقُطْنِيّ، وَالْبَيْهَقِيُّ، مِنْ حَدِيثِ الْحَجَّاجِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ حُجَيَّةَ بْنِ عَدِيٍّ، عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه،

وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ مِنْ رِوَايَةِ إسْرَائِيلَ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ حُجْرٍ الْعَدَوِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه،

وَذَكَرَ الدَّارَقُطْنِيُّ الِاخْتِلَافَ فِيهِ عَلَى الْحَكَمِ، وَرَجَّحَ رِوَايَةَ مَنْصُورٍ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مُسْلِمِ بْنِ يَنَّاقٍ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآله

وَسَلَّمَ مُرْسَلًا،

وَكَذَا رَجَّحَهُ أَبُو دَاوُد،

وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: قَالَ الشَّافِعِيُّ:" رُوِيَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ أَنَّهُ تَسَلَّفَ صَدَقَةَ مَالِ الْعَبَّاسِ قَبْلَ أَنْ تَحِلَّ"، وَلَا أَدْرِي أَثَبَتَ أَمْ لَا،قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: عَنَى بِذَلِكَ هَذَا الْحَدِيثَ.

وَيُعَضِّدُهُ حَدِيثُ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ قَالَ:" إنَّا كُنَّا احْتَجْنَا فَاسْتَسْلَفْنَا الْعَبَّاسَ رضي الله عنه صَدَقَةَ عَامَيْنِ"، رِجَالُهُ ثِقَاتٌ إلَّا أَنَّ فِيهِ انْقِطَاعًا، وَفِي بَعْضِ أَلْفَاظِهِ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ قَالَ لِعُمَرَ رضي الله عنه:" إنَّا كُنَّا تَعَجَّلْنَا صَدَقَةَ مَالِ الْعَبَّاسِ رضي الله عنه عَامَ أَوَّلٍ"، رَوَاهُ أَبُو دَاوُد الطَّيَالِسِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي رَافِعٍ» .

د- المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار

١- مؤلفه: الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت٨٠٦هـ).

٢- موضوعه: هو تخريج الأحاديث التي في كتاب: «إحياء علوم الدين» للغزالي (٥٠٥هـ).

٣- دلالة الكتاب: يدل على رسوخ قدم الحافظ العراقي في علوم الحديث.

٤- طريقته في التخريج:

أ- إن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما اكتفى بعزوه إليه.

ب- إذا لم يكن الحديث في الصحيحين أو أحدهما، ذكر من أخرجه من بقية أصحاب الكتب الستة.

ج- إذا لم يكن الحديث في أحد الكتب الستة، ذكر مواضعه في غيرها من كتب الحديث المشهورة الكثيرة.

د- وقد يكرر تخريج الحديث لغرض، أو ذهول عن كونه تقدم تخريجه

. ٥- طريقته في عرض التخريج:

أ- أنه يذكر طرف الحديث الذي في الإحياء، وصحابيه، ومخرجه، ثم يبيّن صحته أو حسنه أو ضعفه.

ب- إذا لم يكن للحديث أصل في كتب السنة، قال: لا أصل له.

ج- وأحياناً يقول: لا أعرفه، إذا لم يكن قد اطلع عليه في كتب السنة.

٦- قيمة الكتاب: هذا الكتاب مفيد جدًّا، والتخريجات التي اشتمل عليها مهمة للغاية ؛ لماذا؟

لأن كتاب «إحياء علوم الدين» يشتمل على كثير من الأحاديث الضعيفة والموضوعة، فبينها التخريج وميزها بشكل مختصر، وبعبارة سهلة واضحة.

نموذج من الكتاب

في كتاب الطهارة، وهو حَدِيث: "خلق الله المَاء طهُورا لَا يُنجسهُ شيءْ، إِلَّا مَا غيّر لَونه أَو طعمه أَو رِيحه"، قال العراقي:

«أخرجه ابْن مَاجَه، من حَدِيث أبي أُمَامَة رضي الله عنه بِإِسْنَاد ضَعِيف،

وَقد رَوَاهُ بِدُونِ الِاسْتِثْنَاء: أَبُو دَاوُد، وَالنَّسَائِيّ، وَالتِّرْمِذِيّ، من حَدِيث أبي سعيد رضي الله عنه،

وَصَححهُ أَبُو دَاوُد، وَغَيره»

المحاضرة الثالثة

عنوان هذه المحاضرة :

(قواعد وضوابط في التخريج)

وفيه ما يلي:

أولًا: بيان فروق المتن.

ثانيًا: بيان درجة النص.

ثالثًا: التخريج الإجمالي والتفصيلي.

رابعًا: تقسيم مصادر التخريج.

خامسًا: تحديد المصادر التي يعزو إليها التخريج.

سادسًا: ترتيب مصادر التخريج.

أولًا: بيان فروق المتن

جرى التدوين العام للسنة وأقوال الصحابة والتابعين في عصر متأخر من الوقت الذي قيلت فيه .

وكان الاعتماد في الغالب على نقلها مشافهة ،

فإذا أضيف إلى ذلك أن كثيراً من الرواة كانوا يروون النصوص بالمعنى أمكننا أن ندرك بسهولة السبب في وجود الاختلاف في ألفاظ الرواة في النص الواحد .

ثم إذا عرفنا أهمية هذه النصوص واحتياج الأمة إليها في التشريع ...

أدركنا ضرورة معرفة اختلاف ألفاظ الرواة ،

وهذا هو المعبر عنه : ببيان فروق المتن .

فمعنى بيان فروق المتن إذن هو:

ذكر الاتفاق والاختلاف بين النص الذي أمام الباحث ويقوم بتخريجه ، وبين ما في المصدر الذي يعزو إليه وبيان فروق المتن تحكمه الضوابط التالية :

أ- وضع ضابط عام فيما ينبغي الاعتناء به من هذه الاختلافات أمر غير ممكن .

والذي يحكم هذا هو: نوع البحث الذي فيه تخريج ذلك النص ،

فإذا كان الباحث في موضوع فقهي فلا شك أن مجال عنايته ألفاظ النص التي تستنبط منها الأحكام ، وعلى الأخص ما يتعلق بموضوعه الذي يبحث فيه .

وكمثال على هذا فإن بعض الأئمة نقد البيهقي عند روايته حديث : «أيما إهاب دبغ فقد طهر» ، فإنه بعد أن رواه بإسناده عزاه إلى (صحيح مسلم) مع أن الموجود في (صحيح مسلم)) هو بلفظ : «إذا دبغ الإهاب فقد طهر» ، وبين اللفظين فرق كبير من جهة الحكم الفقهي.

ولهذا فلو كان الباحث يخرج نصوص كتاب في (غريب الحديث) فإن عليه أن يعتني بهذا الجانب في بيان فروق المتن.

وكذا لو كان يخرج نصاً جرى مجرى المثل فإن عليه أن يوليه عناية تخدم الغرض الذي من أجله سيق النص، وهو جريانه مجرى المثل .

والخلاصة أن هذا الأمر منوط بفقه الباحث في التخريج وبخبرته وكثرة مرانه .

ب- من فقه التخريج أن لا يلتزم الباحث ببيان فروق المتن على التفصيل ، بل يفعل ذلك بحسب الحاجة .

ولكن ما يتركه الباحث دون تفصيل عليه أن يفعله على طريق الإجمال .

وقد يجمع بين الأمرين : يفصل شيئاً ويجمل ما بقي ،

وهذا أيضاً راجع إلى فقه المخرج ودرايته .

مصطلحات في بيان فروق المتن:

وقد استخدم الأئمة والباحثون مصطلحات في بيانهم لفروق المتن والاتفاق والاختلاف بطريقة مجملة ، يختار منها الباحث ما يناسب النص الذي معه .

ومن هذه المصطلحات :

١- بلفظه : يستعملها الباحث إذا كان النص الذي أمامه موافقاً للنص في المصدر الذي يعزو إليه .

٢- بنحوه : إذا كان الاختلاف بين النص يسيراً .

٣- بمعناه : إذا كان الاختلاف بين النصين واسعاً واتفقا في المعنى .

مع ملاحظة أن كثيراً من الأئمة يعبر بإحدى الكلمتين: (بنحوه، بمعناه) في مقام الأخرى ، ولكن الباحثين في الوقت الحاضر مالوا إلى التدقيق ، ففرقوا بينهما كما سبق.

٤- مختصراً : إذا كان النص في المصدر الذي يعزو إليه فيه اختصار وحذف بالنسبة للنص الذي أمام الباحث .

٥- مطولاً : إذا كان النص في المصدر الذي يعزو إليه فيه طول في السياق بالنسبة للنص الذي أمام الباحث .

٦- في أثناء حديث : إذا كان النص الذي أمام الباحث موجوداً في المصدر الذي يعزو إليه في ضمن حديث مطول.

ويحتاج الباحث إلى دقة في استعمال هذا المصطلح ، إذ قد يشتبه عليه بمصطلح : مختصراً ، مع أن بينهما فرقًا:

فالاختصار معناه أن الحديث واحد ووقع اختصار وحذف في السياق ،

وأما الآخر فالحديث مختلف ، وقد لا يكون له علاقة لباقيه بالنص الذي يخرجه الباحث .

٧- في أوله - أو في آخره - زيادة ، أو قصة : إذا كان الحديث بهذه الصفة في المصدر الذي يعزو إليه الباحث .

٨- مفرقاً : إذا كان النص الذي أمام الباحث موجوداً في المصدر الذي يعزو إليه في أماكن متفرقة في الكتاب ، في كل مكان جزء من الحديث ، وفي مجموعها النص كله .

وفي كثير من الأحيان يجمع الباحث بين مصطلحين عند الحاجة إلى هذا ، فيقول مثلاً : أخرجه أحمد ... مختصراً في أثناء حديث ، أو بلفظه وفي آخره قصة أو بمعناه مطولاًثانيًا: بيان درجة النص

لا تحتاج جميع النصوص إلى بيان درجتها .

فمن النصوص ما يغني عزوه إلى مصادره عن بيان درجته ، فالعزو إلى «صحيح البخاري» و «صحيح مسلم» كاف في الدلالة على صحة النص ، وليس ذلك لغير هذين الكتابين.

مع التنبيه إلى أن النص إذا كان حديثاً نبوياً فيتأكد من عزوه إلى أحد هذين الكتابين أنه فيه عن ذلك الصحابي الذي أمامه.

فقد يكون الحديث عند الباحث عن صحابي وهو فيهما أو في أحدهما عن صحابي آخر .

وهذا وإن كان يشمل غيرهما إلا أنه فيهما آكد ؛ لأن مجرد العزو إليهما دال على صحة الحديث ، وقد يصح الحديث عن صحابي ولا يصح عن صحابي آخر وفي مقابل التصحيح هناك كتب يدل على العزو إليها على أن النص موضوع على من نسب إليه أو ساقط الدرجة .

وذلك مثل: كتب الأحاديث الموضوعة كـ «الموضوعات» لابن الجوزي ، و«اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة» للسيوطي ، و«العلل المتناهية في الأحاديث الواهية» لابن الجوزي .

وهذا النوع يحتاج إلى تحرٍ ؛ خشية أن يكون المؤلف لم يوافَق على حكمه على النص .

فإذا لم يكن النص من أحد هذين النوعين فيحتاج حينئذ إلى بيان درجته غالبًا.

ولا يخلو الباحث حينئذ من حالين :

الأولى : أن يكون لديه القدرة على دراسة الأسانيد ولديه الرغبة والجرأة على الحكم عليها:

فهذا يحكم بما أداه إليه اجتهاده .

الثانية : أن لا تكون لديه القدرة على الاجتهاد ، أو لديه القدرة ولكن يرى أن سد هذا الباب لئلا يلج منه من لا يحسنه كما هو حاصل الآن، أولى من الاجتهاد :

فهذا يبحث في كتب الأئمة الذين تكلموا على النصوص؛ لعله يقف على من ذكر درجة للنص الذي أمامه .

وذلك مثل:

كتب تخريج النصوص التي تكلم فيها الأئمة على النصوص تصحيحاً وتضعيفاً ، وجمعوا فيها أقوال من سبقهم كـ : «نصب الراية» للزيلعي ، و «التلخيص الحبير» لابن حجر ، و«المقاصد الحسنة» للسخاوي ، وغيرها

ثالثًا: التخريج الإجمالي والتفصيلي

عزو النص إلى من أخرجه ، وبيان فروق المتن ، وبيان درجة النص، تشكل عناصر التخريج الرئيسية ، فمن وفى بها فقد أتى بتمام التخريج .

وكل واحد من هذه العناصر يمكن عرضه بصورة مفصلة ، كما يمكن عرضه أيضاً بصورة مجملة .

وتمام العزو يتضمن: ذكر اسم الكتاب المؤلَّف ، واسم الكتاب داخل الكتاب المؤلف ، واسم الباب ، ورقم الجزء والصفحة ، ورقم الحديث .

فذكر هذه الأشياء عزو تفصيلي ، واختصار شيء منها يعتبر إجمالًا لهذا التفصيل .

ويمكن أن يقال: إن وضع ضابط يقع به الحد بين التخريج الإجمالي والتخريج التفصيلي غير ممكن .

لماذا؟

لأن كل تخريج يقوم به باحث إذا قيل إنه تخريج تفصيلي ، ثم قورن بتخريج أكثر تفصيلاً منه ، فإنه يعد تخريجاً إجمالياً ،

وإذا قيل إنه تخريج إجمالي ، ثم قورن بتخريج أقل إجمالاً ، فإنه يعد تخريجاً تفصيلياً .

ومع ذلك فهناك درجة من الإجمال ليس دونها درجة :

وهي أن يكتفي المخرّج في العزو بذكر اسم المؤلف فقط ، كأن يقول : أخرجه البخاري ، أو أخرجه أحمد .

فما الذي ينبغي أن يسلكه الباحث إذن ؟

هل يوغل في التفصيل أو يوغل في الإجمال أو يتوسط ؟

والإجابة تحددها نوعية البحث الذي تخرج فيه النصوص :

ففي مثل الرسائل العلمية في الدراسات العليا – مثلًا - يكون التخريج تفصيلياً ،

وفي رسالة يفردها الباحث لدراسة نص معين وبيان درجته يكون أكثر تفصيلاً ،

وفي مثل خطب الجمعة ، ومقالات عامة في مجلة ، ونحو ذلك يكون التخريج في أدنى درجات الإجمال .

رابعًا: تقسيم مصادر التخريج

سبق أن قلنا إن مصادر التخريج قسمان رئيسيان :

الأول : مصادر أصلية .

الثاني : مصادر فرعية .

ويلاحظ في العزو إلى المصادر الأصلية والفرعية ثلاثة أمور :

١- أن الأصل في العزو يكون إلى مصدر أصلي كما سبق.

ولا يعدل عن هذا الأصل إلا عند الضرورة ، وذلك إذا لم يقف الباحث على النص في مصدر أصلي .

فلا يصح عزو النص مثلاً إلى «زاد المعاد» لابن القيم، أو «الجامع الصغير» للسيوطي ، وهو موجود في «مصنف عبد الرزاق» أو في «سنن الترمذي».

قد يجمع الباحث بين العزو إلى مصدر أصلي والعزو إلى مصدر فرعي في حالات معينة :

أ- مثل أن يذكر صاحب المصدر الفرعي طريقاً جديدة للنص لم يقف عليها الباحث في مصدر أصلي ، وهو مع ذلك محتاج إليها في دراسته لأسانيد النص ونظره في اختلاف وقع في تلك الأسانيد .

ب- ومن الحالات كذلك أن يكون مؤلف المصدر الفرعي قد حكم على النص ، ويريد الباحث أن ينقل هذا الحكم .

ج- أو يكون المؤلف قد نقل عن إمام متقدم كلمة له في النص ؛ إما بتصحيحه أو بتعليله أو بترجيح رواية على رواية .

٣- العزو إلى مصدر فرعي إذا كان هذا المصدر لا يروي بالإسناد ليس بتخريج للنص :

وقد سبق ذلك في تعريف التخريج في الاصطلاح .

وإلحاق المصادر الفرعية بمصادر التخريج من باب التجوز ، فهو عزو في الجملة .

وأيضاً قد يكون بديلاً عن مصدر أصلي كما تقدم فيأخذ حكمه.

ومن جهة ثالثة قد يحكم على النص أو ينقل حكم إمام ، وقد سبق أن من عناصر التخريج بيان درجة النص ومع هذا فإنه يفرق بين العزو إلى مصدر يروي بالإسناد والعزو إلى مصدر فرعي محذوف الأسانيد :

فيقال في العزو إلى الأول : خرجه ، أو : أخرجه ، أو : رواه .

على حين يقال في الثاني : ذكره ، أو : ساقه ، أو : أورده ، ونحو ذلك من العبارات التي تشعر بأنه لم يروه بالإسناد .

خامسًا: تحديد المصادر التي يعزو إليها التخريج

ويمكن تلخيص ذلك في ثلاث نقاط :

١- يكتفي الباحث بأمهات مصادر الفن :

ففي السنة : يكتفي مثلاً بالكتب الستة ، أو يضيف إليها «مسند أحمد» ، أو «موطأ مالك» ، بحسب نظره واجتهاده .

فيلتزم استيعاب العزو إلى هذه الأمهات ،

فكل حديث لا يعزوه إليها أو إلى واحد منه يعرف القارئ أنه غير موجود فيما تركه الباحث من مصادر .

٢- يلتزم الباحث بذكر مصادر بديلة في حالة عدم وجود النص في المصادر التي حددها أو في بعضها :

كأن يقول : إذا لم أجد الحديث في «صحيح البخاري» ولا في «صحيح مسلم» ذكرت مكانهما كتابين من الكتب التي التزم أصحابها الصحة مثل : «صحيح ابن خزيمة» ، و «صحيح ابن حبان» ،

أو أن يقول : إن كان النقص من المصادر في غير «الصحيحين» أضفت إلى مصادري ما يكمل عددها من كتب السنة الأخرى مبتدئاً بالأقدم وفاة ،

أو ينص على أسماء المصادر البديلة ، وترتيبها

٣- يلتزم الباحث بالنظر فيما يستطيع الوقوف عليه من مصادر الفن ، غير التي حددها للتخريج :

ثم يذكر من هذه المصادر في تخريجه ما فيه فائدة جديدة ليست في المصادر التي التزم التخريج منها ،

وهذه الفوائد قد تكون في المتن :

كأن يكون لفظ النص الذي يقوم بتخريجه موجوداً في مصدر خارج المصادر التي التزمها ،

أو في ذلك المصدر زيادة يحسن ذكرها ،

وقد تكون في الإسناد :

كطريق غير موجود في مصادره ، وهو محتاج لهذا الطريق في نظره في الأسانيد .

سادسًا: ترتيب مصادر التخريج

أما المصادر الفرعية التي لا تروي الحديث بالإسناد فيرتبها الباحث على ما هو المعهود في النقل عن المصادر المتقدمة علينا:

وذلك بترتيبها على حسب وفاة مؤلفيها المتقدم فالمتقدم ،

ولا يعدل عن هذا الترتيب إلا لسبب يرى الباحث أنه باعث على تقديم من تأخرت وفاته على من هو متقدم عليه .

وأما المصادر الأصلية التي تروي الحديث بالإسناد فهناك عدة طرق يمكن أن يسلكها الباحث ، أشهرها طريقان:

الأول: أن يرتب مصادره على حسب وفاة مؤلفيها :

فلو أخرج عبد الرزاق وأحمد والبخاري ومسلم الحديث، ورأى الباحث العزو إليها كلها، فإنه يبتدئ بعبد الرزاق ، ثم بأحمد ، ثم البخاري ، ثم مسلم، لأن ترتيبهم في الوفاة هكذا .

وهذه الطريقة تصلح للأحاديث ولغيرها .

والثاني: أن يبتدئ بذكر الكتب الستة (الصحيحين ، والسنن الأربعة) ، أو من أخرج نصه منها ،

ويرتبها على ترتيبها المعهود عند العلماء ، وهو هكذا : البخاري، ثم مسلم ، ثم أبو داود ، ثم الترمذي ، ثم النسائي ، ثم ابن ماجه ،

ثم بعدها يعود إلى الطريقة الأولى فيرتب باقي مصادره بحسب الوفاة.

وهذه الطريقة أشهر الطرق ،

ولكنها خاصة بالأحاديث النبوية تقريباً ،

فإن هذه الكتب مخصصة لها .

ثم إن بعض المخرجين يلحق بهذه الكتب: «مسند أحمد» ، ويجعل الترتيب على الوفاة بعده

المحاضرة الرابعة

عنوان هذه المحاضرة :

طرق التخريج:

الطريقة الأولى: التخريج عن طريق معرفة راوي الحديث من الصحابة

(١)

طرق التخريج ستة:

الطريقة الأولى: التخريج عن طريق معرفة راوي الحديث من الصحابة.

الطريقة الثانية: التخريج عن طريق معرفة أول لفظ من متن الحديث.

الطريقة الثالثة: التخريج عن طريق معرفة كلمة يقل دورانها على الألسنة من أي جزء من متن الحديث.

الطريقة الرابعة: التخريج عن طريق معرفة موضوع الحديث.

الطريقة الخامسة: التخريج عن طريق النظر في حال الحديث سنداً ومتناً.

الطريقة السادسة: التخريج عن طريق استخدام الحاسوب.

الطريقة الأولى

التخريج عن طريق معرفة راوي الحديث من الصحابة

وفيها ما يلي:

١- متى نلجأ لهذه الطريقة ؟

٢- أنواع المصنفات التي تساعدنا في هذه الطريقة:

(أولًا) المسانيد.

(ثانيًا) المعاجم.

(ثالثًا) كتب الأطراف.

١- متى نلجأ لهذه الطريقة ؟

هذه الطريقة يُلجأ إليها عندما يكون اسم الصحابي مذكورا في الحديث الذي يُراد تخريجه.

أما إذا لم يكن اسم الصحابي مذكورا في الحديث، ولم نتمكن من معرفته، فلا يمكن اللجوء إلى هذا الطريقة.

وهذا أمر واضح.

٢- أنواع المصنفات التي تساعدنا في هذه الطريقة:

إذا كان اسم الصحابي مذكورا في الحديث أو عرفناه بطريقة ما، ثم قررنا سلوك طريقة تخريجه بناء على معرفة اسم راويه من الصحابة؛ فعلينا أن نستعين بثلاثة أنواع من المصنفات وهي:

(أولًا) المسانيد.

(ثانيًا) المعاجم.

(ثالثًا) كتب الأطراف.

(أولًا) المسانيد

وفيها ما يلي:

١- تعريفها.

٢- عددها.

٣- طريقة ترتيبها.

٤- إطلاق آخر لكلمة «المسند» .

٥- أسماء بعضِ المسانيد.

٦- عرض لبعض المسانيد وطريقة التخريج منها:

أ- مسند الحميدي.

ب- مسند أحمد بن حنبل.

(أولًا) المسانيد

١- تعريفها:

المسانيد هي الكتب الحديثية التي صنفها مؤلفوها على مسانيد أسماء الصحابة؛

أي أنهم جمعوا أحاديث كل صحابي على حدة داخل الكتاب.

٢- عددها:

المسانيد التي صنفها الأئمة المحدّثون كثيرة، ربما تبلغ مائة مسند، أو تزيد.

وقد ذكر الكِتّانيّ في كتابه: "الرسالة المستطرفة" اثنين وثمانين مسندا منها ، ثم قال: «والمسانيد كثيرة سوى ما ذكرناه».

٣- طريقة ترتيبها:

للعلماء في ترتيب المسانيد ثلاث طرق:

الأولى: ترتيب أسماء الصحابة على حروف المعجم من أوائل الأسماء، فيبدأ – مثلاً - بأُبيّ بن كعب، ثم أسامة بن زيد، ثم أنس بن مالك ، وهكذا إلى آخر الحروف.

الثانية: الترتيب على القبائل فيبدأ ببني هاشم، ثم الأقرب إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في النسب، ثم مَنْ يليهم.

الثالثة: الترتيب على قدر سوابق الصحابة في الإسلام ومحلهم في الدين، فيبدأ بالعشرة - رضوان الله عليهم -، ثم المقدمين من أهل بدر، ثم يلونهم أهل بيعة الرضوان بالحديبية... وهكذا.

ولا شك أن ترتيبَها على الحروف أسهلُ تناولًا٤- إطلاق آخر لكلمة «المسند» :

ما سبق هو المشهور في المسانيد، وترتيبها.

لكن قد يُطلق «المسند» عند المحدثين على كتاب مُرتّب على الأبواب أو الحروف لا على الصحابة ؛

وذلك لأن أحاديثه مسندة ومرفوعة إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ؛

مثل مسند بقي بن مخلد الأندلسيّ المتوفى سنة ٢٧٦ هـ ؛

فإنه مرتب على أبواب الفقه ، لا على أسماء الصحابة.

٥- أسماء بعضِ المسانيد:

- مسند أحمد بن حنبل (ت ٢٤١ هـ) .

- مسند أبي بكر عبد الله بن الزبير الـحُميديّ (ت ٢١٩ هـ) .

- مسند أبي داود سليمان بن داود الطيالسيّ (ت ٢٠٤ هـ) .

- مسند أسد بن موسى الأموي (ت ٢١٢ هـ) .

- مسند مُسدَّد بن مُسَرْهد الأسْدي البصري (ت ٢٢٨ هـ) .

- مسند أبي يعلى الموصلي (ت ٣٠٧ هـ) .

- مسند عبد بن حميد (ت ٢٤٩ هـ) .

وسنتكلم عن اثنين من هذه المسانيد، وهما : مسند الحميدي، ومسند أحمد.

٦- عرض لبعض المسانيد وطريقة التخريج منها:

أ- مسند الحميدي

١- مؤلفه:

الحافظ الكبير أبو بكر عبد الله بن الزبير الحميدي شيخ البخاري المتوفى سنة ٢١٩هـ.

٢- حجمه:

هو مصنف ليس بالكبير، ويتألف من أحد عشر جزءا حديثيّا، وهو في النسخة المطبوعة في عشرة أجزاء حديثية. وسبب ذلك اختلاف النسخ في التجزئة.

٣- عدد أحاديثه:

يشتمل الكتاب على ألف وثلاثمائة حديث حَسَبَ الترقيم في النسخة المطبوعة.

٤- ترتيبه:

الكتاب مرتب على مسانيد الصحابة.

لكن ترتيب أسماء الصحابة ليس على ترتيب حروف الهجاء،

وإنما سلك المؤلف مسلكا آخر:

فبدأ بمسند أبي بكر الصديق، ثم بباقي الخلفاء الراشدين على ترتيبهم التاريخي،

ثم بمسانيد بقية العشرة، إلا طلحة بن عبيد الله، فلم يذكره،

والظاهر أن الحميدي لم يذكره لأنه لم يرو له حديثًا مرفوعًا.

٥- عدد مسانيد الصحابة فيه:

وعدد أسماء الصحابة الذين أَسند عنهم الأحاديث في هذا المسند هو مائة وثمانون صحابيّا لم يروِ من طريق عدد كبير منهم إلا حديثا واحدا.

٦- طبعاته:

أول طبعة للكتاب كانت طبعة المجلس العلميّ بالباكستان، في مجلدين متوسطيْ الحجم؛ طبع الأول سنة ١٣٨٢ هـ، وطبع الثاني سنة ١٣٨٣ هـ.

وقد حققه وعلّق عليه الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي،

وقد عُني بتحقيقه والتعليق عليه عناية جيدة.

كما رقَّم الأحاديث،

ووضع له ثلاثة فهارس: للموضوعات، وللأحاديث ، وللأعلام

وقد رتب فهرس أحاديثه على الأبواب بذكر طرف الحديث، والإشارة إلى رقمه في المسند٧- طريقة الكشف فيه والتخريج منه:

كيفية العثور على الحديث في «مسند الحميدي» :

أن نبحث في «المسند» عن اسم الصحابي المروي من طريقه ذلك الحديث،

ثم نفتش عن الحديث داخلَ مسنده،

فإن وجدناه فذاك،

وإلا فيكون المصنِّف لم يخرجه فيه،

فنلجأ إلى مصدر آخر.

ب- مسند أحمد بن حنبل

١- مؤلفه:

هو : الإمام الحافظ الكبير، عالم السنة : أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني ، المتوفى سنة ٢٤١ هـ.

٢- عدد أحاديثه:

كتاب كبير يشتمل على نحو أربعين ألف حديث (٤٠٠٠٠) حديثًا بالأحاديث المكررة ، وعلى حوالي ثلاثين ألف حديث بالأحاديث غير المكررة (٣٠٠٠٠) حديثاً .

٣- ترتيبه:

الكتاب مرتب على مسانيد الصحابة.

لكنه لم يرتب أسماء الصحابة على نسق حروف المعجم، وإنما راعى في ترتيب أسمائهم أمورا متعددة؛ منها أفضليتهم، ومنها مواقع بلدانهم التي نزلوها، ومنها قبائلهم.. وهكذا.

وربما جعل أحاديث بعضهم في أكثر من موضع

وقال بعض العلماء إنه «رتبه على قدر سابقة الصحابي في الإسلام ومحله من الدين» .

وقد ابتدأ الإمام أحمد بمسانيد العشرة المبشرين بالجنة مقدما أبا بكر الصديق، ثم عمر، ثم عثمان، ثم عليًّا،

ثم بقية العشرة،

ثم ذكر حديث عبد الرحمن بن أبي بكر،

ثم ثلاثة أحاديث لثلاثة من الصحابة،

ثم مسانيد أهل البيت فذكر أحاديثهم،

وهكذا حتى انتهى بحديث شداد بن الهاد -رضي الله عنه-

٤- عدد مسانيد الصحابة فيه:

اشتمل «مسند أحمد» على ٩٠٤ من مسانيد الصحابة.

منها مسانيد بلغت مئات الأحاديث؛ كمسند أبي هريرة، والمكثرين من الصحابة،

ومنه بمسانيد لا تشمل إلا حديثًا واحدًا،

ومنها مسانيد بين ذلك.

٥- طبعات "المسند" :

١- الطبعة الميمنية :

وهي الطبعة الأولى للمسند.

وصدرتْ عن المطبعةِ الميمنية بمصر المحروسة، قريبًا من الجامع الأزهر سنة ١٣١٣ هـ ،

وتقع هذه النسخة في ست مجلدات كبار،

وقد عُني بتصحيحها محمد الزهري الغمراوي ثم صور المكتب الإسلامي، ودار صادر ببيروت هذه الطبعة سنة ١٣٨٩ هـ الموافق ١٩٦٩م عن الطبعة الميمنية،

وألحقوا بالطبعة المصورة فهرسًا لأسماء الصحابة مرتبًا على نسق حروف المعجم،

وذكروا أمام اسم كل صحابي رقم الجزء والصفحة الموجود فيها من الطبعة،

وقد ذكروا أن الشيخ ناصر الدين الألباني -رحمه الله تعالى- كان قد أعدّ هذا الفهرس لنفسِه؛ لتسهل عليه المراجعة في المسند.

وقد أثبتوا هذا الفهرس في أول الجزء الأول من المسند.

رقَّم أحاديثه، وخَرَّجها، وتَكلَّم على أسانيدها، وبَيَّن أحوال كثير من رواتها، وأَوْضَحَ مشكلاتها، وصنع لها فهارس دقيقة،

فخرج «المسند» لأول مرةٍ في حُلةٍ بهية تليق بمكانته،

لكن هذه الطبعة لم تكتمل، فقد توفي الشيخ شاكر - رحمه الله - قبل أن يُخرج ثلث المسند.

٣- طبعة مؤسسة الرسالة :

وصدر أول أجزائها عام ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م ، وصدر آخر أجزائها عام ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧م،

بتحقيق فضيلة الشيخ شعيب الأرنؤوط وجماعة.

وعدد مجلداتها : ٥٢ مجلدًا ، منها سبعة للفهارس.

وهي أفضل الطبعات الكاملة للمسند في الجملة،

وجاءت أكمل من كل الطبعات السابقة عليها،

مع ترقيم الأحاديث، والحُكم على أسانيدها، والتوسع في تخريجها، وذكر الشواهد والمتابعات لها،

وقد بذل المحققون جهدًا كبيرًا، فجزاهم الله خيرًا.

٦- طريقة الكشف فيه والتخريج منه:

أولًا: من الطبعة الميمنية المفهرسة:

من أراد تخريج حديث عرف اسم الصحابي الذي رواه؛ فليراجع أولا هذا الفهرس المشار إليه؛ ليعرف بسرعة موضع مسند هذا الصحابي من الجزء والصفحة، ثم ليراجع في مسند هذا الصحابي حتى يعثر على الحديث إن كان قد رواه الإمام أحمد في المسند.

ثانيًا: من طبعة الشيخ أحمد محمد شاكر:

هذه الطبعة ليست كاملة فلا يحسن التخريج منها.

ثالثًا: من طبعة مؤسسة الرسالة :

بالرجوع إلى فهرس أسماء الصحابة، وهو أحد فهارس الكتاب الكثيرة، ويذهب إلى الجزء والصفحة التي فيها أحاديثه،

ثم يصنع ما سبق ذكره في أولًا

(ثانيًا) المعاجم

١- تعريفها:

المعاجم في اللغة : جمع معجم.

والمعجم في اصطلاح المحدثين : الكتاب الذي تُرتّب فيه الأحاديث على مسانيد الصحابة ، أو الشيوخ ، أو البلدان ، أو غير ذلك.

والغالب أن يكون ترتيب الأسماء فيه على حروف المعجم. والذي يَعنينا –هنا- المعاجم المرتبة على مسانيد الصحابة

٢- أشهر المعاجم:

المعاجم كثيرة . وأشهرها ما يلي:

أ- المعجم الكبير :

- مؤلفه:

أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني المتوفى سنة ٣٦٠ للهجرة

- عدد أحاديثه:

يقال: إن في «المعجم الكبير» ستين ألف حديث،

وفيه يقول ابن دِحْيَةَ: «هو أكبر معاجم الدنيا. وإذا أطلق في كلامهم المعجم فهو المراد، وإذا أريد غيرُه قُيِّد».

وقد طبع «المعجم الكبير» في عشرين مجلداً، لكن ينقصه خمس مجلدات، من المجلد الثالث عشر إلى السابع عشر.

والذي وجد في المطبوع بترقيم الشيخ حمدي السلفي: (٢٢٠٢١) حديثاً تقريباً.

وبلغ عدد الصحابة الذين خَرَّج لهم الطبراني أو أوردهم مترجماً لهم مع التعريف: (١٦٠٠) صحابي تقريباً،

ولكنه قد يورد المختلف في صحبته وينبه إلى ذلك.

- ترتيبه:

وهو على مسانيد الصحابة،

- ورتب أسماء الصحابة على حروف المعجم.

عدا مسند أبي هريرة فلم يذكره؛ لأنه أفرده في مصنف.

- بدأ بمسانيد الرجال من الصحابة بمسانيد العشرة المبشرين بالجنة، وقدم الأربعة الخلفاء رضوان الله عليهم، ثم ساق باقي الصحابة، ورتبهم على حروف المعجم،

ثم جعل مسانيد النساء في قسم مستقل.

- وإذا دارت عدة أحاديث لصحابي حول موضوع واحد، ووجد الطبراني أن هناك مرويات لصحابي آخر لها تعلق بهذا الموضوع فإنه يذكرها ، ولا يلتفت إلى أنها ليست تحت ترجمة ذلك الصحابي.

- يروي في مسند الصحابي أحاديث ليست من روايته، وذلك عند التعريف بهذا الصحابي، وذكر فضائله، وعند بيان صحبة من ليست له رواية.

طبعاته:

طبع الكتاب - لأول مرة - بتحقيق الشيخ حمدي عبد المجيد السلفي، في عشرين مجلداً ،

وقد نبه المحقق إلى أنه سقطت قطعة من مسانيد العبادلة، كما يوجد سقط في مواضع أخر ،

فاكتفى الشيخ بتحقيق ما وجده،

وألحق به فهارس متنوعة في آخر كل مجلد،

ثم استدرك المحقق (عام ١٤١٥هـ) قطعة تشتمل على عدة مسانيد من مرويات العبادلة، حيث تبدأ من أثناء مرويات عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه، وتنتهي بمرويات عبد الله أبي يزيد المزني رضي الله عنه، وتحتوي على (٤٧٥) حديثاً.

ب- المعجم الأوسط : للطبراني أيضا:

وهو مرتب على أسماء شيوخه ، وهم قريب من ألفي رجل.

ويقال: إن فيه ثلاثين ألف حديث.

ج- المعجم الصغير : للطبراني كذلك:

وهو مرتب على أسماء شيوخه أيضًا ،

خَرَّجَ فيه عن ألف شيخ من شيوخه ،

ويقتصر فيه غالبًا على حديث واحد عن كل واحد من شيوخه.

٣- طريقة التخريج من المعاجم :

لا نلجأ في هذه الطريقة إلا إلى المعاجم المرتبة على أسماء الصحابة ؛ مثل «المعجم الكبير» ، السابق ذكره.

وطريقة التخريج منه :

أن نذهب إلى الجزء الذي فيه أحاديث الصحابي الذي روى الحديث المراد تخريجه ،

ثم تراجع أحاديثه ، إلى أن نعثر على الحديث .

والذي يساعد على ذلك : سهولة ترتيب الكتاب ، مع ما ألحقه المحقق الشيخ حمدي عبد المجيد السلفي من فهارس بأطراف أحاديث كل مجلد تيسر على الباحث الوصول إلى بغيته فيه.

ولكن لابد من التنبه إلى أن الحديث قد يتكرر وروده بألفاظ متقاربة،

ولكن لابد من التنبه إلى أن الحديث قد يتكرر وروده بألفاظ متقاربة،

أو بالمعنى من عدة طرق لاسيما في المسانيد الكبيرة،

ومن هنا فلابد للباحث من التدقيق والتتبع للروايات بشيء من الحرص الزائد.

عنوان هذه المحاضرة :

طرق التخريج:

الطريقة الأولى: التخريج عن طريق معرفة راوي الحديث من الصحابة

(٢)

١- معنى الأطراف:

الأطراف: جمع طرف.

وطرف الحديث معناه في الاصطلاح: الجزء من متنه الدَّال على بقيته ، أو العبارة الدالة عليه.

مثال الجزء من متنه الدَّال على بقيته : قولنا: حديث: (كلكم راع) ، وحديث: (بني الإسلام على خمس) ، وحديث: (الإيمان بضع وسبعون شعبة) ، وهكذا.

ومثال العبارة الدالة عليه : قولنا: حديث: (سؤال جبريل).

- حقيقة كتب الأطراف:

كتب الأطراف هي نوع من المصنفات الحديثية،

اقتصر فيها مؤلفوها على :

ذِكْر طرف الحديث الذي يدل على بقيته أو العبارة الدالة عليه - كما سبق - ،

ثم ذِكْر أسانيده التي ورد من طريقها ذلك المتن،

إما على سبيل الاستيعاب ، أو بالنسبة لكتب مخصوصة.

ثم إن بعض المصنفين ذكر أسانيد ذلك المتن بتمامها، وبعضهم اقتصر على ذكر شيخ المؤلف فقط ■

٣- ترتيب كتب الأطراف:

الغالب أن مؤلفيها رتبوها على مسانيد الصحابة، مرتبين أسماءهم على حروف المعجم.

أي: يبدؤون بأحاديث الصحابي الذي أول اسمه ألف، ثم باء وهكذا.

وربما رتبها بعضهم على الحروف بالنسبة لأول المتن - وهو قليل -؛

كما فعل أبو الفضل ابن طاهر في كتابه: "أطراف الغرائب والأفراد" للدارقطني؛ وكذلك فعل الحافظ محمد بن علي الحسينيّ في كتابه: "الكشاف في معرفة الأطراف".

- عدد كتب الأطراف:

كتب الأطراف كثيرة، ومن أشهرها:

١- "أطراف الصحيحين" لأبي مسعود الدمشقيّ إبراهيم بن محمد، المتوفى سنة ٤٠١هـ.

٢- "أطراف الصحيحين" للواسطيّ أبي محمد خلف بن محمد، المتوفى سنة ٤٠١ هـ أيضا.

٣- "الإشراف على معرفة الأطراف" - أي أطراف السنن الأربعة - لابن عساكر أبي القاسم عليّ بن الحسن الدمشقي ، المتوفى سنة ٥٧١هـ.

"تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف" - أي أطراف الكتب الستة - للمِزِّيّ أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن، المتوفى سنة ٧٤٢ هـ.

٥- "إتحاف المهرة بأطراف العشرة" لابن حجر العسقلانيّ أحمد بن عليّ، المتوفى سنة ٨٥٢ هـ.

٦- "أطراف المسانيد العشرة" للبوصيري أبي العباس أحمد بن محمد ، المتوفى سنة ٨٤٠ هـ.

٧-"ذخائر المواريث في الدلالة على مواضيع الحديث" لعبد الغني النابلسي ، المتوفى سنة ١١٤٣ هـ.

- فوائد كتب الأطراف:

لكتب الأطراف فوائد متعددة ، أشهرها ما يلي:

١- معرفة أسانيد الحديث المختلفة مجتمعة في مكان واحد.

وبالتالي معرفة ما إذا كان الحديث غريبًا، أو عزيزًا، أو مشهورًا.

٢- معرفة من أخرج الحديث من أصحاب المصنفات الأصول في الحديث، والباب الذي أخرجوه فيه.

٣- معرفة عدد أحاديث كل صحابيّ في الكتب التي عُمل عليها كتاب الأطراف.

تنبيه:

ينبغي أن يعلم أن كتب الأطراف لا تعطينا متن الحديث كاملا كما هو واضح.

كما أنها لا تعطينا لفظ الحديث ذاته في الكتب التي يشملها كتاب الأطراف.
وإنما تعطينا المعنى الموجود في تلك الكتب.
وعلى المراجع الذي يريد متن الحديث كاملا باللفظ نفسه أن يرجع إلى المصادر التي أشارت إليها كتب الأطراف.

فكتب الأطراف - إذن - بمثابة دليل على مكان وجود تلك الأحاديث، وليست كالمسانيد التي تعطيك الحديث كاملا، ولا تحوجك للرجوع إلى مصدر آخر ■

من نماذج كتب الأطراف:

أ- كتاب: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» .

ب- كتاب: «ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الحديث» .

أ- كتاب: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف»

1- مصنفه:

(الحافظ جمال الدين ، أبو الحجاج ، يوسف بن عبد الرحمن المزي (ت٧٤٢هـ.

اشتهر بنسبته: (المزي) بكسر الميم وتشديد الزاي المكسورة ، نسبة إلي قرية كبيرة من قرى دمشق .

2- الغرض الأساسي من تصنيفه:

جمع أحاديث الكتب الستة وبعض ملحقاتها ،

بطريق يسهل على القارئ معرفة أسانيدها المختلفة ،

مجتمعة في موضع واحد.

٣- موضوعه:

ذكر أطراف الأحاديث التي في الكتب الستة،وبعض ملحقاتها:

وهي:

١- مقدمة «صحيح مسلم».
٢- «المراسيل» : لأبي داود.
٣- «العلل الصغير» : للترمذي.
٤- «الشمائل» : للترمذي.
٥- «عمل اليوم والليلة» : للنسائي

٤- رموزه:

خ: للبخاري. **خت: للبخاري تعليقاً.**
م: لمسلم.
د: لأبي داود. **مد: لأبي داود في مراسيله.**
ت: للترمذي. **تم: للترمذي في الشمائل.**
س: للنسائي. **سي: للنسائي في عمل اليوم والليلة.**
ق: لابن ماجه.
ز: لما زاده المصنف من الكلام على الأحاديث.
ك: لما استدركه المصنف على ابن عساكر.
ع: لما رواه الستة.

٥- ترتيبه:

أ- الكتاب معجمٌ مرتب على تراجم أسماء الصحابة الذين رووا الأحاديث التي اشتمل عليها الكتاب.
ب- يبدأ الكتاب بترجمة مَنْ أول اسمه همزة مع ملاحظة الحرف الثاني منه.. وهكذا مثل ترتيب الكلمات في معاجم اللغة.
لذلك نرى أول مسند في هذا الكتاب هو مسند أبيض بن حَمَّال.
هذا هو الترتيب العام للكتاب
وقد بلغت مسانيد الصحابة فيه ٩٠٥ مسندا، وبلغت مسانيد المراسيل المنسوبة إلى أئمة التابعين ومن بعدهم ٤٠٠ مسندا،
وبهذه الطريقة يُعرف عدد أحاديث كل صحابي على حدة.
ج- إذا كان الصحابي مكثرا من الرواية ؛ فإنه يقسم مروياته على جميع تراجم مَنْ يروي عنه من الصحابة أو التابعين، ويرتبهم على ترتيب حروف المعجم أيضا.
د- إذا كثرت مرويات أحد التابعين عن بعض الصحابة ، وكثر عدد الآخذين عن ذلك التابعي ؛ فإنه يقسم مروياته على تراجم من يروي عنه من أتباع التابعين.

هـ- كذلك إذا كثرت مرويات أتباع التابعين، وتعدد الآخذون عنهم، فقد رتبها على أسماء الآخذين عنهم ، فيقسم مروياتهم على تراجم : «أتباع أتباع التابعين» .
مثال: ولذلك تأتي أحيانًا ترجمة مثل: «حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة»

٦- تكرار الحديث وسببه:
أورد المصنف بعض الأحاديث في مواضع متعددة.
وسبب ذلك هو التزامه إيراد الأحاديث على أسماء الصحابة.
فلما كانت بعض الأحاديث مروية من طريق عدد من الصحابة؛ اضطر أن يذكرها مرارًا بعدد الصحابة الذين رَوَوْها في الكتب الستة.
وذلك حتى يجدها الباحث في أي موضع من مظانها حسب طريقة الكتاب.
ولذلك بلغت عدة أحاديثه: ١٩٥٩٥ حديثًا ، على حين بلغت أحاديث كتاب "ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الحديث" : ١٢٣٠٢ حديثًا .
٧- ترتيب سياق الأحاديث فيه:
يقدم المصنف في ذكر أحاديث كل ترجمة ما كثر عدد مخرجيه من أصحاب الكتب أولا، ثم ما يليها في الكثرة .. وهكذا :
فما رواه الستة يقدم في الذكر على ما رواه الخمسة،
وما رواه الخمسة يقدم في الذكر على ما رواه الأربعة،
وهكذا.
ويقدم في رواية الحديث الواحد: إسناد البخاري ثم إسناد مسلم ثم إسناد أبي داود ثم إسناد الترمذي ثم إسناد النسائي ثم إسناد ابن ماجه.
٨- الغاية من المراجعة فيه:
إن الغاية من المراجعة في هذا الكتاب هي معرفة أسانيد حديث من الأحاديث التي في الكتب الستة وملحقاتها المذكورة.
أما معرفة متن الحديث بتمامه فلا بدَّ فيه من الرجوع إلى المكان الذي أشار إليه صاحب الكتاب من الكتب الستة وملحقاتها.
٩- طريقة إيراد الحديث فيه:
١- يبدأ المصنف بذكر لفظ حديث عند أول كل حديث يريد إيراده،
ويكتب فوق هذا اللفظ الرموز التي تشير إلى من أخرج هذا الحديث.
٢- ثم يذكر طرفًا من أول متن الحديث بقدر ما يدل على بقية لفظه.
وهذا الجزء من الحديث الذي يذكره إما من قوله - صلى الله عليه وسلم - إن كان الحديث قوليا، أو من كلام الصحابي إن كان الحديث فعليا،
أو يذكر جملة أشبه ما تكون بموضوع الحديث؛ فيقول مثلاً حديث العرنيين.
٣- ثم يقول في الغالب: «الحديث» ؛ أي: اقرأ بقية الحديث .
- ثم يشرع في بيان الأسانيد التي روي بها الحديث في المصنفات التي ترمز إليها على ترتيب الرموز التي ذكرها تماما،
فيبدأ بكَتْب أول تلك الرموز، ويتبعه باسم الكتاب الذي ورد فيه ذلك الحديث من ذلك المصنف،
ثم يذكر الإسناد بتمامه منتهيا إلى اسم المترجم بقوله: «عنه به» ؛ أي بهذا الإسناد كما في الترجمة.
ثم يذكر بقية الرموز وأسانيدها بنفس الطريقة حتى يأتي عليها.

٥- وإن تكرر الحديث في أكثر من كتاب من أصل المخرِّج؛ ذكر جميع تلك الكتب مع أسانيدها.
٦- فإن تعددت طرق حديث، واجتمع بعض رواة الحديث على شيخ مشترك بينهم؛ ساق الأسانيد إلى أولئك الرواة المشتركين فقط ثم قال في الأخير: «أربعتهم عن فلان»؛ أي عن الشيخ المشترك.
وكثيرًا ما يجمع هكذا بين الرواة المشتركين في أصول شتى، ثم يختم أسانيدهم بشيخ مشترك بينهم.
١٠- نموذج منه:
قال المزي:
من مسند أبيض بن حمّال الحميريّ المأربيّ عن النبي - صلى الله عليه وسلم - .
(د ت س ق) حديث: أنّه وفد إلى النبيّ فاستقطعه الملح الذي بمأرب... الحديث.
د : في «الخراج» عن قتيبة بن سعيد ومحمد بن المتوكل العسقلانيّ، كلاهما عن محمد بن يحيى بن قيس المأربيّ، عن أبيه، عن ثُمامة بن شراحيل، عن سُميّ بن قيس، عن شَمير بن عبد المَدان، عن أبيض بن حمّال به.
ت: في «الأحكام» عن قتيبة ومحمد بن يحيى بن أبي عمر، كلاهما عن محمّد بن يحيى بن قيس بإسناده، وقال: (غريب) .
ك: س : في «إحياء الموات» (في الكبرى) عن إبراهيم بن هارون، عن محمد بن يحيى بن قيس به.
وعن سعيد بن عمرو، عن بقيّة، عن عبد الله بن المبارك، عن معمر، عن يحيى بن قيس المأربيّ، عن أبيض بن حمّال به.
وعن سعيد بن عمرو، عن بقيّة، عن سفيان، عن معمر نحوه. قال سفيان: وحدّثني ابن أبيض بن حمّال، عن أبيه، عن النبيّ بمثله.
وعن عبد السلام بن عتيق، عن محمد بن المبارك، عن إسماعيل بن عيّاش وسفيان بن عُيينة، كلاهما عن عمرو بن يحيى بن قيس المأربيّ، عن أبيه، عن أبيض بن حمّال نحوه.
ق : في «الأحكام» عن محمد بن يحيى بن أبي عمر، عن فَرَج بن سعيد بن علقمة بن سعيد بن أبيض بن حمّال، عن عمّه ثابت بن سعيد، عن أبيه سعيد، عن أبيه أبيض نحوه.
ك : حديث س في رواية ابن الأحمر ، ولم يذكره أبو القاسم.

كتاب: «ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الحديث»
١- مصنفه:

الشيخ عبد الغني النابلسي ، المتوفى سنة ١١٤٣ هـ .

٢- موضوعه:

جمع أطراف الكتب الستة وموطأ مالك.

٣- ترتيبُه:

رتبَّه مصنفه على مسانيد الصحابة مُرَتِّبا ذكرهم على نسق حروف المعجم، مبتدئا بالهمزة منتهيا بالياء.

٤- تقسيمُه:

قَسَّمَ المصنف الكتاب إلى سبعة أبواب مرتبًا ما في كل باب على نسق حروف المعجم ؛ تسهيلاً للاستخراج.

وهذه الأبواب هي:

الباب الأول: في مسانيد الرجال من الصحابة.

الباب الثاني: في مسانيد من اشتهر منهم بالكُنية ، مرتبة على الحروف بالنسبة لأول حرف من الاسم المكنى به.

الباب الثالث: في مسانيد المبهمين من الرجال ، حَسَبَ ما ذُكِرَ فيهم من الأقوال ، على ترتيب أسماء الرواة عنهم.

الباب الرابع: في مسانيد النساء الصحابيات.

الباب الخامس: في مسانيد من اشتهر منهن بالكنية.

الباب السادس: في مسانيد المبهمات من النساء الصحابيات، مرتبة على ترتيب أسماء الرواة عنهن.

الباب السابع: في ذكر المراسيل من الأحاديث ، مرتبة على أسماء رجالها المرسلين.

وألحق بهذا الباب ثلاثة فصول، ١- في كنى المرسلين، ٢-وفي المبهمين منهم ، ٣- وفي مراسيل النساء.

وقسم بعض الأبواب السابقة إلى فصول فيما يتعلق بكنى بعض الأسماء وما شابه ذلك.

٥- رموزه:

خ: للبخاري.

م: لمسلم.

د: لأبي داود.

ت: للترمذي.

س: للنسائي.

هـ: لابن ماجه.

ط: للموطأ.

٦- كيفية عرض المسانيد، وإيراد الأحاديث فيها:

١- بدأ المؤلف الكتاب -كما مر قريبًا- بحرف الهمزة.

٢- يكتفى بذكر شيخ المصنف فقط، ولا يذكر بقية الإسناد إلى الصحابي، بخلاف «التحفة» .

٣- اعتبر المعنى أو بعضه دون اللفظ في جميع الروايات،

فهو يذكر طرف الحديث بلفظه في بعض المصنفات، ويشير بعد ذلك بالرموز إلى ما يوافقها في المعنى دون الألفاظ.

٤- إذا كان الحديث مرويًا عن عدد من الصحابة: يذكر الحديث في مسند واحد منهم خشية التكرار.

بخلاف ما فعل المزي في "تحفة الأشراف" ، كما مر قريبًا.

- كيفية المراجعة فيه:

قال مصنِّفه في المقدمة:

«وإذا أردت الاستخراج منه: فتأمل في معنى الحديث الذي تريده في أي شيء هو، ولا تعتبر خصوص ألفاظه،

ثم تأمل الصحابي الذي عنه رواية ذلك الحديث، فقد يكون في السند عن عمر أو أنس مثلاً، والرواية عن صحابي آخر مذكور في ذلك الحديث،

فصحح الصحابي المروي عنه،

ثم اكشف عنه في محله؛ تجده إن شاء الله تعالى»

٨- الموازنة بينه وبين كتاب "تحفة الأشراف" للمزي:

لا شك أن لكل كتاب ميزةً يتميز بها عن الآخر،

- فكتاب «تحفة الأشراف» :

١- أجود لمن يريد الأسانيد، ويعتني بها ويريد الحكم على الحديث من كثرة طرقه واختلاف رجاله،

٢- كما أنه يمتاز بذكر الحديث الذي رواه عدد من الصحابة في مسانيدهم جميعًا وهي ميزة جيدة؛ لأن من عرف أي راوٍ لهذا الحديث من الصحابة فإنه يجده في مسنده.

أما في "ذخائر المواريث" فقد لا يجد هذا الحديث في مسانيد بعض رواته من الصحابة، وهذا نقص في الكتاب.

- أما كتاب "ذخائر المواريث" :

فيمتاز بميزة الاختصار، فقد جاء حجمه بمقدار ربع حجم كتاب "المزي" .

وهذه ميزة مهمة لمن يريد الاستدلال على متن الحديث فقط،

ومعرفة من أخرجه من أصحاب المصنفات التي احتواها الكتاب، فإنه يحصل على بغيته من أقصر طريق وأيسر سبيل،

ثم بإمكانه بعد معرفة موضعه أن يعرف تمام أسانيده هناك في تلك المصادر التي أحال الكتاب عليها.

٩- نموذج منه:

قال: «حرف الهمزة» .

ثم قال: «أبيض بن حمال الحميري المأربي عن النبي - صلى الله عليه وسلم – ».
ثم قال - بخط كبير - : «حديث».
ثم ذكر طرف الحديث، فقال: «أنه وفد إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - فاستقطعه الملح الذي بمأرب» .
ثم قال: «وفيه : (لاَ حِمَى فِي الأَرَاكِ) ».
ثم كتب ما يلي:
«د: في (الخراج) عن قتيبة بن سعيد ومحمد بن المتوكل، وعن محمد بن أحمد القرشي، ت: في (الأحكام) عن قتيبة، هـ: فيه عن محمد بن يحيى بن أبي عمر». انتهى

المحاضرة السادسة

عنوان هذه المحاضرة :

طرق التخريج:

الطريقة الثانية: التخريج عن طريق معرفة أول لفظ من متن الحديث (١)

١- متى نلجأ إلى هذه الطريقة؟
عندما نتأكد من معرفة أول كلمة من متن الحديث؛ لأن عدم معرفة ذلك يسبب ضياعًا للجهد بدون فائدة.
وتعتمد هذه الطريقة على معرفة مطلع الحديث، أي أول لفظة منه، شريطة أن يتيقن الباحث من مطلع الحديث الصحيح.
٢- مزايا هذه الطريقة:
أ- تعد هذه الطريقة من أيسر السبل للوصول للحديث إذا عرفنا مطلعه ، وكان ضمن نطاق الكتب التي نبحث فيها.
ب- سرعة الوصول للحديث إن تأكدنا من أول متنه ، وكان موجودًا ضمن هذه الكتب.

تنبيه:
ينبغي التنبه إلى أن عدم وجود الحديث في هذه الكتب المرتبة ترتيبًا أبجديًّا حسب مطلعه لا يعني عدم وجوده ، بل يبحث عنه بالطرق الأخرى.
٣- عيب هذه الطريقة:
أن أدنى تغيير في مطلع الحديث يحول دون الوصول إلى المراد ،
فمثلاً حديث: "إذا أتاكم من ترضون دينه فزوجوه" :
لو تذكرته بلفظ: "إذا جاءكم .." ، أو بلفظ : "لو أتاكم ..." لا يمكن الوصول للحديث في هذه الكتب باللفظ الأول.
٤- المصنفات المساعدة في هذه الطريقة:
أ- الكتب المصنفة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة:
١- المراد بالأحاديث المشتهرة:
المراد بالأحاديث المشتهرة: ما يدور على ألسنة الناس ويتناقلونه بينهم من أقوال منسوبة إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - .
والشهرة في هذه الأحاديث تعني الشهرة اللغوية ؛ أي المشهور على ألسنة الناس من الأقوال ، ومعرفتها لدى عامتهم.
ولا يقصد بها الشهرة الاصطلاحية ، بمعنى : ما رواه ثلاثة فأكثر .

- السبب في التأليف فيها:
قد يكون بعض هذه الأحاديث التي تدور على ألسنة الناس ويتناقلونه بينهم من أقوال منسوبة إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - : صحيحة أو حسنة ، ولكن الكثير منها ضعيف أو موضوع أو لا أصل له.
وانتشار مثل هذه الأقوال قد يفسد على المسلمين دينهم؛ لاعتقادهم أنها صحيحة.
لذا قام بعض علماء الحديث في أعصار متعاقبة بالتأليف في جمع هذه الأحاديث، حيث قاموا بـــــ:
جمع هذه الأقوال المشتهرة على ألسن الناس ،
وتبيين ما هو صحيح وما هو سقيم ،
وتخريجها من المصنفات الحديثية إن كان لها أصل (أي سند مروي عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -) ،
أو تحذير الناس إن كانت مكذوبة وموضوعة على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أو كانت لا أصل لها.
٣- ترتيب الكتب المصنفة في الأحاديث المشتهرة:
أكثر هذه المصنفات مرتب على نسق حروف المعجم،
والقليل منها جدًّا مرتب على الأبواب الفقهية.
٤- أشهر المصنفات في الأحاديث المشتهرة على الألسنة:
من هذه المصنفات:
١- «التذكرة في الأحاديث المشتهرة» ، لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت٧٩٤هـ).

وهو مرتبٌ على أبواب الفقه،
وهو الوحيد من كتب الأحاديث المشتهرة على الألسنة الذي رُتب على أبواب الفقه،
أما بقية الكتب الآتية فهي مرتبة على حروف المعجم.

٢- «اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة، مما ألفه الطبع، وليس له أصل في الشرع» ، لابن حجر (ت٨٥٢هـ).
٣- «المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة» ، لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت٩٠٢هـ).
وهو أجلّ هذه الكتب، ولا يُستغنى عنه في التخريج .
٤- «الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة» ، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت٩١١هـ).
٥- «تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث» ، لعبد الرحمن بن علي بن الديبع الشيباني (ت٩٤٤هـ).
٦- «البدر المنير في غريب أحاديث البشير النذير» ، لعبد الوهاب بن أحمد الشعراني (ت٩٧٣هـ).

٧- «تسهيل السبيل إلى كشف الالتباس عما دار من الأحاديث بين الناس» ، لمحمد بن أحمد الخليلي (ت١٠٥٧ هـ).
٨- «إتقان ما يحسن من الأحاديث الدائرة على الألسن» ، لنجم الدين محمد بن محمد الغزي (ت٩٨٥هـ)
٩- «كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس» ، لإسماعيل بن محمد العجلوني (ت١١٦٢هـ).
وهو عبارة عن خلاصة الكتب السابقة.
١٠- «أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب» ، لمحمد بن درويش ، الشهير بالحوت البيروتي (ت١٢٧٦ هـ) .

٥- نماذج من الكتب المصنفة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة:
١- «المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة» ، للسخاوي.
٢- «تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على السنة الناس من الحديث» ، لابن الديبع الشيباني.
٣- «كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما أشتهر من الحديث على ألسنة الناس» ، للعجلوني.
٤- «أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب» ، للحوت البيروتي.
وهذا عرض مختصر لهذه الكتب:

<u>«المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة» للسخاوي</u>

- مؤلفه:
محمد بن عبد الرحمن السخاوي، (ت٩٠٢هـ).
٢- موضوعه:
جمع الأقوال المشتهرة على ألسن الناس سواء كانت صحيحة أو حسنة أو ضعيفة أو ليس لها أصل ، ويتتبع أقوال العلماء عليها.
٣- عدد أحاديثه:
(١٣٥٦) حديثًا.
٤- ترتيب الأحاديث فيه:
رتب السخاوي أحاديث كتابه هذا على حروف المعجم ، مراعياً الحرف الأول فقط ،
أما الحرف الثاني فقد يراعيه تارة ، وقد لا يراعيه تارة أخرى،
ولا يجعل للمحلَّى بـ «أل» فصلاً ، بل يجعله في سياق أحاديث الباب نفسه .

٥- طريقته في التخريج:
يذكر المؤلف النصَّ مسبوقًا بلفظ: «حديث» ، ثم يذكر ما يلي:
١- من أخرجه من الأئمة على وجه الإجمال دون التفصيل.
٢- اسم الصحابي أو الصحابة الذين اشتركوا في روايته عن النبي - صلى الله عليه وسلم - .
٣- يذكر غالبًا الألفاظ التي جاء بها الحديث.
٤- إذا كان للحديث سبب ورود ذكره.
٥-إذا كان في أحد الأسانيد رجل ضعيف ذكره وبينه.
٦- يذكر الشواهد والمتابعات التي قد يتقوَّى بها الحديث.
٧- يذكر حكم الأئمة على الحديث،
فإن خالف حكمه حكمهم نصَّ على ذلك.
٨- يذكر الحديث بلا سند ويعزو إلى المصادر صراحة بلا رموز إجمالاً (بلا جزء ولا كتاب ولا صفحة) .
٩- إن لم يكن للحديث أصل: بين ذلك، وقال: «لا أصل له».
١٠- إن توقف وخشي أن يكون له أصل، قال : «لا أعرفه».

٦- مزايا الكتاب:
أ- يمتاز بالصناعة الحديثية ، والتحرير ، والإتقان.
فهو كتاب جامع، وفيه من الصناعة الحديثية ما ليس في غيره، ومن النَّكَات العلمية ما خلا منه غيره، مع التحرير والإتقان.
وهو في هذا الجانب يعد أقوى كتاب في الكلام على الأحاديث
المشتهرة على الألسنة.
قال ابن العماد الحنبلي: (وهو أجمع من كتاب السيوطي المسمى بـ «الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة» ،وفي كل منهما ما ليس في الآخر) .

٧- مختصرات الكتاب:

لكل ما سبق من مزايا أصبح الكتاب محط أنظار العلماء، فتناولوه بالدرس، والاختصار.
ومن هذه المختصرات:
أ- «تمييز الطيب من الخبيث» : لابن الديبع الشيباني، (ت٩٤٤هـ).
ب- «الرسائل السنية» : لعلي بن محمد المنوفي (ت٩٣٩هـ).

٨- طريقةُ التخريج من هذا الكتاب:
إذا أردت أن تخرج حديثًا اشتهر على ألسنة الناس من هذا الكتاب لتقف على موضعه في كتب السنَّة ورُتْبَتِه عند علماء الحديث: فيجب معرفة طرف الحديث ثم تبحث عنه في موضعه،
فإذا كان أوله همزة فابحث عنه في حرف الهمزة.
فإن وقفت عليه وعرفت من أخرجه، فارجع إلى المراجع الأصلية التي ذكرها ، لتكتب التخريج كاملًا.
٩- نموذج من الكتاب:
قال السخاوي:
(حديث: « مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ وَالِدَةٍ وَوَلَدِهَا فَرَّقَ اللهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَحِبَّتِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » :
أحمد، والدارمي، والترمذي وقال: حسن غريب، والحاكم وقال: صحيح على شرط مسلم، والطبراني، وغيرهم ، من حديث أبي عبد الرحمن الحبلي، عن أبي أيوب، به مرفوعًا.
وفي سنده ضعف،
وتصحيح الحاكم له على شرط مسلم منتقد، فيحيى بن عبد اللهُ راويه عن أبي عبد الرحمن: لم يخرج له واحد من الشيخين.

وأخرجه البيهقي في أواخر «الشعب» بسند آخر عنه ، فيه انقطاع.
ولكن في الباب عن حريث بن سليم العذري عن أبيه : عند الدارقطني بسند فيه الواقدي،
وعن عمران بن حصين : عند الحاكم،
وعن أبي موسى الأشعري : عند الدارقطني،
وعن علي : عند الحاكم وأبي داود في أخرى) .

- «تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على السنة الناس من الحديث» : لابن الديبع الشيباني

- مؤلفه :
عبد الرحمن بن علي بن الديبع الشيباني (ت ٩٤٤هـ).
٢- أصل الكتاب :
اختصار لكتاب السخاوي: «المقاصد الحسنة» .
٣- موضوع الكتاب :

الأحاديث المشتهرة على الألسنة سواء كانت صحيحة أو حسنة أو ضعيفة أو موضوعة أو لا أصل لها
٤- عمل المؤلف في الكتاب :
أ- اختصر كتاب السخاوي : «المقاصد الحسنة» ،
وذلك بالاقتصار على ذكر من أخرج الحديث، ومرتبته ،
دون أن يعرج على تفاصيل الكلام عن رجاله أو بيان سبب ضعفه أو تركه.
ب- زاد على أحاديث السخاوي أحاديث يسيرة.
وقد ميزها في أولها بقوله : «قلت» ، وفي آخرها بقوله: «والله أعلم» .
ج- أبقى ترتيبه الكتاب على نفس ترتيب أصله - أي: كتاب السخاوي - .
٥- غايته من هذا الكتاب:
غايته من هذا الكتاب تقريبه للطلاب، وبخاصة أن الهمم أصبحت تميل للاختصار .
٦- تقويم الكتاب:
الكتاب مفيد يعطي زبدة ما في الأصل ،
لكن المتخصص لا يستغني عن الأصل ؛ لما فيه من النكت العلمية والفوائد الحديثية الكثيرة.

٣- «كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الحديث على ألسنة الناس» للعجلوني

١- مؤلفه :

إسماعيل بن محمد العجلوني (ت ١١٦٢هـ) .
٢- أصل الكتاب:
في هذا الكتاب لخص العجلوني كتاب: «المقاصد الحسنة» للسخاوي ،
وضم إليه أحاديث من كتاب: «اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة» لابن حجر ، وكتاب: «الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة» للسيوطي ،
كما أضاف الزيادات الموجودة في كتاب: «تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على السنة الناس من الحديث» لابن الديبع،
وغيرها من الكتب .

٣- عددُ أحاديث الكتاب:
اشتمل الكتاب على (٣٢٥٤) حديثًا كما في ترقيم النسخة المطبوعة ،
وعليه فتكون أحاديثه أكثر من ضعفي ما في كتاب «المقاصد الحسنة» ،
فهو أكبر مصنف في هذا الباب.

٤- موضوع الكتاب :
الأحاديث المشتهرة على الألسنة سواء كانت صحيحة أو حسنة أو ضعيفة أو موضوعة أو لا أصل لها .
لكن ليس جميع ما ذكر في الكتاب مشهورٌ على الألسنة،
بل فيه غير ذلك؛ حيث قال المؤلف:
(وربما تعرضت لحديث ليس من المشهورات؛ لمناسبة أو غيرها من المقاصد الصحيحات) .
٥- طريقة المؤلف في الكتاب:
أ- يذكر في كل حديث من أخرجه من أصحاب المصنفات ،
ب- يذكر رتبته على الغالب ، أو يذكر أقوال العلماء فيه ،
ج- إن لم يكن للحديث أصل بينه ،
د- إن لم يكن بحديث بين ذلك بقوله ليس بحديث أو قال إنه من الحِكَم المأثورة ، أو من كلام الصحابة أو أحد العلماء.
هـ- طريقة ترتيب الأحاديث إجمالاً وتفصيلاً وطريقة التخريج ككتاب: «المقاصد الحسنة» .

٦- ترتيبُ للكتاب:
رتب المؤلف كتابه حسب حروف المعجم كترتيب الأصل - المقاصد الحسنة - ليكون أسهل في المراجعة.
٧- الرموز المستخدمة في الكتاب:
(الأصل) يقصد به: «المقاصد الحسنة» للسخاوي.
(اللآلئ) يقصد به: «اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة» لابن حجر.
(الدرر) يقصد به : «الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة» للسيوطي.
(التمييز) : «تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث» لابن الديبع.
٨- طريقةُ التخريج من الكتاب:
إذا أراد الباحث أن يكشف عن حديث اشتهر على ألسنة الناس، وأن يعرف مصادره الأصلية التي أخرجت الحديث بسنده، مستعينا بهذا الكتاب:
فعليه أن يتأكد من معرفة لفظ الحديث، وبخاصة طرفه الأول؛ ليصل إلى الحديث المراد تخريجه.
٩- ميزات الكتاب:
أ- أجمع كتاب في الأحاديث المشهورة.
ب- لخص ما قاله الأقدمون.
ج- زاد أشياء كثيرة أثناء التخريج.
١٠- مآخذ على الكتاب:
أ- كثيرًا ما يهمل المؤلف الحكم على الحديث،
ومن ثم تقل فائدته الحديثية في التخريج .
ب- اختصر المؤلف كلام السخاوي والمخرّجين اختصارًا شديدًا جدًّا،
فمثلًا في الأسانيد التي كان يسوقها السخاوي ويتكلم عليها وعلى ما يتعلق بها:
حذفه كله، ولم يُبقِ إلا على شيء يسير منه،
وهذا مما يقلل فائدة الكتاب .
ج- ذكر أشياء في التعليق على بعض الأحاديث غير صحيحة، منها أوهام وقصص وحكايات وخرافات.

٤- «أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب» للحوت البيروتي

١- مؤلفه:

محمد بن درويش المشهور بالحوت.

٢- أصل الكتاب:

جرّد المؤلف أحاديث عبد الرحمن بن علي بن الديبع التي اختصرها من كتاب: «المقاصد الحسنة» للسخاوي، وزاد عليها زيادات.

ثم قام ولده عبد الرحمن بعد وفاة والده؛ فضم الزيادات إلى الأصل، ورتبها على حروف الهجاء، وسماه بهذا الاسم.

٣- عدد أحاديث الكتاب :

يحوي الكتاب على عدد كبير من الأحاديث.

٤- منهج الكتاب:

يتكلم على الأحاديث بشكل مختصر جدًّا.

٥- ميزة الكتاب:

مفيد لعامة الناس؛ للوصول إلى النتيجة بأقرب طريق.

٦- نماذج من الكتاب:

(- حديث: «آتى باب الجنة فأستفتح فيقول الخازن من أنت فأقول محمد فيقول بك أمرت أن لا أفتح لأحد قبلك» : رواه مسلم.

- حديث: «آخر أربعاء في الشهر يوم نحس مستمر» : موضوع ؛ كما قال ابن الجوزي وغيره.

- حديث: «آخر قرية من قرى الإسلام خرابا المدينة» : رواه الترمذي، وهو ضعيف) .

طرق التخريج:

الطريقة الثانية: التخريج عن طريق معرفة أول لفظ من متن الحديث (٢)

ب- الكتب التي رُتِّبت الأحاديث فيها على ترتيب حروف المعجم

- **لا نعلم كتابا من الكتب الأصول التي جمعت الأحاديث بأسانيدها استقلالا رُتب كذلك.**
- **وإنما عمد المتأخرون إلى هذه الطريقة في ترتيب الكتب، فجمعوا الأحاديث من مصنفات شتى ، وحذفوا أسانيدها ورتبوها على حروف المعجم تسهيلا على المراجعين فيها.**

ومن هذه المصنفات :

١- «الجامع الكبير» أو «جمع الجوامع»: للسيوطي (ت ٩١١ هـ).
٢- «الجامع الصغير من حديث البشير النذير»: للسيوطي أيضا.
٣- «الزيادة على كتاب الجامع الصغير»: للسيوطي أيضا.
٤- «الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير»: للشيخ يوسف النبهاني (ت ١٣٥٠هـ) .
٥- «الجامع الأزهر من حديث النبي الأنور ﷺ»: للإمام المناوي (١٠٣١هـ).
٦- «كنز الحقائق في حديث خير الخلائق»: للمناوي أيضا.
ونتناول فيما يلي بعض هذه الكتب:

١- «الجامع الصغير من حديث البشير النذير»

١- مؤلفه:
هو الحافظ جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر الأسيوطي الشافعي.
حافظ حجة.
صاحب المؤلفات النافعة التي زادت عن خمسمائة مؤلف.
منها: كتاب «تدريب الراوي شرح تقريب النواوي»، و«طبقات الحفاظ»، و«اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة»، و«تنوير الحوالك بشرح موطأ الإمام مالك»، وغير ذلك كثير.
توفي سنة ٩١١هـ.
٢- سبب تسميته:
ترجع سبب التسمية إلى أن السيوطي حينما ألف كتابه المسمى بـ «جمع الجوامع»، أو : «الجامع الكبير».
وقد قسمه إلى أحاديث قولية وأحاديث فعلية،
ثم انتقى من الأحاديث القولية أحاديث صحيحة مختصرة، وزاد عليها بعض الزيادات،
ثم جمع ذلك كله في هذا الكتاب، وسماه: (الجامع الصغير من حديث البشير النذير) ؛ لأنه مستلٌّ من كتاب : «الجامع الكبير».

٣- عدد أحاديثه: (١٠٠٣١) حديثًا؛ بحسب النسخة المطبوعة.
٤- منهج السيوطي في الكتاب:
أ- اقتصر على إيراد الأحاديث الوجيزة،
ولم يكثر فيه من أحاديث الأحكام.
ب- أورد فيه الأحاديث الصحيحة، والحسنة، والضعيفة بأنواعها.
ولم يورد فيه - بحسَب رأيه - ما تفرد به وضاع أو كذاب.
ج- ترتيب الكتاب:
رتب السيوطي أحاديثه حسب حروف المعجم مراعيًا أول الحديث فما بعده تسهيلا على الطلاب.
وبيان ذلك: أنه بدأ بالأحاديث التي أولها همزة ثم التي أولها باء ثم التي أولها تاء وثاء وجيم وهكذا، وفي داخل كل حرف من هذه الحروف يمرر الحرف مع حروف المعجم كلها.
وفي نهاية هذا الترتيب من كل حرف يعقد السيوطي عنواناً للمحلى بأل فيقول: (فصل في المحلى بأل من هذا الحرف).
د- طريقة السيوطي في إيراد الحديث في الكتاب:
١- يذكر أولًا متن الحديث، بدون ذكر سنده، ولا الصحابي الذي رواه.

٢- ثم يذكر في آخره رمز من أخرجه من أصحاب المصنفات في الحديث، مع ذكر اسم الصحابي الذي رواه صاحب ذلك المصنف من طريقه.
٤- ثم يشير بالرموز إلى رتبة الحديث ودرجته؛ من الصحة وغيرها.
٥- ملحوظات على منهج السيوطي في الكتاب:
٦- ١- أن الترتيب الهجائي لأوائل الأحاديث اتفق تمامًا في الحرف الأول والثاني، ثم قد يختل بعد ذلك.
٧- ٢- أن السيوطي قدم حديث : « إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»، وصدَّر به أول الكتاب، ولم يجعله ضمن الترتيب الذي نهجه؛ تبركًا به وتصحيحًا لنيته.
٨- وهذا صنيع بعض المحدثين؛ كالإمام البخاري وغيره.
٩- ٣- أنه في حرف الباء قدم حديث : «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مِفْتَاحُ كُلِّ كِتَابٍ»، ولم يراع الترتيب الذي نهجه؛ لشرف الآية، وتقديمها على غيرها، ثم راعى الترتيب بعد هذا الحديث.
١٠- ٤- بعد الانتهاء من الأحاديث المبدوءة بحرف الكاف، عقد السيوطي عنوانًا خاصًّا بالشمائل سماه : (باب «كان»، وهي الشمائل الشريفة) .
١١- ٥- عقد السيوطي بابًا سماه: (باب المناهي) ، ومحله بعد المحلى بأل من حرف النون.
١٢- ٦- في باب اللام لم يذكر "لا" النافية، و "لا" الناهية،
١٣- وذلك لأنه أفرد (اللام ألف) في بابٍ مستقل بعد الواو، وقبل الياء التي هي خاتمة الحروف.
١٤- ٧- في حكم السيوطي على مرتبة الحديث بعض التساهل، ولذلك تعقبه المناوي في شرحه المسمى: «فيض القدير شرح الجامع الصغير» في بعض الأحاديث، وخالفه في الحكم عليها، مع بيان وجه ما ذهب إليه.
١٥- ٨- حصل كثير من التحريف برموز الكتاب المتعلقة بالحكم على الأحاديث.

- رموز الكتاب:
أ- رموز أصحاب المصنفات التي نقل منها السيوطي:
(خ) للإمام البخاري في «صحيحه».
(م) للإمام مسلم في «صحيحه».
(ق) لما اتفق عليه البخاري ومسلم في «صحيحهما».
(د) لأبي داود في «سننه».
(ت) للترمذي في «سننه».
(ن) للنسائي في «سننه».
(هـ) لابن ماجه في «سننه».
(٤) الرقم أربعة رمز لأصحاب السنن الأربع.
(٣) الرقم ثلاثة رمز لأبي داود والترمذي والنسائي.
(حم) رمز لأحمد بن حنبل في «مسنده».
(عم) رمز لعبد الله ابن الإمام أحمد في زوائده على «المسند».
(ك) رمز للحاكم، قال السيوطي: (فإن كان في «مستدركه» أطلقت، وإلا بينت).
(خد) رمز للبخاري في «الأدب المفرد».
(تخ) رمز للبخاري في «التاريخ الكبير».
(حب) رمز لابن حبان في «صحيحه».
(طب) رمز للطبراني في «المعجم الكبير».
(طس) رمز للطبراني في «المعجم الأوسط».
(طص) رمز للطبراني في «المعجم الصغير».
(ص) رمز لسعيد بن منصور في «سننه».
(ش) رمز لابن أبي شيبة.
(عب) رمز لعبد الرزاق في «الجامع».
(ع) رمز لأبي يعلى في «مسنده».
(قط) رمز للدارقطني ، قال السيوطي: (فإن كان في «السنن» أطلقت وإلا بينت).
(فر) رمز للديلمي في «مسند الفردوس».
(حل) رمز لأبي نعيم في «حلية الأولياء».
(هب) رمز للبيهقي في «شعب الإيمان».
(هق) رمز للبيهقي في «السنن الكبرى».
(عد) رمز لابن عدي في «الكامل».
(عق) رمز للعقيلي في كتابه «الضعفاء».
(خط) رمز للخطيب ، قال السيوطي: (فإن كان في «التاريخ» أطلقت ، وإلا بينت).
ب- رموز السيوطي لأحكامه على الأحاديث ومراتبها:
(صح) للصحيح.
(ح) للحسن.
(ض) للضعيف.

٦- قيمة الكتاب:
١- بذل السيوطي جهدًا كبيرًا في تحريره، وترتيبه، وحسن تنسيقه.
٢- الكتاب جيد مفيد.
٣- مرتب ترتيبًا حسنًا.
٤- مشهور بين أهل العلم، يتداولونه فيما بينهم، ويرجعون إليه في الكشف عن كثير من الأحاديث التي تعرض لهم.
٧- مميزات الكتاب:
١- أن السيوطي رتبه ترتيباً دقيقاً حسنا؛ مما يسَّرَ للباحث كيفية إخراج الحديث منه بسهولة ويسر.
٢- أن السيوطي حكمَ على الأحاديث بالصحة أو بالحسن أو بالضعف؛ مما أراح الباحث وأغناه عن البحث والتفتيش.
ولكن في حكمه على الأحاديث كثير من التساهل -هذا إذا ثبت هذا الرمز عنه ؛ لأنه قد وقع فيه تحريف كبير من النساخ-؛
مما دفع المناوي في شرحه المسمى «فيض القدير شرح الجامع الصغير» أن يتتبع السيوطي في بعض الأحاديث، ويخالفه في الحكم عليها، مع بيان وجهة نظره في ذلك.
وللعلامة أحمد بن صديق الغماري كتاب: «المداوي»، تعقب فيه أحكام السيوطي والمناوي.
٣- أنه خرَّج من كتب كثيرة، ولكنه ذكر في مقدمة الكتاب رموز الكتب التي أكثر من التخريج منها فقط، وترك ذكر ما لم يكثر منها.
٨- مآخذ على الكتاب:
أهم ما يؤخذ على الكتاب:
أن السيوطي خالف منهجه الذي نص عليه في مقدمة الكتاب؛ حيث قال: (وصنته عما تفرد به وضاع أو كذاب....)،
ومع ذلك ورد في الكتاب أحاديث موضوعة، ذكرها هو نفسه في كتابه: «اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة» .
وقد نبه المناوي في كتابه: «فيض القدير» على تلك الأحاديث.
٩- طريقة التخريج من الكتاب:
على من يريد أن يخرِّجَ حديثاً من هذا الكتاب أن يتبع الخطوات التالية:
١- أن يتأكد من لفظ الحديث، وبخاصة بدايته؛ لأن عدم معرفة أول لفظ من الحديث لا يمكن الباحث من تخريج الحديث من هذا الكتاب.
٢- إذا كان لفظُ الحديث مبدوءًا بأل، فعليه أن يأتي بالمحلى بأل من هذا الحرف، وذلك كحديث: «التَّائِبُ مِنَ الذَّنْبِ كَمَنْ لاَ ذَنْبَ لَهُ».
٣- إذا كان الحديث يتعلق بشمائل النبي ﷺ فعليه أن يأتي بحرف الكاف، باب شمائله ﷺ .
٤- إذا كان الحديث يتعلق بالمناهي فعلى الباحثِ أن يطلب حرف النون، ثم يتتبع الأحاديث في حرف النون، ثم المحلى بأل من هذا الحرف، ثم يطلب عنوان المناهي، ويتتبع الحديث.
٥- إذا وقف الباحثُ على مكان الحديث، وعرف من أخرجه من أئمة السنة من خلال رموز السيوطي، فعليه أن يعود إلى مصنفات الأئمة المذكورين؛ لاستكمال بيانات التخريج.
١٠- نموذج من الكتاب:
- قال السيوطي: («آية ما بيننا وبين المنافقين أنهم لا يتضلعون من زمزم» - تخ هـ ك - عن ابن عباس رضي الله عنهما . صح) .
أي:
- أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير»،
- وابن ماجه في «سننه»،
- والحاكم في «المستدرك» ،
- عن ابن عباس رضي الله عنهما،
- وهو حديث صحيح.
٢- «الجامع الكبير»
١- مصنفه: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي.
٢- سبب تصنيفه للكتاب:
رغبة الحافظ السيوطي جمع السنة كلها.
ولهذا فهو كتاب ضخم جدًّا.
٣- قسّم الأحاديث إلى قولية وفعلية.
٤- رتّب الأحاديث القولية على ترتيب حروف المعجم.
٣- «الزيادة على كتاب الجامع الصغير»
١- مصنفه: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي.
٢- محتوى الكتاب:
هو عبارة عن أحاديث انتقاها السيوطي زيادة على كتابه: «الجامع الصغير».

٤- «الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير»
١- مؤلفه: الشيخ يوسف النبهاني (ت ١٣٥٠هـ) .
وهو في الحقيقة كتابان للسيوطي، هما : (الجامع الصغير) و(الزيادة على الجامع الصغير)، فقام النبهاني بضم أحاديث الكتابين في كتاب واحد سماه (الفتح الكبير).

٢- رتب النبهاني الأحاديث على حروف المعجم.
٣- حذف الرموز الخاصة بمراتب الأحاديث.

ج- المفاتيح والفهارس التي صنفها العلماء لكتب مخصوصة

قام بعض العلماء المتأخرين بوضع مفاتيح أو فهارس لكتب مخصوصة، فرتبوا أحاديث تلك الكتب على حروف المعجم؛ تسهيلًا على المراجعين في تلك الكتب، واختصارًا للوقت في العثور على الحديث الذي يريدونه في ذلك الكتاب.

ومن هذه المفاتيح والفهارس:

١- «مفتاح الصحيحين» للتوقادي.
٢- «مفتاح الترتيب لأحاديث تاريخ الخطيب» لأحمد الغماري.
٣- «البغية في ترتيب أحاديث الحلية» لعبد العزيز الغماري.
٤- فهرس لأحاديث صحيح مسلم القولية: لمحمد فؤاد عبد الباقي.
٥- مفتاح الموطأ: لمحمد فؤاد عبد الباقي.
٦- مفتاح سنن ابن ماجه: لمحمد فؤاد عبد الباقي.

(١) «مفتاح الصحيحين»

١- مؤلفه:

محمد الشريف بن مصطفى التوقادي.

٢- طريقة تصنيفه:

أ- جمع أطراف الأحاديث القولية فيهما،
ب- ورتب هذه الأطراف على أحرف المعجم،
ج- وذكر بجانب كل حديث: اسم الكتاب، ورقم الباب، الذي فيه ذلك الحديث، بالإضافة إلى رقم الجزء والصفحة في متن كل من الصحيحين، وأشهر شروحهما.
د- وذلك كله في شكل جدول مرتب.
هـ- أما بالنسبة لـ «صحيح البخاري»، فقد ذكر أرقام صفحات وأجزاء ما يلي:
١- متن البخاري ، المطبوع بمصر سنة ١٢٩٦هـ.
٢- شرح القسطلاني ، المطبوع بمصر سنة ١٢٩٣هـ.
٣- شرح العسقلاني ، المطبوع بمصر سنة ١٣٠١هـ.
٤- شرح العيني، المطبوع بالقسطنطينية سنة ١٣٠٩هـ.

و- وأما بالنسبة لـ «صحيح مسلم» فقد ذكر أرقام صفحات وأجزاء:
١- متن مسلم، المطبوع بمصر سنة ١٢٩٠هـ.
٢- شرح النووي، المطبوع على حاشية شرح القسطلاني المذكور في الشريحة قبل السابقة.
- طريقة المراجعة فيه، وكيفية الاستفادة منه:
أ- معرفة أول كلمة من الحديث للوصول إليه.
ب- البحث عن الحديث في مكانه، حسب أول حرف منه.
ج- إذا أردت نص الحديث كاملًا، فعليك بالرجوع لأرقام الأجزاء والصفحات المذكورة مع الحديث، فيما إذا كانت تلك الطبعات موجودة عندك.
د- أما إذا كانت تلك الطبعات غير موجودة عندك، فيمكن الرجوع للنص كاملًا، في أي طبعة أخرى، بواسطة اسم الكتاب ورقم الباب المذكورين.
٤- فهرس لأسماء الصحابة رضي الله عنهم:
- عمل المؤلف فهرسًا لأسماء الصحابة رضي الله عنهم، المروي عنهم في صحيح البخاري، مرتبين على الحروف،
- وأشار بالأرقام إلى عدد مرويات كل منهم في «صحيح البخاري» ،
- ووضع هذا الفهرس في أول الكتاب.
- لكنه لم يعمل مثل هذا الفهرس لـ «صحيح مسلم».
٥- مأخذ على هذا المفتاح:
أغفل المؤلف فهرسة الأحاديث الفعلية، ولم يتعرض لها، وهو نقص كبير فيه.
٦- طبعات الكتاب:

- طبع الكتاب في الشركة الصحافية العثمانية بالقسطنطينية، سنة ١٣١٣هـ ،
- ثم صورته دار الكتب العلمية في بيروت سنة (١٣٩٥هـ ، ١٩٧٥م).
- ٢- «مفتاح الترتيب لأحاديث تاريخ الخطيب»

- ١- مؤلفه: أحمد بن محمد بن الصديق، الغماري، المغربي.

- ٢- وصفه وطريقة تصنيفه:

- فهرس المؤلف في حوالي ٩٠ صفحة جميع الأحاديث الواردة في كتاب : «تاريخ بغداد» للخطيب، الذي تبلغ عدد صفحاته حوالي ٧٠٠٠ صفحة.

- ٣- أهمية هذا الفهرس: تظهر أهمية الفهرس في ناحيتين، هما:

- أ- أن الخطيب البغدادي يروي أحاديث كثيرة في «تاريخه» هذا، وبعضها غير مروي في مصادر السنة المشهورة.

- ب- لم يلتزم الخطيب في ذكر هذه الأحاديث أي ترتيب ؛ لأنه أوردها ضمن التراجم، التي هي موضوع الكتاب.
- فيكشف هذا الفهرس عن تلك الأحاديث.
- ٤- طريقة تصنيفه للفهرس:
- أ- قسم الأحاديث المفهرسة إلى قسمين : القولية والفعلية.
- ب- رتب الأحاديث القولية على أحرف المعجم.
- ج- رتب الأحاديث الفعلية على أسماء الصحابة، ورتب أسماء الصحابة على أحرف المعجم، بما فيها الكنى.
- د- لم يفرد أسماء الصحابيات بفصل خاص ، بل أدخل أسماء الصحابيات مع أسماء الصحابة، مرتبة على أحرف المعجم.
- هـ- إذا كرر الخطيب الحديث، وذكره في موضع بغير اللفظ المتداول المعروف، فإن المؤلف يكرره حسب اللفظ الذي أورده به، ثم يعيده بلفظه المشهور حسب الحرف الأول منه. وفي هذا فوائد مهمة للباحث الذي يرجع إلى الكتاب.
- ٥- عدد أحاديثه: بلغت (٤٥٠٠) حديثاً.
- ٣- «البغية في ترتيب أحاديث الحلية»
- ١- مؤلفه:
- عبد العزيز بن محمد بن الصديق، الغماري، المغربي.
- ٢- وصفه:
- - هو فهرس للأحاديث الواردة في كتاب: «حلية الأولياء وطبقات الأصفياء»، لأبي نعيم الأصبهاني، (ت٤٣٠هـ).
- - وهو مشابه تمامًا لكتاب: «مفتاح الترتيب» السابق، إلا في أشياء يسيرة.
- ٣- طريقة تصنيفه المؤلف للفهرس:
- أ- قسم الأحاديث المفهرسة إلى قسمين : القولية والفعلية.
- ب- رتب الأحاديث القولية على أحرف المعجم.
- ج- رتب الأحاديث الفعلية على أسماء الصحابة، ورتب أسماء الصحابة على أحرف المعجم.
- د- لم يفرد أسماء الصحابيات بفصل خاص، بل أدخل أسماء الصحابيات مع أسماء الصحابة، مرتبة على أحرف المعجم.
- هـ - أفرد الكنى بالذكر مرتبة على أحرف المعجم.
- و- أفرد فهرسة مراسيل التابعين، مرتبًا الأسماء والكنى معًا على أحرف المعجم.
- ٤- عدد أحاديثه:
- يقارب (٥٠٠٠) آلاف حديث.
- ٤- فهرس لأحاديث صحيح مسلم القولية
- ١- مؤلفه:
- الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي.
- وقد وضع هذا الفهرس مع خمسة فهارس أخرى لـــ: «صحيح مسلم» ، فصارت ستة فهارس، هي:
- ١- فهرس الموضوعات حسب ترتيبها في الكتاب.
- ٢- الرقم المسلسل لجميع الأحاديث من غير المكرر.

- **٣- بيان الأحاديث التي أخرجها مسلم في أكثر من موضع.**
- **٤- معجم ألف بائي بأسماء الصحابة رضي الله عنهم ، وبيان أحاديث كل منهم.**
- **٥- بيان الأحاديث القولية مرتبة ترتيباً هجائيًّا حسب أوائلها.**
- **٦- معجم الألفاظ ، وبخاصة الغريب منها.**
- **٢- وصفه، وكيفية ترتيبه:**
- **أ- رتب أطراف الأحاديث القولية على ترتيب أحرف المعجم.**
- **ب- ثم ذكر رقم الصفحة التي فيها ذلك الحديث.**
- **ج- اعتمد الطبعة التي حققها بنفسه.**
- **د- استغرق الفهرس (٨٨) صفحة من الجزء الخامس لـ «صحيح مسلم» المخصص للفهارس الستة المذكورة سابقًا.**
- **هـ- أفرد فهرسة مراسيل التابعين، مرتبًا الأسماء والكنى معًا على أحرف المعجم.**
- **<u>٥- مفتاح «الموطأ»</u>**
- **١- مؤلفه:**
- **الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي.**
- **٢- وصفه:**
- **- هو فهرس رتب فيه أطراف الأحاديث القولية على ترتيب أحرف المعجم.**
- **- ثم ذكر رقم الصفحة التي فيها ذلك الحديث.**
- **- اعتمد المؤلف الطبعة التي حققها نفسه.**
- **٣- عدد أحاديثه:**
- **- عدد الأحاديث كلها في «الموطأ» : (١٨١٢) حديثًا.**
- **- وعدد الأحاديث القولية التي فهرسها في هذا المفتاح هي (٨٢٧) حديثًا.**
- **<u>٦- مفتاح «سنن ابن ماجه»</u>**
- **١- مؤلفه:**
- **الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي.**
- **٢- وصفه:**
- **- هو فهرس رتب فيه أطراف الأحاديث القولية في: «سنن ابن ماجه» ، على ترتيب أحرف المعجم.**
- **- ثم ذكر رقم الصفحة التي فيها ذلك الحديث.**
- **- وقد اعتمد المؤلف الطبعة التي حققها بنفسه.**
- **٣- عدد أحاديثه:**
- **- عدد الأحاديث كلها في «سنن ابن ماجه» : (٤٣٤١) حديثًا.**
- **- وعدد الأحاديث القولية التي فهرسها في هذا المفتاح: (٣١٠٠) حديثًا.**

المحاضره الثامنه

طرق التخريج:

الطريقة الثالثة: التخريج عن طريق:

معرفة كلمة يقل دورانها على الألسنة من أي جزء من متن الحديث

«المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي»

١ـ محتوى هذا الكتاب:

هو معجم لتسعة مصادر في السنة النبوية، وهي:

الكتب الستة،

وموطأ مالك،

ومسند أحمد،

ومسند الدارمي، (ويعرف أيضا بـ : سنن الدارمي).

٢ـ مؤلفوه:

رَتّب هذا المعجمَ ونظّمه لفيفٌ من المستشرقين،

ونشره أحدهم، وهو الدكتور أرندجان وِينسِنك أستاذ العربية بجامعة ليدن، وذلك بمطبعة برايل بمدينة ليدن بهولندا.

وشاركهم فِي إخراجه ونشره محمد فؤاد عبد الباقي.

وقام هذا المشروع بمساعدات مالية من المجامع العلمية البريطانية، والدانمركية، والسويدية، والهولندية، وغيرها.

٣ـ وصف الكتاب:

يتألف هذا المعجم من سبعة مجلدات ضخمة،

طبع الأول منها عام ١٩٣٦ للميلاد،

وطبع المجلد الأخير ـوهو السابعـ عام ١٩٦٩ للميلاد؛

فكانت مدة طبعه ٣٣ عامًا.

ثم إن القائمين عليه عملوا ـبعد ذلكـ مجلدًا ثامنًا للفهارس،

وكان بين صدور هذا الفهرس وصدور المجلد الأول أكثر من ٥٠ سنة.

ولم تطبع مع الكتاب مقدمة، تبين فيها طريقة ترتيب الكتاب وتنظيمه، مع أن الكتاب بحاجة ماسّة إليها.

إلا أنه طُبع في أول المجلد السابع بعضُ التنبيهات، والإشارات، وبيان نظام ترتيب الألفاظ، وموادها فيه، مع دليل للمراجعة.

وسيأتي ذلك تحت رقم (٧).

لكن هذه التنبيهات والإشارات غير كافية، وفيها إعواز كبير.

٤ـ ترتيب الكتاب:

أـ ترتيب مواد المعجم تقارب طريقة ترتيب المعاجم اللغوية بشكل عام،

بـ لكن ليس للأحرف وما شابهها، ولا لأسماء الأعلام، ولا للأفعال التي يكثر ورودها ـ كَـ: "قَالَ"، و"جاء" ، وما تصرف منها ـ ذِكْرٌ فيه.

جـ كيفية ترتيب المواد فيه:

أولًا: الأفعال: الماضي، المضارع، الأمر، اسم الفاعل، اسم المفعول، وتذكر الصيغ التالية لكل ضمير:

١ـ صيغ الأفعال المبنية للمعلوم دون لواحق.

٢ـ صيغ الأفعال المبنية للمعلوم مع اللواحق.

٣ـ صيغ الأفعال المبنية للمجهول، (دون لواحق، ثم مع اللواحق).

(يُذكر المجرد أولًا ، ثم المزيد ؛ بالترتيب المتداول عند الصرفيين)

ثانيًا: أسماء المعاني:

١- الاسم المرفوع المنون.
٢- الاسم المرفوع دون تنوين ولواحق.
٣- الاسم المرفوع مع لاحقه.
٤- الاسم المجرور بالإضافة منوناً.
٥- الاسم المجرور بالإضافة دون تنوين ولواحق.
٦- الاسم المجرور بالإضافة مع لاحقه.
٧- الاسم المجرور بحرف الجر.
٨- الاسم المنصوب المنون.
٩- الاسم المنصوب دون تنوين ولواحق.
١٠- الاسم المنصوب مع لاحقه.
(ثم يُذكر المثنى كذلك ، ثم الجمع كذلك)
ثالثاً: المشتقات:
١- المشتقات دون إضافة الحروف الساكنة.
٢- المشتقات بإضافة الحروف الساكنة.
ويلاحظ أن التطابق الحرفي يكون بين النص والمرجع المشار إليه أولًا.
٥- رموز الكتاب وطريقة الدلالة على موضع الحديث:
- رموز الكتاب:
(* *) النجم المزدوج يدل على تكرر اللفظ في الحديث المنقول أو في الباب أو في الصفحة.
(خ): رمز للبخاري في «صحيحه».
(م): رمز لمسلم في «صحيحه».
(ت): رمز للترمذي في «سننه».
(د): رمز لأبي داود في «سننه».
(ن): رمز للنسائي في «سننه».
(جه): رمز لابن ماجه في «سننه».
(ط): رمز لمالك في «الموطأ».
(ح): رمز لأحمد بن حنبل في «مسنده».
(دي): رمز للدارمي في «مسنده».
وقد وضعت هذه الرموز، وما تدل عليه في أسفل كل صفحتين من المعجم؛ تسهيلا على المراجع ليكون على ذكر منها دائما.
- طريقة الدلالة على موضع الحديث:
طريقة الدلالة على موضع الحديث في الكتب التسعة المذكورة: ١- كتابة رمز الكتاب المذكور آنفًا.
٢- كتابة اسم الكتاب الموجود فيه ذلك الحديث؛ كقوله: «أدب» إلا في «مسند أحمد» ؛ لأنه مرتب على المسانيد
٣- الإشارة إلى رقم الباب داخل ذلك الكتاب بكتابة الرقم؛ مثل ١٥ ،
وذلك فيما عدا «صحيح مسلم» و «موطأ مالك»؛ فإن الرقم يشير إلى رقم الحديث المتسلسل من أول ذلك الكتاب.
٤- «مسند أحمد» يُشار إلى موضع الحديث فيه بكتابة رقم كبير، ورقم صغير؛ فالرقم الكبير يشير إلى الجزء، والرقم الصغير يشير إلى الصفحة من ذلك الجزء.
٦- مثال:
مأخوذ عن كل كتاب من الكتب التسعة:
- (ت) أدب (١٥) =
الباب الخامس عشر من كتاب الأدب في صحيح الترمذي.
- (جه) تجارات (٣١) =
الباب الحادي والثلاثون من كتاب التجارات في سنن ابن ماجه.
- (حم) (٤ ١٧٥) =
صفحة (١٧٥) من الجزء الرابع لمسند ابن حنبل.
- (خ) شركة (٣، ١٦) =
الباب الثالث والسادس عشر من كتاب الشركة في صحيح البخاري.
- (د) طهارة (٧٢) =
الباب الثاني والسبعون من كتاب الطهارة في سنن أبي داود.
- (دي) صلاة (٧٩) =
الباب التاسع والسبعون من كتاب الصلاة في مسند الدارمي.
- (ط) صفة النبي صلى الله عليه وآله وسلم (٣) =
الحديث رقم (٣) من صفة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في موطأ مالك.
- (م) فضائل الصحابة رضي الله عنهم (١٦٥) =
الحديث رقم (١٦٥) من كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم في صحيح مسلم.
- (ن) صيام (٧٨) =
الباب الثامن والسبعون من كتاب الصيام في سنن النسائي.
٧- تنبيهات:
ذكر في أول المجلد السابع بعض التنبيهات، والاصطلاحات، وهذا نصَّها:
أولا: أوردنا الفعل، ثم الاسم لكل مادة بمراعاة الترتيب حسَب تسلسل الاشتقاق، وتنوع المعنى طبقا لما هو مقرر في علميْ الصرف والنحو.

ثانيا: أوردنا الحديث وأتبعناه بالمكان الذي يوجد فيه لفظه، والأماكن الأخرى باعتبار المعنى فقط.
قد يوجد تفاوت بين أرقام الأبواب، والأحاديث المضبوطة في هذا الكتاب، وبين الترتيب الموجود في بعض النصوص المطبوعة.
ولم يؤخذ من «الموطأ» سوى الحديث وحده دون ما ذهب إليه مالك وغيره من أهل الأثر والفقه.
ولم يؤخذ من «صحيح مسلم» ما كان إسنادا فقط.
٨- مثال تطبيقي:
وهو حديث: « ثَلاَثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ حَلاَوَةَ الإِيمَانِ أَنْ يَكُونَ اللهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا، و أَنْ يُحِبَّ الْمَرْءَ لاَ يُحِبُّهُ إِلاَّ لِلّه، وَأَنْ يَكْرَهَ أَنْ يَعُودَ فِي الْكُفْرِ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُقْذَفَ فِي النَّارِ».
- هذا لفظ البخاري،
- وعدد كلمات هذا الحديث أربع وثلاثون كلمة بما فيها الحروف،
- وعند مراجعة جميع كلماته ظهرت النتائج التالية:
أولا: ذُكرت مواضع الحديث في اثنتي عشرة كلمة من كلماته.
ثانيا: أُحيل على مواد أخرى في كلمتين من كلماته.
ثالثا: لم يذكر الحديث -أبدًا- في عشرين كلمة من كلماته؛
لعدم وجود تلك المواد؛ إما لأن كلماتها حروف أو ما شابهها، أو لأنها أفعال أو كلمات يكثر ترددها.
ونلاحظ فيما سبق ما يلي:
١- أنه يبدأ -أحيانا- بذكر البخاري، ويبدأ -أحيانا- بذكر غيره؛
وذلك حسب اللفظ الذي أورده حتى يطابق أول مصدر يذكره،
ثم يذكر باقي المصادر التي لا يشترط فيها المطابقة باللفظ إنما يكفي المطابقة بالمعنى ؛ كما سبق.
٢- أنه يشير في بعض كلمات الحديث إلى مصادر قد لا يشير إليها في بعض الكلمات الأخرى،
ومَرَدُّ ذلك إلى الجملة التي يأتي بها في "المعجم" من هذا الحديث؛ فقد تكون في إحدى المصادر دون الأخرى
٨- تقويم الكتاب:
الكتاب جيد في بابه، وإن لم يبلغ درجة الكمال؛ فإن الملاحظات التي يمكن ملاحظتها عليه تغتفر بجانب الفوائد الكبيرة التي يستفيدها المراجع.
هذا الكتاب حين ظهر، وصار له وجود في المجامع العلمية، وفي الجامعات، وفي معاهد التدريس خاصة في أقسام الحديث، وفي أقسام السنة كان هو المعوّل عليه؛ لكونه أكبر مرجع يحيل على تسعة كتب من كتب السنّة.
ثم إن موضوع الكتاب موضوعُ فهرسة ألفاظِ لأحاديثَ محصورةٍ معروفة؛ فلا مجال فيه للدس، أو الغمز؛ كالموضوعات الفكرية، أو الاستنتاجية.
فلا حرج من الاستفادة من هذا الكتاب، وإن سبق إلى ترتيبه جماعةٌ غير مسلمين؛ لحاجتهم الماسة إلى تلك الفهرسة في دراساتهم الاستشراقية،
ولم يقصدوا بتصنيفه أن يقدِّموا خدمة للمسلمين -والله أعلم-؛
بقرينة أنهم لم يطبعوا من الكتاب هذا مع ضخامته وكثرة تكاليفه وحاجة الناس إليه سوى ٥٠٠ نسخة.
٩- عيوب الكتاب:
تتمثل أبرز عيب في هذا الكتاب في كثرة الإحالات فيه:
فكثيرًا ما يحيل المعجم عند ذكره مادةً من المواد إلى النظر في مواد أخرى؛ ليتم استيفاء ما قد يطلبه المراجع من الأحاديث التي فيها كلمة من هذه المادة نفسها.
وهذا ما دعا كثيرًا من المراجعين فيه أن يقولوا إن فيه نقصًا كبيرًا، وإنه لم يُفَهْرِسْ كثيرًا من ألفاظ الأحاديث الموجودة في الكتب التي التزم فهرسة ألفاظها.
والحقيقة أن هذه الإحالات -لاسيما مع كثرتها- تُتْعِب المراجع وتربكه، وتأخذ من وقته كثيرًا -في بعض الأحيان-، وربما يَمَلّ ويترك المراجعة، ولا يصل إلى مطلوبه؛ لأن بعض الإحالات طويلة جدا.
فربما أحال المراجع إلى ما يزيد على خمسين مادة؛
كما فعل -مثلاً- في مادة "قاتل"؛ فقد أحال المراجع إلى مراجعة ثمانية وستين مادة.
فهذا من الأشياء الشديدة جدا التي وقع فيها هذا الكتاب.
١٠- ملاحظاتٌ على الكتب التي تناولها المعجم بالفهرسة:
من المعلوم أن المؤلفين رقموا الأبواب في جميع المصادر المفهرسة ما عدا مسند أحمد،
كما رقموا أحاديث صحيح مسلم، وموطأ مالك، كما أشاروا إلى أرقام الأجزاء والصفحات في مسند أحمد،
فما هي الطبعات الموافقة لتلك الترقيمات يا ترى؟!
من المعلوم أن الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي قد انضمَّ إلى المستشرقين في إخراج هذا المعجم،
وقد عرف أن كثيرا من الكتب المطبوعة يصعب الاهتداء إلى موضع الحديث فيها؛ لأنها غير مرقمة الأبواب أو الأحاديث؛
لذلك قام بإخراج بعض هذه الكتب مُرتبة مُبوّبة مُرقّمة مما يتناسب وطريقةَ المعجم لكن عاجلته المنية ولم يتيسر له إخراج جميع هذه الكتب.
فالشيخ محمد فؤاد عبد الباقي- رحمه الله- له منَّةٌ في أعناق المشتغلين بعلم الحديث من جهة خدمته، وفهرسته لكثير من كتب السنة.
وقد وضع فهارس لموطأ مالك، وصحيح مسلم، وغيرها من الكتب بما يتناسب مع الإحالات الموجودة في المعجم المفهرس؛
فمعظم الطبعات هي طبعة فؤاد عبد الباقي؛ طبعة صحيح مسلم، و«سنن ابن ماجه» ، و«موطأ مالك»، وغيرها.
وشارك في إخراج نسخة الشيخ أحمد شاكر من «سنن الترمذي» الذي توفيَ -رحمه الله- ولم يتمها؛ فأكلمها الشيخ إبراهيم عطوة، وأكملها الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي.
فالترقيم والفهارسُ الموجودة في هذه الكتب متطابقةٌ تمام التطابق مع ما هو موجود من الإحالات في "المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي".

المحاضره التاسعة

طرق التخريج:
الطريقة الرابعة : التخريج عن طريق معرفة موضوع الحديث (١)
١- من يلجأ إلى هذه الطريقة؟
أ- من لديه الذوق العلمي الذي يمكنه من تحديد موضوع الحديث ، أو موضوع من موضوعاته إن كان الحديث يتعلق بأكثر من موضوع.
ب- من عنده الاطلاع الواسع، وكثرة الممارسة لمصنفات الحديث.
تنبيه:
لا يقوى على هذا كل شخص.
ومع ذلك لابد أن يسلك الباحث هذه الطريقة عند الحاجة إليها ، وعدم وجود طريقة أخرى أسهل منها.
٢- بماذا يستعان في هذه الطريقة؟
- بالمصنفات الحديثية المرتبة على الأبواب والموضوعات.
- وهي كثيرة جدًا.
- ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام ، وهي:
القسم الأول: المصنفات التي شملت أبوابها وموضوعاتها جميع أبواب الدين:
وهي أنواع ،
وأشهر هذه الأنواع هي:
١- الجوامع.
٢- المستخرجات على الجوامع.
٣- المستدركات على الجوامع.
٤- المجاميع.
٥- الزوائد.
٦- كتاب «مفتاح كنوز السنة».
القسم الثاني: المصنفات التي شملت أبوابها وموضوعاتها أكثر أبواب الدين:
وهي أنواع ،
وأشهر هذه الأنواع هي:
١- السنن.
٢- المصنّفات.
٣- الموطآت.
٤- المستخرجات على السنن.
القسم الثالث: المصنفات المختصة بباب من أبواب الدين ، أو جانب من جوانبه:
وهي أنواع ،
وأشهر هذه الأنواع هي:
١- الأجزاء.
٢- الترغيب والترهيب.
٣- الزهد والفضائل والآداب والأخلاق.
٤- الأحكام.
٥- موضوعات خاصة.
٦- كتب الفنون الأخرى.
٧- كتب التخريج.
٨- الشروح الحديثية والتعليقات عليها.
القسم الأول
<u>المصنفات التي شملت أبوابها وموضوعاتها جميع أبواب الدين</u>
هذا النوع من المصنفات الحديثية التي جمعها أصحابها ورتبوها على الأبواب قد شملت أبوابها جميعَ أبواب الدين.

فترى فيها أبواب الإيمان، وأبواب الطهارة، وأبواب العبادات والمعاملات، والأنكحة، والتاريخ والسير، والمناقب، والتفسير، والآداب، والمواعظ، وأخبار يوم القيامة، وصفات الجنة والنار، وأخبار الفتن والملاحم، وأشراط الساعة، وغير ذلك.

هذا النوع من المصنفات ليس ترتيبه على ترتيب أبواب الفقه فقط.

هي استوعبت أبواب الفقه، ثم زادت على ذلك أشياء من أبواب الدين ، وهي: الأخلاق، والعقائد، والسير، وفضائل الأنبياء، ومناقب الصحابة، والتفسير، وغير ذلك من أبواب الدين.

وقد تعددت أسماء هذا القسم من المصنفات.

وأشهرها - كما سبق - ما يلي:

١- الجوامع.

٢- المستخرجات على الجوامع.

٣- المستدركات على الجوامع.

٤- المجاميع.

٥- الزوائد.

٦- كتاب «مفتاح كنوز السنة».

وسنذكر نبذة عن كل تسمية من هذه المسميات، وطريقة كل منها.

(١) الجوامع

جمع : جامع.

والجامع في اصطلاح المحدثين : كل كتاب حديثي يوجد فيه من الحديث جميع الأنواع المحتاج إليها ؛ من العقائد ، والأحكام ، والرقاق ، وآداب الأكل والشرب ، والسفر والمقام ، وما يتعلق بالتفسير ، والتاريخ ، والسير ، والفتن ، والمناقب والمثالب، وغير ذلك.

وأشهر الجوامع هي:

الجامع الصحيح للبخاري، الجامع الصحيح لمسلم، جامع عبد الرزاق، جامع الثوريّ، جامع ابن عيينة، جامع معمر، جامع الترمذي، وغيرها.

- «الجامع الصحيح» للبخاري:

- الاسم الكامل لهذا الكتاب الذي سماه به مؤلفه هو:

"الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وسننه وأيامه".

وقد رتبه مؤلفه أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري على الأبواب ،

مُفتتحًا إيَّاه بكتاب بدء الوحي ثم كتاب الإيمان ،

ثم سرد كتب العلم والطهارة وغيرها ،

حتى انتهى بكتاب التوحيد.

- ومجموع تلك الكتب ٩٧ كتابًا ،

كل كتاب منها مُجَزَّءٌ إلى أبواب ،

وتحت كل باب عدد من الأحاديث.

(٢) المستخرجات على الجوامع

- معنى المستخرج:

المستخرجات جمع مستخرج.

والمستخرج عند المحدثين :

هو أن يأتي المصنف المستخرِج إلى كتاب من كتب الحديث ، فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه ،

من غير طريق صاحب الكتاب ،

فيجتمع معه في شيخه ،

أو مَن فوقه ، ولو في الصحابي.

- وشرطه أن لا يصل إلى شيخ أبعد حتى يفقد سندا يوصله إلى الأقرب إلا لعذر من علو أو زيادة مهمة.

- وربما أسقط المستخرج أحاديث لم يجد له بها سندًا يرتضيه،

وربما ذكرها من طريق صاحب الكتاب.

- موافقة المستخرج للكتاب المخرج عليه في الترتيب والتبويب:

بما أن المستخرج يتفق مع الكتاب المخرج عليه في الترتيب والأبواب ؛

لذا فإن موضوع المستخرجات على الجوامع هو موضوع الجوامع ذاتها من حيث الترتيب وعدد الكتب والأبواب ،

وبالتالي فإن طريق المراجعة فيها هي طريقة المراجعة والبحث في الجوامع عينها.

تنبيه :

لكن ينبغي التنبه إلى أن المستخرجات على غير الجوامع

(كالمستخرجات على كتب السنن أو غيرها ؛ وذلك مثل مستخرج قاسم بن أصبغ على سنن أبي داود ، ومستخرج أبي نُعيم الأصفهاني على كتاب التوحيد لابن خزيمة)

ليست كالمستخرجات على الجوامع ،

وإنما هي مثل الكتب المخرجة عليها من أنواع المصنفات الأخرى.

عدد المستخرجات على الصحيحين :

هناك مستخرجات كثيرة على عدد من أنواع المصنفات الحديثية،

لكن المستخرجات على الصحيحين معًا أو على أحدهما كان لها النصيب الأكبر من تلك المستخرجات.

فقد زاد عدد المستخرجات على كلٍّ من الصحيحين على عشرة مستخرجات.

وهذا لمزيد العناية من علماء الحديث بالصحيحين.

ومن هذه المستخرجات:

- المستخرجات على البخاري :

١- مستخرج الإسماعيلي المتوفى سنة ٣٧١ هـ ،
٢- مستخرج الغطريفي المتوفى سنة ٣٧٧ هـ ،
٣- مستخرج ابن أبي ذهل المتوفى سنة ٣٧٨ هـ .
- المستخرجات على مسلم :
١- مستخرج أبي عوانة الإسفراييني المتوفى سنة ٣١٠ هـ ،
٢- مستخرج الحيري المتوفى سنة ٣١١ هـ ،
٣- مستخرج أبي حامد الهروي المتوفى سنة ٣٥٥ هـ .
- المستخرجات عليهما معًا :
١- مستخرج أبي نعيم الأصبهاني المتوفى سنة ٤٣٠ هـ ،
٢- مستخرج ابن الأخرم المتوفى سنة ٣٤٤ هـ ،
٣- مستخرج أبي بكر البرقاني المتوفى سنة هـ .

(٣) المستدركات على الجوامع

المستدركات جمع مستدرك،
والمستدرك هو كل كتاب جمع فيه مؤلفه الأحاديث التي استدركها على كتاب آخر مما فاته على شرطه.
مثل: المستدرك على الصحيحين لأبي عبد الله الحاكم المتوفى سنة ٤٠٥ للهجرة.
- مستدرك الحاكم :
- ترتيبه :
رتب الحاكم مستدركه على الأبواب، واتبع في ذلك أصل الترتيب الذي اتبعه البخاري ومسلم في صحيحيهما.
- أنواع الأحاديث فيه :
ذكر الحاكم في هذا المستدرك ثلاثة أنواع من الأحاديث وهي:
أولا: الأحاديث الصحيحة التي على شرط الشيخين، أو على شرط أحدهما ولم يخرجاها.
ثانيا: الأحاديث الصحيحة عنده وإن لم تكن على شرطهما أو شرط واحد منهما وهي التي يعبر عنها بأنها صحيحة الإسناد.
ثالثا: وذكر أحاديث لم تصح عنده لكنه نبه عليها.
- تساهل الحاكم والموقف من تصحيحاته :
الحاكم متساهل في تصحيح الأحاديث؛
فينبغي التريث في اعتماد تصحيحه ، والبحث.
ولكن الحافظ الذهبي تتبعه فأقره هو على تصحيح بعضها، وخالفه في البعض الآخر.
لكن الذهبي سكت على أشياء منها ؛ فهذه تحتاج إلى تتبع وبحث .
بل حتى التي وافقه الذهبي على تصحيحها أيضا في بعضها نظر، عند كثير من أهل العلم المهتمين بالنقد الحديثي.

(٤) المجاميع

- المقصود بالمجاميع :
المجاميع جمع مجمع،
والمقصود بالمجمع عند المحدثين : كل كتاب جمع فيه مؤلفه أحاديث عدة مصنفات ورتبه على ترتيب تلك المصنفات التي جمعها فيه.
- أمثلة:
هناك كتب كثيرة جمعت بين عدد من المصنفات الحديثية ،
وأشهر هذه الكتب هي:
١- "الجمع بين الصحيحين" : للصاغاني الحسن بن محمد، المتوفى سنة ٦٥٠ هـ ،
وهو المسمى: "مشارق الأنوار النبوية من صحاح الأخبار المصطفوية".
٢- "الجمع بين الصحيحين" : للحميدي أبي عبد الله محمد بن أبي نصر الفتوح المتوفى سنة ٤٨٨ هـ .
٣- "الجمع بين الأصول الستة" لرزين بن معاوية الأندلسي المتوفى سنة ٥٣٥ هـ ،
وهو المسمى بـ "التجريد للصحاح والسنن".
٤- "جامع الأصول من أحاديث الرسول -صلى الله عليه وسلم-" : لابن الأثير المتوفى سنة ٦٠٦ هـ .
٥- "جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد" : لمحمد بن محمد بن سليمان المغربي المتوفى سنة ١٠٩٤ هـ .
وقد اشتمل هذا الكتاب على أحاديث أربعة عشر مُصنفا حديثيا، وهي: الصحيحان، والموطأ، والسنن الأربعة، ومسند الدارمي، ومسند أحمد، ومسند أبي يعلى، ومسند البزار، ومعاجم الطبراني الثلاثة.
فهذه المصنفات وأمثالها مرتبة على الأبواب كترتيب الجوامع،
وبإمكان المراجع فيها أن يحدد موضوع الحديث الذي معه ،
ثم ينظر في ذلك الموضوع من هذه الكتب ؛ حتى يعثر عليه.

(٥) الزوائد

- المقصود بكتب الزوائد عند المحدثين:
المصنفات التي يجمع فيها مؤلفوها الأحاديث الزائدة في بعض الكتب عن الأحاديث الموجودة في كتب أخرى.
أمثلة لكتب الزوائد:
١- «مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه» : للبوصيري أحمد بن محمد (ت٨٤٠هـ).
ويشتمل على زوائد سنن ابن ماجه على الكتب الخمسة الأصول.
٢- «فوائد المنتقي لزوائد البيهقي» : للبوصيري أيضاً.
٣- «إتحاف المَهَرَة الخَيرَة بزوائد المسانيد العشرة» : للبوصيري أيضاً.

وهي زوائد : (مسند أبي يعلى الموصلي - ومسند الحميدي - ومسدد مسدَّد بن مسَرهد - ومسند محمد بن يحيى العدني - ومسند إسحاق بن راهويه - و مسند أبي بكر بن أبي شيبة - ومسند أحمد بن منيع - ومسند عبد بن حميد - ومسند الحارث بن محمد بن أبي أسامة - ومسند أبي يعلى الموصلي) على الكتب الستة.

٤- «المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية» : للحافظ ابن حجر أحمد بن علي العسقلاني (ت٨٥٢هـ).

وهي زوائد المسانيد العشرة السابقة ماعدا أبي يعلى الموصلي ومسند إسحاق بن راهويه ، على الكتب الستة و«مسند أحمد».

إلا أنه تتبع ما فات الهيثمي في «مجمع الزوائد» من زوائد أبي يعلى ، كما ذكر زوائد نصف «مسند إسحاق بن راهويه» الذي استطاع الحصول عليه.

٥- «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» : للحافظ الهيثمي علي بن أبي بكر (ت٨٠٧هـ).

وهو كتاب جمع الأحاديث الزوائد في (مسند أحمد - ومسند البزار - ومسند أبي يعلى الموصلي - ومعاجم الطبراني الثلاثة: الكبير، والأوسط، والصغير) على الكتب الستة.

المحاضره العاشره

طرق التخريج:

الطريقة الرابعة : التخريج عن طريق معرفة موضوع الحديث (٢)

القسم الأول: المصنفات التي شملت أبوابها وموضوعاتها جميع أبواب الدين:

وهي أنواع ،

وأشهر هذه الأنواع هي:

١- الجوامع.

٢- المستخرجات على الجوامع.

٣- المستدركات على الجوامع.

٤- المجاميع.

٥- الزوائد.

<u>وانتهينا من هذه ، ولله الحمد.</u>

٦- كتاب «مفتاح كنوز السنة».

<u>(٦) كتاب «مفتاح كنوز السنة»</u>

١- محتوى الكتاب:

هو : فهرس لأحاديث أربعة عشر (١٤) كتاباً من مصادر الحديث ، مرتبة على الموضوعات.

٢- مؤلفه:

البروفسور فنسنك (ت١٩٣٩م).

٣- ترجمه إلى العربية:

الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي.

٤- تم نشره باللغة العربية عام (١٣٥٢هـ / ١٩٣٣م).

٥- الكتب التي فهرس أحاديثها هي ما يلي:

١- صحيح البخاري. ٢- صحيح مسلم.

٣- سنن أبي داود. ٤- جامع الترمذي.

٥- سنن النسائي. ٦- سنن ابن ماجه.

٧- موطأ مالك. ٨- مسند أحمد.

٩- مسند أبي داود الطيالسي. ١٠- سنن الدارمي.

١١- مسند زيد بن علي. ١٢- سيرة ابن هشام.

١٣- مغازي الواقدي. ١٤- طبقات ابن سعد.

تنبيه:

لم يؤخذ من «الموطأ» سوى الحديث وحده، دون ما ذهب إليه مالك وغيره من أهل الأثر والفقه.

ولم يؤخذ من «صحيح مسلم» ما كان إسنادًا فقط.

٦- مدة تأليفه وترجمته:

مكث المؤلف في تأليفه عشر سنين،

ومكث المترجم في ترجمته أربع سنوات.

٧- طريقة ترتيبه:

أ- رتبه على الموضوعات، بحيث تشمل: المعاني، والمسائل العلمية، والأعلام التاريخية، والأحداث، والأماكن، ونحو ذلك.

ب- ثم رتب عناوين هذه الموضوعات على حروف المعجم.

ج- ثم قسم كل معنى أو ترجمة إلى الموضوعات التفصيلية المتعلقة بها.

د- ثم جمع ما يتعلق بكل مسألة من الأحاديث والآثار الواردة في هذا الكتب.

تنبيهان:

الأول:

الموضوعات التي يشملها الكتاب هي:

١- المسائل: كالتوبة، والدعاء، والزكاة، والشهداء، والصلاة، والطهارة ٠٠٠ إلخ.

٢- الأشخاص: كأبي بكر، وداود، وعمر بن الخطاب، وعيسى، ومحمد ٠٠٠ إلخ.

٣- الأحداث: كأحد، وبدر، والساعة، وصِفِّين ٠٠٠ إلخ.

٤- الأماكن: كالحجر الأسود، ودمشق، والصراط، والصُّفة ٠٠٠ إلخ.

الثاني:

يلاحظ أنه اعتمد في ترتيب عناوين هذه الموضوعات على حروف المعجم: على هيئة الكلمات، وليس على أصلها المجرد؛ لذلك فإنه -على سبيل المثال - :

وضع كلمة (الأعمال) في حرف الألف، لا في حرف العين،

و(التوحيد) في حرف التاء لا في حرف الواو،

و(الأقضية) في حرف الألف، لا في حرف القاف،

و(التسبيح) في حرف التاء، لا في حرف السين،

و(أبو بكر) في حرف الألف، وهكذا،

مع إهمال (ال) التعريف فقط

- طريقة الدلالة على مواضع الأحاديث في الكتب الأربعة عشر التي جمع الكتاب أحاديثها هي كما يلي:

أ- يذكر رقم الكتاب ورقم الباب في كل من:

صحيح البخاري، وسنن أبي داود، وجامع الترمذي،

وسنن النسائي، وسنن ابن ماجه، وسنن الدارمي.

ب- يذكر رقم الكتاب ورقم الحديث في كل من:

صحيح مسلم، وموطأ مالك.

ج- يذكر رقم الحديث فقط في كل من:

مسند زيد بن علي، ومسند أبي داود الطيالسي.

د- يذكر رقم الجزء والصفحة في:

مسند أحمد.

هـ- يذكر رقم الجزء والقسم والصفحة في:

طبقات ابن سعد.

و- يذكر رقم الصفحة فقط في:

سيرة ابن هشام، ومغازي الواقدي.

٩- رموز الكتاب:

أ- رموز أصحاب المصنفات التي نقل منها الكتاب:

١- (بخ) = صحيح البخاري.

٢- (مس) = صحيح مسلم.

٣- (بد) = سنن أبي داود.

٤- (تر) = جامع الترمذي.

٥- (نس) = سنن النسائي.

٦- (مج) = سنن ابن ماجه.

٧- (ما) = موطأ مالك.

٨- (حم) = مسند أحمد.

٩- (ط) = مسند أبي داود الطيالسي.

١٠- (مي) = سنن الدارمي.

١١- (ز) = مسند زيد بن علي.

١٢- (هش) = سيرة ابن هشام.

١٣- (قد) = مغازي الواقدي.

١٤- (عد) = طبقات ابن سعد.

ب- رموز أخرى استعملها الكتاب:

١٥- (ك) = كتاب.

١٦- (ب) = باب.

١٧- (ح) = حديث.

١٨- (ص) = صفحة.

١٩- (ج) = جزء.

٢٠- (ق) = قسم.

٢١- (قا) = قابل ما قبلها بما بعدها.

٢٢- (م م م) = فوق العدد من جهة اليسار تدل على أن الحديث مكرر مرات.

٢٣- الرقم الصغير فوق العدد من جهة اليسار يدل على أن الحديث مكرر بقدره في الصفحة أو في الباب.

١٠- نموذج من الكتاب:

جاء في مادة: (الأصابع) عنوان: (الإشارة بالإصبع في الصلاة)، ثم جاء تحت هذا العنوان ما يلي:
١- مس: ك ١٥ ح ١٤٧ =
صحيح مسلم، كتاب الحج، حديث رقم (١٤٧).
٢- بد: ك ١١ ب ٥٦ =
سنن أبي داود، كتاب المناسك، باب (٥٦).
٣- تر: ك ٤٥ ب ١٠٤ =
سنن الترمذي، كتاب الدعوات، باب (١٠٤).
٤- نس: ك ١٢ ب ٧٩ ، وك ١٣ ب ٣٠ و٣٦- ٣٩ =
سنن النسائي، كتاب التطبيق، باب (٧٩)، وكتاب السهو، باب ٣٠ و٣٦ و٣٧ و٣٨ و٣٩.
٥- مج: ك ٥ ب ٢٧ =
سنن ابن ماجه، كتاب الإقامة، باب (٢٧)
٦- مي: ك ٢ب٨٣ و٩٢ =
سنن الدارمي، كتاب الوضوء، باب (٨٣) وباب (٩٢).
٧- حم. أول ص ٣٣٩ ، ثان ص ١١٩، ثالث ص ٤٧٠ ، رابع ص ٣١٦ و ٣١٨ و٣١٩ ، خامس ص ٢٩٧ =
مسند أحمد في هذه الأجزاء الخمسة بأرقام الصفحات المذكورة.
٨- ط: ح ٧٨٥ =
مسند الطيالسي، حديث رقم (٧٨٥).
١١- معرفة أسماء الكتب من خلال الأرقام الموجودة في الكتاب:
عمل المترجم الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي مفتاحًا للكتاب في أوله.
وذلك بذكر:
أ- أسماء الكتب الموجودة في: الكتب الستة، وسنن الدارمي، وموطأ مالك،
مع ذكر رقم كل كتاب بجانبه، مع بيان عدد أبواب كل كتاب منها.
ب- أسماء الكتب الموجودة في: صحيح مسلم، وموطأ مالك،
مع بيان عدد أحاديث كل كتاب منها.
فإذا أردنا معرفة أسماء الكتب من خلال الأرقام الموجودة في الكتاب – كما في النموذج السابق – فعلينا بالعودة إلى هذا المفتاح.
١٢- الطبعات التي اعتمدها المؤلف في الكتب الأربعة عشر هي:
١- صحيح البخاري: طبعة ليدن سنة (١٨٦٢- ١٨٦٨م) و(١٩٠٧- ١٩٠٨م).
٢- صحيح مسلم: طبعة بولاق سنة (١٢٩٠هـ).
٣- سنن أبي داود: طبعة القاهرة سنة (١٢٨٠هـ).
٤- جامع الترمذي: طبعة بولاق سنة (١٢٩٢هـ).
٥- سنن النسائي: طبعة القاهرة سنة (١٣١٢هـ).
٦- سنن ابن ماجه: طبعة القاهرة سنة (١٣١٣هـ).
٧- سنن الدارمي: طبعة دهلي سنة (١٣٣٧هـ).
٨- موطأ مالك: طبعة القاهرة سنة (١٢٧٩هـ).
٩- مسند أحمد: طبعة القاهرة سنة (١٣١٣هـ).
١٠- مسند الطيالسي: طبعة حيدر آباد سنة (١٣٢١هـ).
١١- مسند زيد بن علي: طبعة ميلانو سنة (١٩١٩م).
١٢- طبقات ابن سعد: طبعة ليدن سنة (١٩٠٤- ١٩٠٨م).
١٣- سيرة ابن هشام: طبعة غوتنغن سنة (١٨٥٩- ١٨٦٠م).
١٤- مغازي الواقدي: طبعة برلين سنة (١٨٨٢م).
وهذه الطبعات تكاد تكون في حكم المفقودة الآن.
لكن من المعلوم أن الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي قد ترجم هذا الكتاب ، كما قد انضمَّ إلى المستشرقين في إخراج «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث»، وقد عرف - رحمه الله - أن كثيرا من الطبعات السابقة لا تكاد توجد، كما انه في الطبعات الأخرى يصعب الاهتداء إلى موضع الحديث فيها؛ لأنها غير مرقمة الأبواب أو الأحاديث؛
لذلك بذا بإخراج هذه الكتب مُرتبة مُبوّبة مُرقّمة مما يتناسب وطريقةَ «مفتاح كنوز السنة» و «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث» .
لكن عاجلته المنية، ولم يتيسر له إخراج جميع هذه الكتب.
وقد ذكرنا الكتب التي قام بإخراجها ونشرها، في المحاضرة الثامنة.
١٣- فوائد الكتاب:
هو مفيد جداً، ويدل على الأحاديث الواردة في الموضوع المراد بحثه؛ بغض النظر عن ألفاظ الأحاديث.
وقد ذلل المؤلف بكتابه هذا صعوبات كثيرة، كانت تعترض سبيل المتطلبين للأحاديث، والمعتنين بجمع شتاتها في المسألة الواحدة؛ مما أقر عيون الباحثين في العلوم الشرعية عامة، وعلم الحديث خاصة،
وهو الأمر الذي حمل عالمين جليلين من علماء الأمة، وهما: الشيخ محمد رشيد رضا والشيخ العلامة المحدث أحمد محمد شاكر، على الثناء على الكتاب، والإشادة بفوائده أهل العلم.
١٤- عيوب الكتاب:
لا يعني ما سبق من فوائد الكتاب أنه يخلو من الضعف والنقص اللذين يلحقان أعمال البشر،
أو أنه سالم من بعض الاعتراضات والانتقادات التي قد تعن لمن خبره، وأطال ممارسته، وعكف على الاشتغال به في تخريج الأحاديث والآثار
وأبرز هذه العيوب:
أولا: توعير الطريق أمام الباحث:

وذلك بإطالة سبيل البحث مما قد يضجره،
فالباحث عن حديث رفع اليدين في الدعاء – مثلا - ينقدح في ذهنه لأول وهلة، أنه يوجد في الكتاب في مادة «الدعاء»!
لكن الكتاب أعرض عن ذكر حديث رفع اليدين في الدعاء في مادة «الدعاء»! وأحال على مادته «اليدين» المتأخرة.
ثانيا: ذكر مسائل في غير مواضعها التي يظن أن توجد فيها:
مما يشق على المستفيد من الكتاب طريق البحث،
فلا مناسبة - مثلا - بين مادة «البيعة» التي تكون للإمام، وبين حديث «إذا بايعت فقل لا خلابة» الذي كان حقا على المفهرس أن يدرجه في مادة البيع، التي هو لها أنسب،
لأن سياق الحديث يدل دلالة قاطعة على ذلك، فعن ابن عمر قال: «كان رجل يخدع عند البيع، فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال: «إذا بايعت فقل لا خلابة» .
١٥- كيفية ومراحل التخريج بواسطة هذا الكتاب:
إذا أردنا تخريج حديث بواسطة "مفتاح كنوز السنة"،
مثل حديث أنس مرفوعًا: "تسحروا فإن في السحور بركة".
فعلينا اتباع المراحل الآتية:
١- استنباط الموضوع الخاص للحديث:
فموضوع حديثنا الخاص – مثلاً – هو "فضل السحور".
٢- تحديد الموضوع العام للحديث الذي يدخل تحته الموضوع المستنبط الخاص:
فمثلاً موضوع حديثنا العام هو "الصيام".
٣- ثم البحث في المفتاح عن الموضوع العام:
فسنجد موضوع حديثنا العام "الصيام" فيه في حرف الصاد.
٤- ثم البحث في فقراته المتنوعة عن أقرب فقرة للموضوع الخاص:
فسنجد في فقراته نص حديثنا في ص٢٩١-٢٩٢.
٥- ثم معرفة عناوين الكتب والأبواب ذوات الأرقام التي ذكرها المفتاح للكتب المرتبة على الأبواب.
القسم الثاني
المصنفات التي شملت أبوابها وموضوعاتها أكثر أبواب الدين
هذا النوع من المصنفات يشمل أكثر أبواب الدين،
ولا سيما الموضوعات الفقهية؛ فالغالب على هذه المصنفات أنها مرتبة على الأبواب الفقهية.
ولكن قد تذكر في بعضها ما يتعلق بغير ذلك؛ كالإيمان، والآداب.
وهذه المصنفات أنواع ،
وأشهر هذه الأنواع هي:
١- السنن.
٢- المصنّفات.
٣- الموطآت.
٤- المستخرجات على السنن.
(١) السنن
أ- تعريف السنن: هي الكتب المرتبة على الأبواب الفقهية، وتشمل على الأحاديث المرفوعة، دون الموقوفة أو المقطوعة.
ب- أمثلة:
كتب السنن كثيرة جدًا، من أشهرها:
١- سنن أبي داود (ت٢٧٥هـ).
٢- سنن النسائي (ت٣٠٣هـ).
٣- سنن ابن ماجه (ت٢٧٥هـ).
٤- سنن الشافعي (ت٢٠٤هـ).
٥- سنن البيهقي (ت٤٥٨هـ).
٦- سنن الدارقطني (ت٣٨٥هـ).
٧- سنن الدارمي (ت٢٥٥هـ).
(٢) المصنَّفات
أ- تعريف المصنَّف:
هو الكتاب المرتب على الأبواب الفقهية، والمشتمل على الأحاديث المرفوعة والموقوفة والمقطوعة.
فهو يشتمل على الأحاديث النبوية، وأقوال الصحابة، وفتاوى التابعين، وفتاوى أتباع التابعين في بعض الحيان.
ب- الفرق بين المصنف والسنن:
هو أن المصنف يشتمل على الأحاديث المرفوعة والموقوفة والمقطوعة، على حين السنن تشتمل على الأحاديث المرفوعة فقط، ولا تذكر غيرها إلا نادرًا.
ج- أمثلة:
١- المصنف، لابن أبي شيبة الكوفي (ت٢٣٥هـ).
٢- المصنف، لعبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت٢١١هـ).
٣- المصنف، لبقي بن مخلد القرطبي (ت٢٧٦هـ).
٤- المصنف، لوكيع بن الجراح الكوفي (ت١٩٦هـ).
٥- المصنف، لحماد بن سلمة البصري (ت١٦٧هـ).
(٣) الموطآت

أ- تعريف الموطآت:

الموطآت جمع موطأ.

والموطأ - في اللغة - كما يقول ابن فارس: (كلمةٌ تدلُ على تمهيدِ شيءٍ وتسهيله)

والموطأ -عند المحدثين - هو الكتاب المرتب على الأبواب الفقهية، ويشتمل على الأحاديث المرفوعة والموقوفة والمقطوعة.

ب- سبب التسمية:

قيل: لأن مؤلفه وطأه للناس، أي: سهله وهيأه لهم.

: وقيل في سبب تسمية الإمام مالك كتابه بالموطأ أن ذلك لمواطأة علماء المدينة له فيه ، وموافقتهم عليه.

قال مالك: عرضت كتابي هذا على سبعين فقيهاً من فقهاء

المدينة فكلهم واطأني عليه ، فسمّيته: الموطأ

ج- أمثلة:

١- الموطأ، لمالك بن أنس المدني (ت١٧٩هـ).

٢- الموطأ، لابن أبي ذئب المدني (ت١٨٥هـ).

٣- الموطأ، لعبد الله بن محمد المروزي (ت٢٩٣هـ).

(٤) المستخرجات على الأنواع السابقة

أ- المستخرجات على المصنفات والموطآت:

لا توجد - فيما نعلم - مستخرجات على المصنفات والموطآت.

ب- المستخرجات على السنن:

أما السنن فعليها مستخرجات،

وهي مثلها في الترتيب والتبويب.

ومن أمثلتها:

كتاب: مستخرج قاسم بن أصبغ على سنن أبي داود.

المحاضرة الحادي عشر

القسم الثالث : المصنفات المختصة بباب من أبواب الدين

<u>أو جانب من جوانبه</u>

وهي كثيرة ، أشهرها :

١- الأجزاء.

٢- الترغيب والترهيب.

٣- الزهد والفضائل والآداب والأخلاق.

٤- الأحكام.

٥- موضوعات خاصة.

٦- كتب الفنون الأخرى.

٧- كتب التخريج.

٨- الشروح الحديثية والتعليقات عليها.

<u>١- الأجزاء</u>

أ- المقصود بالجزء الحديثي:

هو كتاب صغير يشتمل على أحد أمرين:

١- إما مرويات راوٍ واحد من رواة الحديث،

سواء كان ذلك جمع الأحاديث المروية عن واحد من الصحابة رضي الله عنهم ، أم من بعدهم :

مثل: «جزء ما رواه أبو حنيفة عن الصحابة رضي الله عنهم»: لعبد الكريم بن عبد الصمد الطبري، (ت١٧٨هـ).

٢- وإما جمع الأحاديث المتعلقة بموضوع واحد على سبيل البسط والاستقصاء :

مثل: «جزء رفع اليدين في الصلاة» :للبخاري.

و«جزء القراءة خلف الإمام» : للبخاري أيضاً.

ب- متى يبحث فيه؟

١- إذا كان حديثاً مروياً من طريق صحابي ما،

أو من طريق أحد مشاهير الرواة ممن يجمع حديثه،

٢- أو كان حديثاً يتعلق بموضوع ذلك الجزء الموجود.

<u>٢- الترغيب والترهيب</u>

أ- المقصود بها:

هي الكتب الحديثية المرتبة على أساس جمع الأحاديث الواردة في:

الترغيب بأمر من الأمور المطلوبة،

أو الترهيب من أمر من الأمور المنهي عنها،

كالترغيب ببر الوالدين،

والترهيب من عقوقهما.

وقد صنف في هذا النوع عدد من المصنفات:

١- منها مصنفات صنفها مؤلفوها بأسانيدهم استقلالاً،

٢- ومنها كتب مجردة من الأسانيد ومنتقاة من مصنفات أخرى.

ب- أمثلة:

١- «الترغيب والترهيب» : لعمر بن أحمد المشهور بابن شاهين (ت٣٨٥هـ).

وقد ألفه ابن شاهين استقلالاً،

أي أنه يذكر أسانيده من شيوخه إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - .

٢- «الترغيب والترهيب» : لعبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت٦٥٦هـ).

نبذة عن هذا الكتاب :

- هو من الكتب المنتقى أحاديثها، والمجردة من الأسانيد، مع ذكر تخريجها ومراتبها.

- من أجمع الكتب في أحاديث الترغيب والترهيب.
- عدد أحاديثه حوالي (٥٥٨٠) حديثاً .
- أحاديثه تدور بين الصحيح والحسن والضعيف، والقليل من الموضوع .
- بين المصنف في مقدمته طريقته في الحكم على الحديث :
- فما كان في الصحيحين رواه بصيغة الجزم وسكت عليه لأنه صحيح.
- وما كان في غيرهما فهو على أقسام :
الأول : ما كان صحيحاً أو حسناً رواه بصيغة الجزم، فإما أن يسكت عليه، أو يبين سنده.
والثاني : ما اختلف في أحد رواته والراجح توثيقه فقد رواه بصيغة الجزم، مع إشارته للراوي المختلف فيه.
والثالث : ما كان ضعيفاً، فقد رواه بصيغة التمريض وقد يبين ضعفه أو يسكت عليه.
والرابع : ما كان واهياً رواه بصيغة التمريض وبين سبب ضعفه ، وبعضه بعد التحقيق موضوع .

٣- الزهد والفضائل والآداب والأخلاق

هناك مصنفات كثيرة أفردت لهذا النوع من الموضوعات، فجمعت أكبر عدد من الأحاديث والآثار المتعلقة بالموضوع، وهي كتب نفيسة تشبع الموضوع حقه، وتحتوي على ثروة خصبة من الأحاديث والآثار،
فمن أراد أن يعرف حديثًا من الأحاديث متعلقًا بهذه الموضوعات ،
أو أراد كتابة بحث أو مقالة علمية في بعض هذه الموضوعات واحتاج إلى الأحاديث والآثار ليستشهد بها وليدعم أقواله ؛
فعليه أن يرجع إلى هذه الكتب ويبحث فيها فإنه يجد فيها طَلِبَتَه.
- أمثلتها:
١- «ذم الغيبة» ،
٢- «ذم الحسد» ،
٣- «ذم الدنيا» ،
لابن أبي الدنيا عبد الله بن محمد البغدادي (ت ٢٨١هـ).
٤- «أخلاق النبي صلى الله عليه وآله وسلم» : لعبد الله بن محمد الأصبهاني (ت ٣٦٩هـ).
٥- «الزهد» لأحمد بن حنبل (ت ٢٤١ هـ).
٦- «الزهد» لعبد الله بن المبارك (ت ١٨١هـ).
٧- «الذكر والدعاء» لأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الكوفي، (ت١٨٢هـ).
٨- «فضائل القرآن» لمحمد بن إدريس الشافعي (ت٢٠٤هـ).
٩- «فضائل الصحابة رضي الله عنهم» لأبي نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ).
١٠- «رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين» ليحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ).
وغير ذلك من المصنفات في هذه الأبواب.
فالحاصل هو أن من أراد أن يقف على كتاب مثلاً في ذم الدنيا، أو في ذم الحسد، أو في ذم الغيبة، أو في كتب الأخلاق أخلاق النبي - صلى الله عليه وسلم - ، أو في كتب الزهد؛
فعليه بالمصنفات في هذا الموضوع الواحد، فيجد فيها ما يبتغيه ، وبخاصة إن كان لهذه الكتب فهارس خادمة بشكل جيد.

٤- الأحكام

أ- المقصود بها:
كتب الأحكام هي الكتب التي اشتملت على أحاديث الأحكام فقط.
وهي أحاديث انتقاها مؤلفو هذه الكتب من المصنفات الحديثية الأصول، ورتبوها على أبواب الفقه.
ومنها: الكبير، ومنها: المتوسط، ومنها: الصغير.
وهي كثيرة.
ب- من أشهرها:
١- «الأحكام الكبرى» لعبد الحق بن عبد الرحمن الإشبيلي، (ت٥٨١هـ).
٢- «الأحكام الصغرى» له أيضاً.
٣- «الأحكام» لعبد الغني بن عبد الواحد المقدسي (ت٦٠٠هـ).
٤- «عمدة الأحكام عن سيد الأنام» له أيضاً.
٥- «الإمام في أحاديث الأحكام» لابن دقيق العيد (ت٧٠٢هـ).
٦- «الإلمام بأحاديث الأحكام» له أيضاً.
٧- «المنتقى في الأحكام» لعبد السلام بن عبد الله، المعروف بابن تيمية الجد الحراني (ت٦٥٢هـ).
٨- «بلوغ المرام من أدلة الأحكام» للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ).
يقول ابن حجر في مقدمة هذا الكتاب:
(فهذا مختصر يشمل على أصول الأدلة الحديثية للأحكام حررته تحريرا بالغا ليصير من يحفظه من بين أقرانه نابغاً،
ويستعين به الطالب المبتدئ ولا يستغني عنه الراغب المنتهي.
وقد بينت عقب كل حديث من أخرجه من الأئمة لإرادة نصح الأمة).

٥- موضوعات خاصة

أ- المقصود بها:
هي كتب أُفردت لأبواب خاصة، بحث مؤلفوها موضوعًا واحدًا في كل كتاب ، أشبعوه من جميع جوانبه،
وقد نشروا في ثناياه عددًا كبيرًا من الأحاديث النبوية المتعلقة بذلك الموضوع.
وهي كتب نفيسة جديرة بالعناية والاهتمام، لا سيما في تلك الموضوعات؛
ليتعرفوا على ما ورد فيها من الأحاديث والآثار، التي لا توجد في المصنفات الحديثية المشهورة.
ب- من أشهرها:

١- «الإخلاص» لابن أبي الدنيا عبد الله بن محمد البغدادي (ت٢٨١هـ).
٢- «الأسماء والصفات» لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨هـ).
٣- «ذم الكلام» لعبد الله بن محمد الأنصاري الهروي (ت٤٨١هـ).
٤- «الفتن والملاحم» لنعيم بن حماد المروزي (ت٢٢٨هـ).
٥- «الجهاد» لعبد الله بن المبارك المروزي (ت ١٨١ هـ).

٦- كتب الفنون الأخرى

أ- المقصود بها:

هي الكتب المصنفة في الأصل في غير الحديث النبوي، مثل: كتب التفسير، والفقه، والتاريخ، وغيرها، لكن أوردت كثيراً من الأحاديث النبوية بين ثناياها.

ب- أنواعها:

الذي يعنينا من هذه المصنفات التي تورد الأحاديث نوعان، وهما:

أولا: المصنفات التي تروي الحديث بالسند أصالة لا أخذا من كتاب آخر.

ثانيا: المصنفات التي تورد الحديث مجردا عن السند ثم تذكر من أخرجه من أصحاب الكتب الحديثية.

أما التي تورد الحديث بدون سند ولا تذكر من أخرجه؛ فلا تفيدنا في هذا الباب.

ج- من أشهرها:

الكتب التي يتوفر فيها أحد الشرطين السابقين كثيرة والحمد لله في سائر العلوم والفنون الشرعية والعربية؛ فمنها:

١- «جامع البيان عن تأويل آي القرآن» لمحمد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ).
٢- «تفسير القرآن العظيم» لإسماعيل بن عمر الدمشقي، المعروف بابن كثير (ت٧٧٤هـ).
٣- «الدر المنثور في التفسير بالمأثور» للسيوطي (ت٩١١هـ).
٤- «المجموع في شرح المهذب» (في الفقه الشافعي) للنووي.
٥- «المغني» (في الفقه الحنبلي) لعبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي (ت٦٢٠هـ).
٦- «تاريخ الأمم والملوك» المعروف بـ «تاريخ الطبري» لمحمد بن جرير الطبري.

٧- كتب التخريج

أ- المقصود بها:

هي الكتب التي تولى مؤلفوها فيها تخريج الأحاديث الواقعة في بعض المصنفات الآخر.

وهذه الكتب تتنوع بتنوع موضوع الكتب التي تُخَرَّج أحاديثها،

فقد تكون هذه الكتب المراد تخريجها في التفسير أو في الفقه أو اللغة أو غيرها.

ب- من أشهرها:

١- «تخريج أحاديث (الكشاف)» الحافظ عبد الله بن يوسف الزيلعي.
٢- «نصب الراية لأحاديث (الهداية)» للزيلعي أيضاً.
٣- «التلخيص الحبير في تخريج أحاديث (شرح الوجيز الكبير)» للحافظ ابن حجر العسقلاني.
٤- «مناهل الصفا في تخريج أحاديث (الشفا)» للسيوطي.
٥- «فَلق الإصباح في تخريج أحاديث (الصحاح)» للسيوطي أيضاً.
٦- «المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في (الإحياء) من الأخبار» للحافظ العراقي.

٨- الشروح الحديثية والتعليقات عليها

أ- تعريفها:

هي شروح لبعض الكتب العلمية، اعتنى مصنفوها - الذين لهم معرفة وعناية بالحديث - بإيراد الأحاديث الكثيرة مع بيان مخارجها في تلك الشروح؛ لهذا تعتبر تلك الشروح مصدرًا خصبًا من مصادر التخريج.

ب- من أشهرها:

١- «فتح الباري بشرح صحيح البخاري» للحافظ ابن حجر العسقلاني.
٢- «عمدة القاري شرح صحيح البخاري» لمحمود بن أحمد العيني (ت٨٥٥هـ).
٣- «شرح الإحياء» لمحمد مرتضى الزبيدي.
٤- «فتح القدير» (شرح كتاب الهداية في الفقه الحنفي) لمحمد بن عبد الواحد، المعروف بابن الهمام (ت٨٦١هـ).

هذا وإن التعليقات التي يضعها بعض العلماء الذين لهم عناية بالحديث وعلومه في هذا العصر أثناء تحقيقهم لبعض الكتب المشتملة على أحاديث غير معروفة المخرج يمكن الاستفادة منها لمعرفة مخارج تلك الأحاديث.

ومن هؤلاء العلماء على سبيل المثال:

الشيخ أحمد شاكر،
وأخوه الشيخ محمود شاكر،
والشيخ عبد الفتاح أبو غدة،
والشيخ حبيب الرحمن الأعظمي،
والشيخ محمد فؤاد عبد الباقي،
والشيخ ناصر الدين الألباني.
رحمهم الله جميعا.

المحاضرة الثانية عشر

طرق التخريج:

الطريقة الخامسة : التخريج عن طريق النظر في حال الحديث متنًا وسندًا

المقصود بهذه الطريقة:

المقصود بها : إمعان النظر في أحوال الحديث وصفاته التي تكون في متن ذلك الحديث أو سنده،
ثم البحث عن مخرِّج ذلك الحديث عن طريق معرفة تلك الحالة أو الصفة ،
وذلك في المصنفات التي أفردت لجمع الأحاديث التي فيها تلك الصفة في المتن أو السند.
والأمثلة على ذلك كثيرة ،
نكتفي ببعضها؛ ليقاس عليها غيرها.
ونبدأ بالصفات أو الأحوال التي في المتن ثم التي في السند ثم التي فيهما جميعا.
(أولًا) المتن:
١ـ إذا ظهرت على متن الحديث أمارات الوضع:
والحديث الموضوع هو: الكذب، المُخْتَلَق، المصنوع، المنسوب إلى رسول الله ـ صلي الله عليه وسلم ـ.
ويمكن أن يعرف بدون النظر في إسناده :
إما لركاكة معناه أو ألفاظه،
أو لفساد معناه،
أو لمخالفته لصريح القرآن،
أو لغير ذلك.
فأقرب طريق لمعرفة مخرِّجه هو النظر في كتب الموضوعات،
فغالبا ما نجده مع تخريجه، والكلام عليه، وبيان واضعه
وكتب الموضوعات منها ما هو مرتب على الحروف،
ومنها ما هو مرتب على الأبواب.
وهي كثيرة.
*** فمن الكتب المرتبة على الحروف:**
ـ كتاب: «المصنوع في معرفة الحديث الموضوع» (وهو المسمى «الموضوعات الصغرى») : للشيخ علي القاري الهروي (ت ١٠١٤ هـ) .
*** ومن الكتب المرتبة على الأبواب:**
أـ كتاب: «الموضوعات» : لابن الجوزي.
وهو من أقدم ما صنف في هذا الفن ،
لكنه متساهل في الحكم على الحديث بالوضع ، لذا انتقده العلماء وتعقبوه.
ب ـ كتاب: «اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة»: للسيوطي.
وهو اختصار لكتاب ابن الجوزي السابق ، وتعقيب عليه،
وفيه زيادات لم يذكرها ابن الجوزي .
ج ـ كتاب: «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة» : لأبي الحسن علي بن محمد بن عراق الكناني (ت ٩٦٣ هـ) .
٢ـ إذا كان من الأحاديث القدسية:
ـ والحديث القدسي هو: ما نُقِلَ إلينا عن النبي ـ صلي الله عليه وسلم ـ مع إسناده إياه إلى ربه عز وجل .
ـ وله صيغتان يروى بهما ، هما :
أـ قال رسول الله ـ صلي الله عليه وسلم ـ فيما يرويه عن ربه عز وجل.
ت ـ قال الله تعالى ، فيما رواه عنه رسول الله ـ صلي الله عليه وسلم ـ
ث ـ فأقرب مصدر للبحث عنه هو الكتب التي أفردت لجمع الأحاديث القدسية،
ج ـ فإنها تذكر الحديث وتذكر من أخرجه.

ح- ومنها:
خ- أ- كتاب: «مشكاة الأنوار في ما روي عن الله سبحانه وتعالى من الأخبار» : لمحمد بن علي بن عربي الأندلسي (ت٦٣٨هـ).
د- ب- كتاب: «الإتحافات السنية بالأحاديث القدسية» : لعبد الرؤوف المناوي (ت١٠٣١هـ).
ذ- وقد جَمَع فيه : ٢٧٢ حديثاً.
ر- ٣- إذا كان الحديث مُشكلاً في ظاهره:
ز- كأن يكون – في ظاهره – متعارضًا مع آية قرآنية، أو مع حديث نبوي آخر، أو مع العقل، أو مع الحس.
س- وفي هذه الحالة يمكن الرجوع إلى الكتب التي أُلفت في هذا الباب.
ش- ومنها:
ص- أ- كتاب «اختلاف الحديث» : للإمام الشافعي.
ض- ب- كتاب «تأويل مختلف الحديث» : لابن قتيبة.
ط- ج- كتاب «شرح مشكل الآثار» : للطحاوي.
ظ- وهو أوسع هذه الكتب ، وأشملها.

- إذا كان الحديث موصوفاً بأنه متواتر:
والمتواتر هو: ما رواه عدد كثير تُحيل العادة تواطؤهم على الكذب.
أي أنه: الحديث أو الخبر الذي يرويه في كل طبقة من طبقات سنده رواة كثيرون، يحكم العقل عادة باستحالة أن يكون أولئك الرواة قد اتفقوا على اختلاق هذا الخبر.
وفي هذه الحالة نرجع إلى الكتب التي أُلفت في بيان الأحاديث المتواترة.
ومنها :
أ- كتاب: «الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة»: للسيوطي.
ب- كتاب: «قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة»: للسيوطي أيضاً .
وهو تلخيص للكتاب السابق.
ج- كتاب: «نظم المتناثر من الحديث المتواتر»: لمحمد بن جعفر الكتاني .
د- كتاب: «لقط اللآلئ المتناثرة في الأحاديث المتواترة»: للزبيدي .
(ثانيًا) السند:
إذا كان في السند لطيفة من لطائف الإسناد:
مثل:
١- أن يوجد أب يروي الحديث عن ابنه:
كحديث رواه العباس بن المطلب، عن ابنه الفضل : "أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - جمع بين الصلاتين بالمزدلفة".
فأقرب مصدر لتخريجه هو الكتب التي أفردت لرواية الآباء عن الأبناء.
مثل:
- كتاب: «رواية الآباء عن الأبناء» للخطيب البغدادي.
٢- أن يكون الحديث من رواية الرجل عن أبيه ، أو عن أبيه عن جده:
فرواية الراوي عن أبيه فحسب : كرواية أبي العشراء عن أبيه.
ورواية الراوي عن أبيه عن جده : كرواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.
وهناك كتب مصنفة في هذا النوع بصورتيه .
فمما أُلف في رواية الراوي عن أبيه :
- كتاب «رواية الأبناء عن آبائهم» : لأبي نصر عبيد الله بن سعيد الوائلي.
ومما أُلف في رواية الراوي عن أبيه عن جده :
أ- «جزء من روى عن أبيه عن جده» : لابن أبي خيثمة.
ب- كتاب: «الوشي المعلم لمن روى عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم» لقاسم بن قطلوبغا الحنفي.
٣- أن يكون الإسناد مسلسلاً :
والمسلسل هو : ما تتابع رجال إسناده على صفة معينة أو حالة معينة ؛ للرواة تارة ، وللرواية تارة أخرى.
فيستعان في هذه الحالة بالكتب التي جمعت الأحاديث المسلسلة، مثل:
١- كتاب: «المسلسلات الكبرى» للسيوطي (ت ٩١١هـ).
وقد جمع فيه ٨٥ حديثًا.
٢- كتاب «المناهل السلسلة في الأحاديث المسلسلة» لمحمد بن عبد الباقي الأيوبي (ت ١٣٦٤هـ).
وقد جمع فيه ٢١٢ حديث.
٤- أن يكون الإسناد مرسلًا:
والمرسل هو : ما سقط من آخر إسناده مَنْ بَعْدَ التابعي.
أي : هو الحديث الذي سقط من إسناده : الراوي الذي بعد التابعي، والذي بعد التابعي هو الصحابي.
وآخر الإسناد هو طرفه الذي فيه الصحابي.

فيستعان في هذه الحالة بكتب المراسيل التي جمعت كثيرًا منها.

مثل:

١- كتاب : «المراسيل» لأبي داود السجستاني.

وهو مرتب على الأبواب.

٢- كتاب: «المراسيل» لابن أبي حاتم الرازي.

(ثالثًا) المتن والسند معًا:

هناك صفات وأحوال تكون أحيانا في المتن وأحيانا في السند،

وذلك كالعلة والإبهام.

والحديث المعلل هو : الحديث الذي أُطُّلِعَ فيه على علة تقدح في صحته، مع أن الظاهر السلامة منها.

والمبهم كأن يقال في السند : (عن رجل) ،

أو يقال في المتن : (جاء رجل) ، أو : (سأل رجل) ، ونحو ذلك.

فالأحاديث التي يوجد فيها شيء من العلة أو الإبهام يبحث عنها في الكتب التي أفردها العلماء للكلام عليها.

أ- فمن الكتب التي أفردها العلماء للكلام على العلل :

١- كتاب: «علل الحديث» لابن أبي حاتم الرازي.

وهو مرتب على الأبواب،

حيث يذكر تحت كل باب الأحاديث المعلولة، ويبين علتها بشكل جيد.

٢- كتاب: «العلل الواردة في الأحاديث النبوية» للدارقطني.

وهو أجمعها وأوسعها .

ب- ومن الكتب التي أفردها العلماء للكلام على المبهمات:

١- كتاب : «الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة» للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ).

وموضوعه : إيراد الأحاديث التي تشتمل متونها على أسماء مبهمة

ثم بيان الاسم المبهم بإيراد الحديث من طريق آخر فيه ذكر اسم هذا المبهم صريحًا.

٢- كتاب : «المستفاد من مبهمات المتن والإسناد» لأبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي (ت ٨٢٦ هـ).

وهو مرتب على الأبواب الفقهية ،

وهو من أجمع الكتب في هذا الباب وأنفعها.

وكما يتضح من عنوانه فهو شمل الكلام عن المبهمات الواقعة في المتون والأسانيد ، ولم يقتصر على مبهمات المتون كما فعل الخطيب.

المحاضرة الثالثة عشر

طرق التخريج:

الطريقة السادسة : التخريج عن طريق الحاسوب

(١)

١- مقدمة

مع تقدم التقنية الحديثة وظهور الحاسب الآلي، كان للسنّة والسّيرة النبوية من الخدمة من خلال أجهزة الحاسب وَبرَامجه، ومن خلال شبكة المعلومات العالمية "الإنترنت" الجهود الكثيرة من أجل تيسير سبل الوصول إلى خبر النبي صلى الله عليه وسلم لجميع أمة الإسلام في العالم كلها.

لقد كان الكم الهائل للرواية الحديثية والتاريخية والأدبية في تراثنا اقتضى أن يمتصّ (الجمع) وقت علمائنا، مع أن الجمع عمل آلي أكثر منه فنيا، والخبرة التي تتولد خلاله ضئيلة نسبيا وتكاد تنحصر في التعرف على المصادر وكيفية استعمالها للوصول إلى المعلومة.

ومن مزايا الحاسب الآلي :

١- قدرة الحاسب على تخزين أحجام هائلة من المعلومات.

٢- سرعة الحاسب في الوصول للمعلومة حيث يوفّر ساعات طويلة من البحث بين عشرات الكتب ويعرض نتائج البحث في ثوان.

٣- قدرة الحاسب على التبويب والفهرسة والطباعة.

فتوافرت برامج موسوعيّة تتناول:

علوم الحديث رواية ودراية،

وتتناول علم الرجال ،

وجمع المصنفات فيهم .

في برامج تيسير سبل:

الوقوف على متن الحديث،

وأقوال الأئمة في حاله ،

وكذا الوقوف على نقلة السنّة النبوية ،

ومعرفة رأي أئمة الجرح والتعديل فيهم.

٢- مزايا الحاسب الآلي المتعلقة بتخريج الأحاديث

١- السرعة الهائلة في البحث وما يوفره من الوقت والجهد الكبيرين،

مما يؤدي بدوره إلى السرعة في الإنجاز والتحصيل .

٢- تنوع أساليب استخدامه بحيث شملت كل الأساليب السابقة في التخريج عن طريق الكتب المطبوعة بطرقها الخمس ، وزادت عليها الكثير.

٣- استيعابه لمصادر هائلة من السنة النبوية وغيرها .

٤- توفير الوقت الكبير الذي كنا نقوم به في كتابة الحديث على الورق،

وحفظ النتائج التي وصلنا إليها بكل التقنيات الحديثة.

٥- تغيير الخط واللون بالشكل الذي نريد مما لا يتوفر على الورق.

٦- الحكم على الحديث بسهولة،
سواء بالنظر في رجاله،
أو بنقل أقوال أهل العلم القدامى والمحدثين فيه.
٧- جمع وتأليف أي كتاب في أي موضوع في وقت قصير جدا إذا ما قيس بالوقت السابق قبل وجود الحاسوب والبرامج العلمية .
وغير ذلك من فوائد هائلة، لا يقدرها قدرها إلا من عاصر ما قبل الحاسوب وما بعد الحاسوب، واشتغل بالاثنين .
٣- عيوب الحاسب الآلي المتعلقة بتخريج الأحاديث
١- التعود على الكسل واختيار الأسهل في التخريج بهذه الوسيلة دائما بدلا من الكتب.
٢- إبعاد القارئ عن التعرف على المصادر ومناهجها ،
حتى إن البعض تصوّر أنه يمكن أن يستغني بهذه البرامج عن الكتب ، وهذا غير صحيح ،
لأن الكمبيوتر بكل خصائصه مستحيل أن يحل محلّ الكتاب ، فالكتاب هو الوسيلة الصحيحة للتعلّم .
٣- هجر الكتب المتخصصة التي هي الأساس في تحصيل هذا العلم؛ مما سيؤدى الى شيوع الجهل بكتب السنة لدى مستخدمي هذه الطريقة والجهل بالتعامل معها،
وهذا الأمر له خطورة على السنه ومؤلفاتها .
٤- الاغترار بكثرة المصادر ،
فالبعض قد يظن أن التخريج بكثرة المصادر ، فإذا وقف على الحديث في مصادر متعددة ظنَّ أنه أعلم من الذي لم يقف على مصادره ،
وهذا ما يحصل من خلال الكمبيوتر الذي يوقفك على مصادر عديدة ، وقد يغترّ بذلك الباحث ،
ولاشك أن هذا غير صحيح ، وأنه عيب في مستخدم الكمبيوتر.
٥- الجهل بأسباب الحكم على الروايات والرواة؛ وذلك بالاعتماد على الأحكام الجاهزة في البرامج الحاسوبية.
٦- قد يحدث أي خطأ في الحاسوب فتذهب جميع المعلومات إذا لم تكن قد حفظت في أمكنة متعددة، وعلى طلاب العلم الانتباه لذلك جيدا.
ولا شك أن هذه الوسيلة الخطيرة عوضتنا عن الحفظ الذي كان يقوم به علماؤنا السابقون،
وذلك لكثرة المشاغل التي تشغل طالب العلم اليوم،
مع كثرة الهموم التي تضغط عليه ليل نهار .
ولذا يُنصح من يستخدم الحاسب الآلي أن يستغلّ المزايا التي فيه استغلالاً جيداً،
وأن يتجنب العيوب السابقة التي هي في الحقيقة عيوب في المستخدم لا في الكمبيوتر .
وينبغي الالتفات إلى أن:
الحاسب الآلي يُعتبر فِهرساً يُنتفع به كما يُنتفع بالفهارس على جميع الوجوه السابقة على : اسم الراوي، أو الصحابي، أو لفظة في الحديث، وغيرها،
ولا يعدو الحاسب الآلي إلا أن يكون فِهرساً، ويستحيل أن يكون قادراً على الاستقلال في الحكم،
فالحكم على الحديث ليس عملاً آلياً،
بل هو عملٌ يحتاج إلى فقه ، واستنباط ، وإعمال ذهن ،
ولا يتأتى جميع ذلك للكمبيوتر .
٤- أمثلة من البرامج الموجودة حاليًا
عملت برامج كثيرة للسنة النبوية، ومنها :
١- برامج دار التراث:
أخرجت دار التراث برنامج: (المكتبة الألفية في السنة النبوية)،
ثم أصدرت: (الجامع الكبير)؛ حيث جمع جل كتب الحديث وغيرها ،
والمطبوع فيه أكثر من ألفين وخمسمائة عنوان،
والأخطاء فيه أقلُّ من الأول نوعاً ما ،
وهو موافق للمطبوع .
- برنامج العريس:
وهو يشبه برنامج المكتبة الألفية،
ولكنه قليل الأخطاء في إدخال النصوص،
ولكن برنامج الألفية أسهل منه.
٣- برنامج حرف للكتب التسعة:
واسمه : (موسوعة الحديث الشريف).

وهو أفضل البرامج وأدقها ،
فهو مدقق ومشكل،
وفيه شرح الكتب الستة،
وبه فهارس كثيرة تعين طالب العلم على الرجوع للحديث
نبذة عن هذا البرنامج:
أ- موسوعة الحديث الشريف تضم كتب الحديث التسعة: صحيحي البخاري ومسلم، وسنن أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه، وسنن الدارمي، وموطأ مالك، ومسند الإمام أحمد بن حنبل.
ب- يزيد عدد هذه الأحاديث في هذه الكتب عن ٦٢ ألف حديث للنبي صلى الله عليه وسلم ،
ج- يناهز عدد صفحاتها نحو ٢٥ ألف صفحة ،
بالإضافة إلى شروحها.
د- قامت حرف بمجموعة من الخدمات العلمية لهذه الأحاديث في هذا البرنامج ، منها:
١- تحقيق النص وضبط أسماء الرواة والأعلام.
٢- ترقيم الكتب والأبواب والأحاديث وتحليل مفرداتها.
٣- معالجة لغوية تضمنت ضبط النص بالشكل ضبطا كاملا.
٤- معلومات وافية عن الرواة ومراتبهم.
٥- شرح غريب الألفاظ.
٦- التخريج والإسناد وطرق الرواية.
٧- توثيق المعلومات الشرعية ، من أكثر من ٥٠٠ مجلد من المكتبة الإسلامية.
٤- المكتبة الشاملة :
وهو أهم برنامج صدر إلى الآن ،
حيث نستطيع إدخال أي كتاب فيه، بل نصحح أخطاءه إن كانت فيه أخطاء.
وفيه جل كتب السنة وشروحها ،
وهو يعتمد على أحدث وأدق الطبعات بشكل مستمر،
حيث توضع فيه الطبعات المدققة والموافقة للمطبوع
بشكل دوري.
وهذا البرنامج نستطيع من خلاله استخراج أي حديث:
سواء عن طريق أي لفظ فيه،
أوعن طريق راويه،
أو عن طريق السند ،
أو عن طريق مخرجه ،
بشكل سريع جدا؛ مما يوفر على طالب العلم الجهد الكبير
والوقت الثمين.
وهذه نبذة عن هذا البرنامج:
<u>برنامج المكتبة الشاملة</u>
أ- الهدف من برنامج المكتبة الشاملة:
هو كما يقول صاحبه نقلا عنه :
«الهدف من هذه المكتبة ليس مجرد جمع بعض الكتب المجانية من الإنترنت في مكتبة واحدة،
بل الأهم من ذلك هو إمكانية إضافة الكتب وتعديلها:
لتكون المكتبة الشخصية لطالب العلم»
ب- مزايا برنامج المكتبة الشاملة :
١- عرض تفاسير القرآن الكريم المتعددة بصورة مقارنة.
٢- الوصول إلى تراجم الرواة بسهولة ، وبخاصة تراجم رجال الكتب الستة .
٣- سهولة إضافة أي كتاب أو ملف إليها بأي من الصيغ المشهورة للملفات النصية؛ كملفات الوورد أو الويب (صفحات النت) ،
وكذا إخراجه منها كذلك بصيغة المكتبة (book) أو الوورد أو الويب.
٤- إمكانية إضافة أقسام للكتب داخل المكتبة مع إمكانية تعديلها أو حذفها.
٥- إمكانية ربط الكتاب الموافق للمطبوع بالمصور (pdf) ،
بحيث يمكن الاطلاع على صورة الكتاب أثناء تصفح أي صفحة من صفحاته داخل المكتبة ؛ للتأكد من سلامة النص وصحة النقل.
٦- إمكانية تحرير أي كتاب (أي: التعديل فيه بالمسح والإضافة والتعليق) داخل البرنامج ، ونقله لأي قسم آخر من أقسام المكتبة ، أو حذفه.
٧- إمكانية البحث الهائلة داخل جميع كتب المكتبة أو داخل أي قسم من أقسامها بمعاملات وبخيارات متنوعة،
مثل : (البحث مع – البحث بأو – البحث باللواصق – البحث في النصوص – البحث في العناوين) ،
مع إمكانية حفظ مجالات البحث أو نتائج البحث ،
مع سرعة عالية في البحث.
٨- إمكانية تخريج الحديث والوصول لجميع طرقه الممكنة في كتب السنة.

حل واجب تخريج ا لاحا ديث

(اذكر / اذكري فوائد أخرى لكتب الأطراف)
والمطلوب فوائد غير التي ذكرناها فيالمحاضرة الخامسة.
ويمكن الحصول على هذه الفوائد منخلال:
1- الكتب المطولة في التخريج (ويمكنالبحث عن هذه الكتب عن طريق الشبكة) .
2- طلب هذه الفوائد مباشرة من أي موقعبحث (مثل جوجل) .
3- طلب هذه الفوائد مباشرة من المواقعالمختصة على الشبكة (مثل: ملتقى أهل الحديث) .
بالتوفيق،،

1 ـ جمع طرق الحديث لنعرف بها إن كان الحديث غريبا أو عزيزا أو مشهورا
أقول هذا بالنسبة للكتبالستة لكن قد يظهر للمخرج عنج تخريج الحديث من غير الكتب الستة طريقا أو طرقا أخريتزيل الغرابة عن الحديث وتجعله عزيزا أو مشهورا .
2 ـ جمع رجال الإسناد لكل حديث فيظهر للباحث مبهماته ومهمله كسفيان هل هوالثوري أو ابن عيينة ، وحماد هل حماد بن زيد أو حماد بن سلمة فمثلا : إذا أخرجنا حديثامن البخاري وجاء في بعض رجال الإسناد راو مهمل ، كأن يقال عن سفيان ، وتأتيالرواية في صحيح الإمام مسلم من نفس الطريق بتمييز هذا المهمل فيقال : عن سفيانالثوري .
وقد يكون الاسم مبهما فيرواية الترمذي ، فيقال مثلا عن سفيان الثوري عن رجل عن أنس ، فتأتي الرواية فيالنسائي بتعيين هذا المبهم ، فيقال عن سفيان الثوري عن علي بن زيد عن أنس بن مالك
وقد يكون الاسم وردبالكنية ، فيقال مثلا : عن أبي محمد ، فتأتي رواية أخري وتميز هذا الاسم ، فيقالمثلا : عن إسحاق بن علي أبي محمد .
وزيادة علي ما سبق فغننانقول بجمع رجال الإسناد يتبين لنا إذا كان ورد في الإسناد تعليق ، أو انقطاع ، أوإعضال ، أو إرسال .
3 ـ تصحيح ما يقع من الأغلاط المطبعية أو العلمية في أسانيد كتب السنة ومأكثرها ، خصوصا عندما قام بنشر كتب السنة من لا علم له بها ، وليست لديه الخبرةالكافية بقواعد التصحيح .
4 ـ معرفة من أخرج الحديث من أصحاب الدواوين المشهورة ، وموضع تخريجه عندمن أخرجه منهم .
5 ـ معرفة اختلاف نسخ الكتب الستة وغيرها ، فكثيرا ما تختلف نسخ البخاريوأبي داود بذكر بعض الأحاديث وحذفها والتعليق عليها ، فيستفيد المخرج من كتبالأطراف للمزي مثلا بأن هذا الحديث موجود في نسخة فلان وفلان من أصحاب نسخ البخاريأو أبي داود رحمهم الله تعالي
6 ـ ضبط أسانيد الكتب المخرج منها وحفظها من التحريف والتبديل ، ومثال ذلكعند الترمذي (٤ / ١٤٥) من النسخة المطبوعة : سفيان بن عيينة عن وكيع عن زيد بنأسلم عن أبيه ، وهذا خطأ لأنه جاء في كتب الأطراف وخصوصا التحفة (٣ / ٤٠٨) صحةالسند هكذا : سفيان بن عيينة عن وكيع عنعبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه ، لذلك اتضح لنا صحة الاسم من خلال ما جاء فيكتب السنة الأخرى
7 ـ معرفة مرويات كل صحابي على حدة في الكتب التي اعتمد عليها صاحب كتابالأطراف .(٣)

الامتحان النصفي تخريج الاحاديث ٣٠ من ٣٠

السؤال ١

الكتاب الذي يروي فيه مصنفه الأحاديث بأسانيده عن شيوخه عمن فوقهم حتى يصل إلى المتن ، يوصف بأنه مصدر:

1.هامشيّ

2.فرعيّ

3.أساسيّ

4.*أصليّ
درجات 1

السؤال ٢

الثمانية، تسمى الكتب التي يَجمع فيها مؤلفوها جميع أبواب الحديث:
1.المجامع

2.المعاجم

3.*الجوامع

4.المجاميع
درجات 1

السؤال ٣

الذي كان يذكر في تخريجه نص الحديث ومن أخرجه وشواهده وأحاديث مخالفيه هو-:
1.ابن الملقن في (البدر المنير).

2.*الزيلعي في (نصب الراية).

3.ابن حجر في (التلخيص).

4.ابن حجر في (الدراية).
درجات 1

السؤال ٤

لخص ابن حجر في كتابه: (التلخيص الحبير) كتاب -:
1.خلاصة البدر المنير.

2.المغني عن حمل الأسفار.

3.نصب الراية.

4.*البدر المنير.
درجات 1

السؤال ٥

راوٍ واحد من رواة الحديث، يسمى الكتاب الصغير الذي يجمعفيه مرويات:

1.موطأً

2.*سننًا

3.جزءًا

4.مسندًا
درجات 1

السؤال ٦

جمع النابلسي في كتابه: (ذخائر المواريث) أطراف الكتب الستة وأطراف كتاب -:
1.*الموطأ

2.مسند أحمد.

3.سنن الدارمي.

4.المعجم الكبير
درجات 1

السؤال ٧

كتاب الأحاديث المشتهرة الذي فيه من الصناعة الحديثية ما ليس في غيره هو كتاب -:
1.تمييز الطيب من الخبيث

2.الدرر المنتثرة

3.كشف الخفاء.

4.*المقاصد الحسنة
درجات 1

السؤال ٨

رتب الطبراني كتابه: (المعجم الأوسط) على -:
1.البلدان

2.الأبواب

3*.أسماء شيوخه.

4.مسانيد الصحابة
درجات 1

السؤال ٩

:الكتب المصنفة في "الأحاديث المشتهرة على الألسنة" تساعد في تخريج الحديث عند التخريج عن طريق معرفة**
1.راوي الحديث

2.*أول لفظ من متن الحديث

3.*كلمة يقل دورانها على الألسنة

4.موضوع الحديث
درجات 1

السؤال ١٠
:من المصادر التي لا يصح التخريج منها
1.سنن أبي داود

2.*رياض الصالحين للنووي

3.الأم للشافعي

4.تاريخ الطبري
درجات 1

السؤال ١١
:اقتصر مؤلف كتاب (تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف) على جمع أطراف أحاديث -

1.*الكتب الستة وبعض ملحقاتها

2.السنن الأربعة

3.الصحيحين

4.الكتب التسعة.
درجات 1

السؤال ١٢
: من الرموز التي ذكرت في كتاب (تحفة الأشراف): (تم)، وهو رمز لـ -

1."الترمذي في "السنن.

2.ما رواه الستة

3.*"الترمذي في "الشمائل

4.البخاري في "صحيحه" تعليقًا.
درجات 1

السؤال ١٣

:(لأبي داود في "مراسيله"، بالنسبة لوجوده في كتاب (تحفة الأشراف) وكتاب (ذخائر المواريث الرمز: (مد) الذي يرمز

غير موجود في الكتابين.1

موجود في الثاني دون الأول.2

موجود في الأول دون الثاني*.3

موجود في الكتابين.4

درجات 1

السؤال ١٤

:من الكتب التي يستعان بها في التخريج عن طريق معرفة أول لفظ من متن الحديث -

المعجم الصغير.1

المقاصد الحسنة.2*

المعجم الكبير.3

ذخائر المواريث .4

درجات 1

السؤال ١٥

:من أشهر ما وصل إلينا من كتب التخريج كتاب

نصب الراية.1*

التاريخ الكبير.2

ميزان الاعتدال.3

تعجيل المنفعة.4

درجات 1

السؤال ١٦

:رتب المزي أسماء الصحابة الذين رووا الأحاديث التي اشتمل عليها كتابه (تحفة الأشراف) بحسب -

الحروف الهجائية لأسمائهم*.1

كثرة أو قلة أحاديثهم حيث بدأ بالمكثرين.2

الأفضلية.3

سابقتهم إلى الإسلام.4
درجات 1

السؤال ١٧
بدأ الإمام أحمد (مسنده) بمسانيد -:

المكيين.1

الأنصار.2

آل البيت.3

العشرة المبشرين بالجنة.4*
درجات 1

السؤال ١٨
مسند الحميدي) من الكتب التي يستعان بها في التخريج عن طريق معرفة):

أي لفظ من متن الحديث.1

الراوي الأعلى للحديث.2*

موضوع الحديث.3

أول لفظ من متن الحديث.4
درجات 1

السؤال ١٩
لم يكن العلماء قديمًا بحاجة إلى معرفة القواعد التي يطلق عليها الآن (أصول التخريج) لأن:

الحاجة إلى الحديث كانت قليلة.1

الكتابة في هذه القواعد لم يكن موجودًا.2

مصادر السنة كانت غير منتشرة.3

اطلاعهم على مصادر السنة كان اطلاعًا واسعًا*.4
درجات 1

السؤال ٢٠

قول السخاوي في (المقاصد الحسنة) عقب الحديث: "لا أعرفه" يعني أنه يتوقف في الحكم على الحديث لأنه:

يخشى أن يكون له أصل.1*

من كلام الصحابة أو أحد العلماء.2

لا سند له.3

من الحكم المأثورة.4
درجات 1

السؤال ٢١

مؤلف كتاب: (الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة) هو:
الزركشي.1

السخاوي.2

ابن الديبع الشيباني.3

السيوطي.4*
درجات 1

السؤال ٢٢

من الكتب التي ذكر المزي أطراف أحاديثها في كتابه (تحفة الأشراف) كتاب:
مسند أحمد.1

الأدب المفرد للبخاري.2

مسند الطيالسي*.3

عمل اليوم والليلة للنسائي.4
درجات 1

السؤال ٢٣

أكبر مصنف في جمع الأحاديث المشتهرة على الألسنة هو كتاب:
«أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب».1

«المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة».2

«كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الحديث على ألسنة الناس»*.3

«تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث».4
درجات 1

السؤال ٢٤

كتاب "المحلَّى" لابن حزم من المصادر التي يمكن التخريج منها ، رغم أنه من كتب:

1.التفسير

2.الفقه*

3.التاريخ

4.العقيدة
درجات 1

السؤال ٢٥

:كتاب "المغني عن حمل الأسفار في الأسفار" : خرج مصنفه فيه الأحاديث الواردة في كتاب
1."الشرح الكبير" للرافعي

2."الأم" للشافعي

3."الكشاف" للزمخشري

4."إحياء علوم الدين" للغزالي"*
درجات 1

السؤال ٢٦

: تعتبر (معرفة أسانيد الحديث المختلفة مجتمعة في مكان واحد) من فوائد كتب
1.الأطراف*

2.السنن

3.التخريج

4.الحديث
درجات 1

السؤال ٢٧

: بيان مرتبة الحديث في عملية التخريج تعتبر من
1.الزيادات التي لا لزوم لها

2.محسنات التخريج

3.مكملات التخريج ، يؤتى بها عند الحاجة.*

4.لوازم التخريج
درجات 1

السؤال ٢٨

:تكرار الحديث في كتاب "تحفة الأشراف" سببه
1.تكرار الحديث في المصادر التي رجع إليها المصنف

2.كثرة المصادر التي رجع إليها المصنف

سهو المصنف.3

التزام المصنف بإيراد الأحاديث على أسماء الصحابة*.4

درجات 1

السؤال ٢٩

كتاب جمع الأحاديث المشتهرة، لكن ليس جميع ما ذُكر فيه مشهورًا على الألسنة:

"أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب".1

"تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على السنة الناس من الحديث".2

"المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة" .3

"كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الحديث على ألسنة الناس"*.4

درجات 1

السؤال ٣٠

الناس جدًّا، وهو مفيد لعامة على الأحاديث بشكل مختصر كتاب يتكلم:

"التلخيص الحبير".1

"تحفة الأشراف".2

"ذخائر المواريث".3

"أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب".4*